الباب الأول

مقدمة عامة
في
الاقتصاد السياسي

تبدأ دراسة أي علم من العلوم عادة بتعريف هذا العلم وتحديد موضوعه ورسم اطار وحدود المجال الذي ينصب العلم على دراسته ، والتعرف على الطرق والوسائل التي يستخدمها في تحليل وتعليل الظواهر التي تشكل موضوع دراسته .

ترتيبا على ذلك فان هذه المقدمة العامة سندرسها في فصلين ، الاول نعرف من خلاله علم الاقتصاد ، وفي الثاني نحدد موضوعه .

الفصل الأول

التعريف بعلم الاقتصاد

ان استهلال دراسة العلم بتعريفه أمر لا يخلو من الصعوبة ، ويعود ذلك الى ضرورة التوفيق بين محدودية المعرفة بالعلم لدى مبتدئه وبين مقتضيات تحديد موضوع الدراسة • وتذليل هذه الصعوبة يتوقف الى حد بعيد على التعريف بالعلم بلغة يفهمها من يستهل الدراسة •

واذا كان التعريف ضرورة في كل علم فهو في الاقتصاد بالذات ضرورة قصوى ، ذلك لانه علم حديث النشأة وان موضوعه يعنى بمجموعة من الظواهر الاجتماعية كثيرا ما تتشابك وتختلط بغيرها من الظواهر، بل ان الاقتصاديين أنفسهم ما زالوا ينقسمون الى مدارس عـــدة حسب المنطلقات الفكرية التي يرتكزون عليها وما يستهدفونه من الدراسة ، وحسب الفكرة التي يكونونها عن موضوع دراستهم •

ولذلك سوف نتجنب الوقوف الى جانب ـــرسة بعينها ، وبالتالي نتجنب وضع تعريف محدد لعلم الاقتصاد السياسي ، وانما سوف نحاول التعريف به من خلال استعراض وجهات النظر المختلفة في تحديد غرضه بعد أن نتـــ، من علميته ، ثم نتعرف على مناهج البحث في هذا العلم وموقعه ضمن جوانب المعرفة العلميـــة المختلفـــة ممهـــدين لكـــل ذلك بدواعي دراستـــه وأسباب تسميته بـ « الاقتصاد السياسي » •

وعليه فان دراستنا لهذا الفصل سوف تتناول :

١ ـ دواعي دراسة علم الاقتصاد وسبب تسميته بـ « الاقتصاد السياسي » •
٢ ـ علمية الاقتصاد السياسي •
٣ ـ غرض علم الاقتصاد وتعريفه •
٤ ـ مناهج البحث في علم الاقتصاد •
٥ ـ صلة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى •

المبحث الاول

دواعي الدراسة وسبب التسمية

أ ـ دواعي دراسة علم الاقتصاد :

تفيد ملاحظة النشاط اليومي للانسان أن جل هذا النشاط ينصرف لتدبير وسائل سد حاجاته وتلبية رغباته . وتعترضه في سعيه ونشاطه اليومي عراقيل وصعوبات موضوعية أو ذاتية يعمل على مواجهتها .

ولذلك يجد الانسان نفسه مطالبا أولا بتحديد حاجاته ورغباته ثم عليه بعد ذلك أن يختار الوسائل والسبل التي يستعين بهـا في تذليـل العراقيل والصعوبات التي تواجهه في الحصول على ما يلبي حاجاته ورغباته .

والانسان لا يعيش منفردا وانما في صلة مستمرة مع أبناء جنسه ينتظم في مجتمع ويخضع لسلطة نظام في كيان دولة ، ولذلك فان نشاطه يأتي خيطا في نسيج متشابك من العلاقات المختلفة ، سياسية وقانونية واجتماعية وغيرها . ولكن جميع هذه العلاقات تتمحور وترتكز على النشاط الاقتصادي مما دفع غالبية الاقتصاديين الى اعتبار الظروف الاقتصادية الاساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة مجالات النشاط الاخرى .

وعلى هذا فان دواعي دراسة هذا العلم تنبع من مصدرين :

أ ـ هو أنه يرتبط بالانسان وبالمجتمع البشري ارتباطا وثيقا لانه يأخذ على عاتقه أمر الكشف عن « القوانين والمبادىء التي تحكم علاقات الافراد بعضهم مع بعض حينما تتدخل المادة كوسيط في هذه العلاقات » .

ب ـ تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الانظمة في الحياة الاقتصادية للمجتمع ومحاولتها التأثير على الفعالية الاقتصادية للوحدة الانتاجية بشكل يجعل هذه الفعالية تتلاءم مع ، وتسير ضمن ، اطار الخطة العامة للدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

والارتباط الوثيق بين المصدرين هو الذي يعطي الاهمية الكبرى للدراسات الاقتصادية .

جـ ـ التباين الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول ، ووقوع عدد كبير من دول العالم في أوضاع اقتصادية متردية أظهر الحاجة الى المزيد من الدراسات الاقتصادية والتجارب لسياسات اقتصادية مما جعل الاقتصاد

السياسي مركز اهتمام فئة كبيرة ومتزايدة من المفكرين ورجال الدولة وقادة الرأي العـــام ٠

واذا كان الاقتصاد على هذه الدرجة من الاهمية في حياة الافراد والمجتمعات فما أحوجنا الى دراسته لتعلم مبادئه والكشف عن قوانينه وأصوله لنستخدمها في مواجهة الصعوبات والعراقيل انتي تعترض سبيل تلبيـة حاجاتنا أفرادا ومجتمعـــا ٠

٢ ـ أسباب التسمية :

تعود تسمية علم الاقتصاد ب « الاقتصاد السياسي » الى الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان Antoine de Montehrestien عندما جعلها عنوانا لكتاب أصدره في عام ١٦١٥ Traité d'Economie Politique . وكان يرمي من وراء ذلك الى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها ومن اغناء نفسها ٠ وهكذا ظهر الاقتصاد كوصف لاسلوب تنظيمي وسياسي هدفه اغناء الدولة ٠

لقد استمرت هذه التسمية حتى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث بدأ الاقتصاديون الغربيون بالتراجع عنها هروبا من مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي ، والاكتفاء بتسميته ب « الاقتصاد ، أو علم الاقتصاد » ٠ في الوقت الذي استمر فيه الاقتصاديون الاشتراكيون على تسميتة ب « الاقتصاد السياسي » لاعتبارهم أن علم الاقتصاد لا يمكن أن يتجاهل العلاقات المتولدة بين أفراد المجتمع من خـــلال ممارستهم للنشاط الاقتصادي فالاقتصاد ما هو الا تعبير مركز للسياسة ٠

المبحث الثاني

علميـــة الاقتصـــاد

يعرف العلم على أنه التوصل الى فهم الواقع عن طريق العقل • فاذا تأملنا الواقع لوجدناه كيانا كبيرا مؤلفا من ظواهر يكون الانسان جانبا منها • وهذه الظواهر في حركتها المستمرة وتفاعلها المتصل تولد علاقات فيما بينها ، وطالما أن الانسان يشكل جانبا مهما من هذه الظواهر فمن الطبيعي أن تتولد علاقات بينه وبين الظواهر الاخرى ، كما تتولد علاقات فيما بين هذه الظواهر وكذلك بين بني الانسان •

وبالرغم من أن العلاقات المتولدة متشعبة ومتداخلة ، الا أنها ، بسبب طبيعة الظواهر المتولدة فيما بينها ، تكون مجموعات أو منظومات • وحسب كون الانسان طرفا في هذه الظواهر أم لا ، يمكننا أن نميز نوعين من الظواهر وبالتالي العلاقات :

ـ الظواهر الطبيعية ، وهي التي لا يكون الانسان طرفا فيها ، وتشكل دراسة العلاقات التي تتولد بين هذا النوع من الظواهر موضوع العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، جيولوجيا •• الخ) •

ـ الظواهر البشرية ، وهي التي يكون الانسان طرفا فيها ، وتشكل دراسة العلاقات التي تتولد بين هذا النوع من الظواهر موضوع العلوم الانسانية (التاريخ ، علم السكان ، علم الاجتماع ، علم السياسة ، علم الاقتصاد• الخ) •

وكما تتفرع العلوم الطبيعية الى مجالات مختلفة يدرس كل منها جانبا من العلاقـات الطبيعية (العلاقـات بين الاشياء) ، كذلك تتفرع العـلوم الانسانية الى مجالات مختلفه يدرس كل منها جانبا من العلاقات الانسانية (العلاقات بين الافراد وبين مجموعاتهم والعلاقات بين الانسان والاشياء) ، ويشكل علم الاقتصاد أحد هذه المجالات •

فاذا كان العلم هو التوصل الى فهم الواقع عن طريق العقل ، فان دور العقل هو الكشف عن العلاقات بين الظواهر التي يتألف منها الواقع ، ثم اظهار الصلات الثابتة والمتشابهة بينها والكشف عن شروط ظهورها واستمرارها وفعلها • وعليه فان دور علم الاقتصاد هو الكشف عن العلاقات الثابتة المتشابهة بين الظواهر الاقتصادية وبيان شروط ظهورها وفعلها واستمرارها ، أي الكشف عن القوانين الاقتصادية •

فاذا كان الامر كذلك فلماذا يثار التساؤل حول علمية الاقتصاد ؟

يسود الاعتقاد أنه لكي تكتسب المعرفة صفة العلمية ينبغي أن تتوافر فيها شروط ثلاثة :

١ ـ توافر مصطلحات لغوية دقيقة ومتفق عليها لشرح أغراض العلم وتحديد اطار اهتماماته وقواعده ومنطقه ٠

٢ ـ الموضوعية في البحث والاستنتاج ٠

٣ ـ التوصل الى قوانين ٠

فهل تتوافر للمعرفة الاقتصادية هذه الشروط ليكتسب الاقتصاد صفة العـــــلم ؟

١ ـ صحيح ان المحاكمات العقلانية العلمية تفرض علينا الاتفاق المبدئي والنهائي على تعابير محددة للدلالة على أغراض محددة ، ونجد توافر ذلك في العلوم الطبيعية ، حيث تتميز بالدقة المتناهية لمصطلحاتها التي لايمكن لها أن تدل الا على معنى واحد محدد (كالحرارة ، الرطوبة ، القدرة ، ٠٠ الخ) مما اكسب الدراسات الطبيعية صفة العلمية دون خلاف ٠ في الوقت الذي تفتقر فيه الدراسات الاقتصادية الى المصطلحات الدقيقة ، بل كثيرا ما نصادف غموض المصطلحات الاقتصادية وتضاربها أمام دقـة وتحديـد المصطلحات الفيزيائية مثلا ٠ الا أن ذلك لايعتبر حجة على عدم علمية الاقتصاد بقدر ما يعتبر دافعا للقائمين على الفكر الاقصادي لتحديد وتوصيف مصطلحاتهم ٠

٢ ـ الموضوعية في الابحاث الاقتصادية [١] :

هل بالامكان الوصول الى الموضوعية في الابحاث الاقتصادية ؟

اذا كان الجواب بالايجاب فما معنى الاختلاف القائم بين الاقتصاديين حتى على القوانين الاقتصادية والذي لا نجد له مثيلا في عـلوم كالفيزياء وعلوم الطبيعة ؟ ٠ الواقع ان هذا الموضوع شائك ومعقد ، على أنه يمكننا التقرب منه عن طريقين :

آ ـ في كل علم اجتماعي يتدخل الفكر ليحدد للباحث مجال نشاطه وطريقة بحثه ٠ فلا يمكن ، والحالة هذه ، لباحث بمفرده أن يبحث كل شيء

---

(١) التحليل الاقتصادي ، د٠ انطوان ايوب ، مديرية الكتب والمطبوعات العامعية ـ جامعة حلب ـ ١٩٦٨ ، ص ٧٠ ـ ٧٢ ٠

أو أن يبحث شيئا واحدا من جميع وجوهه · فهناك حتما خيار · على الباحث والعالم اختيار الزاوية التي سوف يبحث من خلالها موضوعا معينا · على هذا الاساس بامكانه التقرب ، نوعا ما ، الى شيء من الموضوعية والتقرير الصحيح في البحث ·

ب ـ ان كل اقتصادي هو ، في الواقع ، من نتاج بيئته وطبقته ومجتمعه وأمته · ومعنى ذلك أن الاقتصادي لا بد له وأن يتأثر بكافة هذه المؤثرات الخارجية شاء أم أبى · الا أن تطبيقه للقواعد العلمية في البحث من استقراء واستنتاج صحيحين للحوادث والوقائع سيصلان به حتما الى شاطىء الموضوعية ·

ونقول الشيء نفسه بالنسبة للاقتصادي الذي تسير أبحاثه عقيدة أو مبدأ أعلى · فانه اذا طبق القواعد العلمية فسيصل ، على الرغم من ايمانه المسبق بعقيدة معينة ، الى نتيجة موضوعية · فالاحداث والوقائع لا صفة لها ولا رائحة وهي بعيدة كل البعد عن المنازعات العقائدية · فهي أحداث وأرقام وواجب الباحث تجميعها بدقة ونزاهة دون تشويه أو تحريف ، وله بعد ذلك أن يفهمها ويشرحها بحسب منطلقاته العقائدية · الا أنه اذا اتبع هذه الطريقة العلمية في البحث فعليه ألا يتذمر ويتأفف اذا أتت الوقائع تنفي بعضا من معتقداته التي يؤمن بها ، بل عليه أن يكون واسع الـذهن باستطاعته أن يستوعب هذه التناقضات ، فاما أن يعيد النظر مرة أخرى في الواقع أو يدرسها من وجهة نظر ثانية ، واما ، اذا أعيته الحيل ، أن يقر بضعف أو عدم تجاوب فكرته المسبقة مع الواقع فيحور فيها أو يغير بحسب ما يعلمه اياه واقع الحال ·

اذا كان ما نقوله صحيحا فلم ، اذن ، هذا الاختلاف بين الاقتصاديين ؟ · في الواقع ، ان مرد هذا الاختلاف يعود الى العوامل الثلاثة التالية :

ـ قد يكون الاختلاف نتيجة لنزاع على الاهداف الاجتماعية لعلم الاقتصاد، وهو اختلاف طبيعي ومعقول وبالامكان فهمه بين اقتصاديين من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ·

ـ او أن يكون الاختلاف على حادثة اقتصادية معينة ، وفي هذه الحالة يمكن ازالته بسرعة اذا تجرد العلماء في دراسة هذه الحادثة فنظروا اليها كما حدثت فعلا لا كما يراد لها أن تكون ·

ـ واخيرا قد يكون الخلاف ناتجا ، بصورة أو بأخرى ، عن أخطاء في المحاكمة العقلية · وهذا النوع من الخطأ ممكن ومعقول وسهل التصحيح اذا قبل الطرفان المتنازعان بامكانية الخطأ وبأنه مظهر انساني محتمل الوقوع ، لا بل منتشر بكثرة في المجتمعات الفكرية ·

٣ ـ التوصل الى قوانين :

هل هناك قوانين اقتصادية ؟ ٠

اذا كانت القوانين تعبيرا عن العلاقات الثابتة المستمرة بين الظواهر فهل تتصف العلاقات بين الظواهر الاقتصادية بهذه الصفة ؟ ثم هل الظاهرة الاقتصادية تشابه في صفاتها الظاهرة الطبيعية ؟ ٠

ان الظاهرة الاقتصادية باعتبارها ظاهرة اجتماعية تتميز بوضوح عن الظاهرة الطبيعية ، فهي تجري في الزمن ، اذ يتعذر استعادة حادثة اقتصادية واخضاعها للتحليل المخبري كما نفعل عندما نحدث شرارة في مختبر بمقابلة سلكين يحمل أحدهما شحنة كهربائية موجبة والآخر سالبة ٠ باستطاعتنا اعادة هذه التجربة عشرات المرات في المختبر ، لكننا نعجز عن أخذ عينة من السوق مثلا واخضاعها للتحليل في المختبر ، أو أن نستعيد ما حدث في السوق قبل فترة ٠

ثم ان الظاهرة الاقتصادية متقطعة ، فليس من الضروري أن يتم تغير الظاهرة بتدرج معين كما يحدث للظاهرة الطبيعية ٠ فزيادة درجة حرارة قطعة من الحديد تدريجيا يؤدي الى تغير تدريجي متناسب في طول قطعة الحديد ، بينما الامر ليس بهذه الصورة بالنسبة للظاهرة الاقتصادية ٠ فيتغير السعر مثلا من مستوى معين الى مستوى جديد دفعة واحدة ودون تدرج ، كما ليس من الضروري أن يحدث تغير متناسب في الطلب أو العرض عند التغير في السعر ٠

وأخيرا ان الظاهرة الاقتصادية لصيقة بالانسان ، حيث يدخل الانسان طرفا فيها ، ولذلك فهي تتأثر به وتكتسب صفاته فهي نفسانية ٠ فتحليل العلاقة بين الظواهر الاقتصادية ودراستها يتطلب تحليلا لدوافع الافراد وسلوكهم ٠ فهذا التحليل هو الذي يدلنا على الاسباب التي تدعو مثلا الى زيادة الطلب أو بقائه على وضعه السابق أو زيادته بصورة طفيفة في حال انخفاض الاسعار ٠

ان هذه الخصائص للظاهرة الاقتصادية وتميزها عن الظاهرة الطبيعية دفع بعض المفكرين الى نفي صفة القانون عن العلاقات بين الظواهر الاقتصادية وبالتالي انكار صفة العلم على الاقتصاد السياسي ٠

صحيح ان العلاقة بين الظواهر الاقتصادية غير مؤكدة مثل العلاقة بين الظواهر الطبيعية ، غير أن اصطلاح « القانون » لا يقصد به عادة « أكثر من انه بيان عام عن الاتجاهات أو الميول التي تتفاوت درجات التأكد من صحتها

ونصيبها من الدقة » ... فاذا كان هناك بيان عام نرغب في تطبيقه على حالات عديدة فقد يكون من الافضل أن نضعه في صيغة قانون يعبر عنه في ايجاز ... وعلى ذلك فان القوانين الخاصة بالعلوم الاجتماعية انما هي بيانات عن الاتجاهات الاجتماعية ، أي بيانات تدل على أن لونا من النشاط يمكن أن يحدث في ظروف معينة من أعضاء جماعة انسانية معينة »[١] .

واذا عدنا، في الواقع ، الى تاريخ الفكر الاقتصادي لوجدنا أن الفيزوقراطيين هم أول من قال بالقوانين الاقتصادية ، حتى أنهم بنوا كامل نظرياتهم على قانون النظام الطبيعي . صحيح أن هناك اختلافا واضحا بين القوانين الفيزوقراطية وبين القوانين الاقتصادية الحديثة ، حيث اعتقد الفيزيوقراط أن القوانين من صنع القدرة الالهية وهي موجودة بصفة خفية في المجتمعات وما على الاقتصادي الا اكتشافها وتعلمها ، بينما لاتسند القوانين الاقتصادية الحديثة الا للواقع ، لكن المهم هو أن المدرسة الفيزيوقراطية عرفت أهمية القوانين في الحياة الاجتماعية رغم أن القوانين التي أتت بها تبدو لنا اليوم على قدر من البساطة والسذاجة .

كما أقرت المدرسة الكلاسيكية وجود القوانين الاقتصادية ، بل واعتبرت وجودها أمرا مسلما به ، حتى أن جان باتسيت ساي ـ وهو من اتباع هذه المدرسة ـ يعرف الاقتصاد السياسي بقوله « هو معرفة القوانين الطبيعية والدائمة التي تحكم علاقات البشر والتي بدونها لما استطاعوا العيش والاجتماع »[٢] .

غير أن المدرسة الالمانية رفضت فكرة القانون الثابت في الاقتصاد واعترفت بوجود نوع من شبه القوانين التي لا تتمتع بصفة الديمومة والثبات .

وقد أكدت المدرسة الماركسية وجود القانون الاقتصادي واعتبرت أن مهمة الاقتصاد السياسي هي « الكشف عن القوانين المهيمنة على انتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه »[٣] .

وعلى هذا نستطيع التأكيد أن الاقتصاد السياسي علم يقوم على مجموعة من القوانين الاقتصادية وذلك للاسباب التالية[٤] :

---

(١) أصول الاقتصاد ، الفرد مارشال ، ترجمة وهيب مسيحة ، مكتبة الانجلو المصرية ، المجلد الاول ص ٦١ .

(٢) التحليل الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٣) المدخل الى علم الاقتصاد ، خالد الحامض ومحمد كامل ريحان ، مكتبة الظواهر ، أبو ظبي ١٩٨٠ ، ص ١٠ .

(٤) الاقتصاد السياسي ، مدخل للدراسات الاقتصادية ، فتح الله ولعلو ، دار الحداثة بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٨ .

١ ـ الواقع الاقتصادي واقع معقد لا يمكن أن يفهم ببساطة ، ولكن الملاحظ أنه بالامكان أن نتجرد شيئا ما عن هذا الواقع وندرس العلاقات بين ظواهر معينة على أساس افتراض عدم تدخل عوامل أخرى ، ويؤدي بنا ذلك الى وضع علاقة بين ظاهرتين متغيرتين على أساس أن تخضع هذه العلاقة لمعطيات المنطق البشري ٠

٢ ـ لقد فرضت التجربة الاقتصادية بعض القوانين العامة التي لا يمكن أن نناقش في صحتها لان تطبيقها أصبح صحيحا في كل البلدان وكل المراحل التاريخية ٠ كأن يقال ان التقدم الاقتصادي يؤدي الى مرور الاقتصاد من مرحلة البنية الاولى (الزراعية) الى البنية الثانية (الصناعية) ، أو أن يقال بأن تقسيم العمل يؤدي الى الرفع من الانتاجية . أو كأن يقال كذلك بأن تزايد الانتاج لا يتناسب مع قيمة عوامل الانتاج ٠ هذه حقائق لا يمكن أبدا رفض صحتها مهما كان النظام الاقتصادي القائم ٠

٣ ـ يستعين الاقتصاد بعلوم لا تناقش أبدا صبغتها العلمية مثل الرياضيات ومثل الاحصاء كوسيلة للايضاح والتفسير ، ولادخال الاحتمالات في قالب مستقر أو لتصوير الواقع الاقتصادي ٠

أما وقد استقر الرأي على علمية الاقتصاد السياسي وعلى شموله لقوانين اقتصادية فما هي أنواع وخصائص القوانين الاقتصادية[1] :

آ ـ أنواع القوانين الاقتصادية :

ان القوانين الاقتصادية تكون اما منطقية أو احصائية ٠ منطقية ، عندما تقوم على الملاحظة والاستنتاج الفكريين كأن نقول بأن جميع البشر يصنفون رغباتهم واحتياجاتهم للسلع بموجب نظام خاص ٠ واحصائية ، عندما تعتمد على التحليل الكمي ، الاحصائي الذي يكشف التواتر والانتظام بالنسبة لزمر معينة من الوقائع الاقتصادية ٠ وان هذه القوانين الاحصائية تشرح نوعين من العلاقات :

١ ـ علاقات تبعية كأن نأخذ متحولين اقتصاديين آ و ب (الاسعار والاجور مثلا) فنقول بأن لكل قيمة لـ (آ) هناك قيمة معينة مقابلة لـ (ب) ٠

٢ ـ علاقات محتملة كأن نقول بالنسبة للمثال السابق بأن لكل تحول في (آ) يجري تحول محتمل في (ب) ٠

---

(١) التحليل الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ ـ ٢٠ ٠

ب ـ خصائص القوانين الاقتصادية :

ان القوانين الاقتصادية ، على اختلاف أنواعها ، تتميز بالخصائص التالية :

١ ـ فهي سببية بمعنى أنها تأخذ بعين الاعتبار الزمن الذي حدثت فيه الوقائع الاقتصادية فتختلف بذلك عن القوانين الرياضية التي لا تحسب حسابا للزمان والمكان بل لها صفة التجريد والرمز ٠

وعليه فان القوانين الاقتصادية هي نسبية في التطبيق في الزمان والمكان ٠

٢ ـ وهي مشروطة بمعنى أنه يجب لتحققها توفر عدد من الشروط بوجود هذه الشروط الضرورية تفعل القوانين فعلها والا فلا ٠ ومع ذلك فان القوانين الاقتصادية ليست حتمية بل احتمالية ٠

٣ ـ القوانين الاقتصادية متصلة غالبا بالنظام الاقتصادي ٠ فهنـــاك قوانين عامة وقوانين خاصة بكل نظام اقتصادي ٠ فقانون المنهاجية والتناسب هو قانون خاص بالنظام الاقتصادي الاشتراكي بينما قانون العفويـة (قانون السوق) من خصوصيات النظام الاقتصادي الرأسمالي ٠ أما قانون تأثير تقسيم العمل على الانتاجية فهو قانون عام ٠

وأخيرا لا بد من الاشارة الى أهمية القوانين الاقتصادية من حيث كونها أداة للتنبؤ عما يحتمل حدوثه من وقائع اقتصادية في المستقبل ، ومن حيث كونها اداة مساعدة لعلاج بعض المساوىء الاقتصادية ، فمثلا عندما يفهم التضخم على أنه نتيجة العلاقة بين الكتلة النقدية والانتاج المعروض ، عندئذ يمكن التنبوء به ومعالجته عن طريق التأثير على العلاقة بين الظاهرتين الاقتصاديتين (الانتاج المعروض والكتلة النقدية) ٠

المبحث الثالث

غرض علم الاقتصاد وتعريفه

نعترف منذ البداية بصعوبة تحديد غرض علم الاقتصاد وبالتالي وضع تعريف جامع مانع لهذا العلم . فقد تعددت تعاريف الاقتصاد السياسي حتى تعذر جمعها وتبويبها. ولذا فان دراسة كاملة لهذه التعاريف تتطلب استعراض المدارس والمذاهب الاقتصادية واحدة واحدة وتحليل مفاهيمها لغرض وتعريف الاقتصاد السياسي. فلكل زمرة من الاقتصاديين وجهة نظر خاصة حول غرض وتعريف هذا العلم تكونت انطلاقا من الفرضيات التي افترضوها ومن الواقع المحلل ومن الخلفية الفكرية السائدة . وان عدم استعراض كامل التعاريف التي تتالت لشرح غرض الاقتصاد السياسي لايعني اهمال الاساسي منها ، نظرا لان الخلاف بين الاقتصاديين على التعريف ليس خلافا « لفظيا » ، أو على التعبير بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي للاقتصاد .

فقد ظهر الاقتصاد السياسي أولا كوصف لاسلوب تنظيمي وسياسي لتحسين المستوى المادي للفرد والدولة . ولقد كان لتطور وتتابع المعلومات والمدارس الاقتصادية أثر كبير في تغير مدلول عبارة « الاقتصاد السياسي » . فاعتبر البعض الاقتصاد السياسي دراسة لعلم الثروة يهتم بمناهج الزيادة في الثروات. واعتبر البعض الآخر ان الاقتصاد علم مجرد عن التنظيمات الاجتماعية وهو بالتالي لا يرتبط بالمعطيات السياسية ويعتمد بالاساس على منطلقات فردية . ولكن ميلاد وتصاعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتعقد مشاكل التنظيم في الحياة الاقتصادية دعم مفهوم ومحتوى عبارة الاقتصاد السياسي وابرزت وجـــوده .

ويمكن أن نلخص محاولات تحديد غرض عـــلم الاقتصاد وتعريفـــه في اتجاهات أربعة :

أولا ـ التحديد « المادي » لغرض علم الاقتصاد :

نظرا لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة « مادة » أو « مادي » ، فقد ذهب كثير من الاقتصاديين الى اضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت بصلة الى الوقائع المادية . لذلك كان غرض الاقتصاد السياسي بالنسبة لزمرة كبيرة من الاقتصاديين هو :

دراسة الاسباب التي تقود الى معرفة الطريقة المثلى للوصول بـــالفرد الى

الرفاهية المادية والغنى . ومن بين القائلين بذلك اتباع المدرسة الكلاسيكية والفرد مارشال وباريتو وغيرهم ، حيث وجد هؤلاء في علم الاقتصاد « علم الثروة » . ولذا نجد آدم سميث قد اعطى كتابه الذي أصدره في عام ١٧٧٦ تسمية هي « بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم » ، حيث ضمنه مبادىء علم الاقتصاد .

الا اننا لو عمقنا نظرتنا قليلا الى الامور لوجدنا أن هذه الطريقة في تحديد غرض الاقتصاد السياسي هي طريقة مبتورة لا تستطيع أن تستوعب جميع الفعاليات الانسانية التي هي غالبا فعاليات اقتصادية .

فالعمل هو نشاط انساني وهو نشاط اقتصادي أيضا . فعمل الفلاح مثلا هو نشاط اقتصادي لانه يؤدي الى نتائج مادية ، ولكن ألا يتجرد عمل الفنان أو الحلاق مثلا من الصفة الاقتصادية وفقا لهذا الاتجاه ؟ ثم كيف نفسر الاجر الذي يحصل عليه كل منهما طالما أن عملهما لا يؤدي الى نتائج مادية ؟ .

ثانيا ـ تحديد غرض الاقتصاد على أساس التبادل (١) :

يرى بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم غ. برو G. Pirou ان غرض علم الاقتصاد انما يتحدد بفعل التبادل القائم بين الافراد في المجتمع .

لذلك نراه يعرف الاقتصاد السياسي بقوله : « هو دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه . وان عمليات التبادل هي التي تسمح بقيام جسر بين انتاج الاموال أو السلع وتلبية الحاجات »(٢) .

من الواضح ان هذا التعريف يحصر النشاط الاقتصادي في عملية التبادل التي تجري بين الافراد ، أي أنه يشترط للفعل الذي يأخذ صفة « الاقتصادي » أن يكون بين فردين أو أكثر وينفي هذه الصفة عن جميع الاعمال التي تجري من طرف واحد (فرد واحد) . فالنشاط الاقتصادي وفقا لهذا التعريف هو عملية أخذ وعطاء فقط .

ولا حاجة للبرهان على قصور هذا التعريف ونكتفي بالتساؤل : ألا يعد عمل الفرد الذي ينتج لنفسه من أرضه دون أن يخضع انتاجه للتبادل عملا

---

(١) المدخل الى علم الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ص ٧ .

(٢) Introduction à l'étude de l'Economie Politique, G. Pirou, , Ed. Strey, 1945, P. 85 .

اقصاديا ؟ أو أنه لم يكن هناك نشاط اقتصادي في المجتمعات التي لم تعرف المبـــــادلة ؟ ٠

ثالثا ـ تحديد غرض الاقتصاد على أساس الندرة :

هناك جمهرة كبيرة من الاقتصاديين الذين ينضمون الى المدرسة التاريخية والمدرسة الحدية (الهامشية) وكذلك كثير من الاقتصاديين المحدثين يرون أن النشاط الانساني لا يكتسب الطابع الاقتصدي الا عندما يكون موجها للحد من ندرة الارزاق (الكفاح ضد الندرة) (١) ٠

ويعرف علم الاقتصاد على هذا الاساس بأنه العلم الذي يبحث عن الوسائل والسبل التي تحد من ندرة الارزاق ٠

فلكل انسان حاجاته ورغباته وهو يسعى باستمرار للحصول على الوسائل التي يلبي بها تلك الحاجات والرغبات ٠ ويجد الانسان نفسه أمام سيل جارف من الحاجات والرغبات ويصطدم بنفس الوقت بعوائق تحول بينه وبين الحصول على الوسائل القابلة لتلبية تلك الحاجات والرغبات ، وأهم تلك العوائق : الزمان والمكان ٠

فالانسان لا يتمكن من تلبية جميع حاجاته في وقت واحـد ، كما ان الوسائل القابلة لتلبية الحاجات لا يمكن أن توجد جميعها في وقت واحد وفي مكان واحد ، وقد توجد في مكان تفيض عن الحاجة ، وتوجد في مكان آخر عاجزة عن تلبية الحاجات ٠

من كل ما تقدم نستطيع القول أن حاجات الانسان مقيدة بحدود معينة من أهمها :

١ ـ الحدود العضوية والبسيكولوجية ، فلا يمكن للانسان أن يستفيد من كل شيء في آن واحد ٠

٢ ـ حدود القدرة على حيازة الوسائل ، فقد لا يكون الانسان مالكـا للوسائل الكافية التي تسهل له عملية تلبية احتياجاته ٠

٣ ـ حدود الزمان ، فحياة الانسان محدودة ببداية ونهاية ، وعليه أن يكيف احتياجاته بحدود الزمن الذي يعيشه ٠

(١) Economie Politque, R. Barre, Tome 1 , 1963, P. 5.

٤ ـ حدود المكان ، فقد توجد الارزاق بكثرة في مكان فتفيض عن الحاجة مما يتطلب نقلها الى مكان آخر حيث يمكن بواسطتها تلبية حاجات غير مشبعة ، وهذا ما يسميه هنري كيتون H. Guitton بعامل « عدم التلاؤم »(١) .

٥ ـ ان الندرة في الاشياء والارزاق تفرض على الانسان جبرا نوعا من « الاختيار Option » فهو لكي يلبي حاجة معينة عليه أن يضحي بحاجة أخرى ، سواء بالتأجيل أو بصرف النظر عنها كلية .

يتضح مما تقدم أن الندرة ما هي الا صفة المحدودية التي تتصف بها وسائل تلبية الحاجات .

ووسائل تلبية الحاجات هي الموارد الاقتصادية . فالمورد الاقتصادي هو الشيء القابل لتلبية حاجة انسانية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر شريطة ألا يكون حرا .

والحاجة الاقتصادية هي الرغبة في الحصول على شيء معين تلبية لشعور معين ، مع توافر القدرة على حيازة ذلك الشيء .

فعندما تعجز الموارد الاقتصادية عن تلبية الحاجات الاقتصادية نصف تلك الموارد بأنها نادرة . فما سبب الندرة ؟

يعتقد البعض أن ندرة المواد الاقتصادية سببها وجود هذه الموارد بكميات محدودة في الطبيعة ، وكأنهم بذلك يلقون اللوم على الطبيعة . والواقع ان جانبا كبيرا من سبب الندرة يرجع الى الانسان نفسه . فالتقدم المستمر للبشرية في السيطرة على القوى التي تزيد من ناتج الطبيعة أدى الى نمو وتعدد حاجات بني البشر بشكل يفوق حجم الموارد .

ويرتكز هذا التقدم على التطورات الهائلة في ميادين المعرفة العلمية ، اي على التقدم العلمي .

وبالنسبة لتأثير التقدم العلمي على الموارد الاقتصادية نميز بين جانبين متناقضين ، فهو من جهة يزيد من ندرتها ، وهو يحد من ندرتها من جانب آخر .

فالتقدم العلمي يؤدي الى خلق حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل . بل وغالبا ما يتم خلق الحاجة قبل أن يتمكن التقدم العلمي من أن يهيء

---

(١) L'Obgect de l'Economie Politique, H. Guitton, Ed. Rivière, 1951, P. 100.

الموارد اللازمة لاشباعها فالتقدم العلمي يؤدي بذلك الى زيادة ندرة الموارد الاقتصادية ٠

لكن التقدم العلمي يؤدي ، من جانب آخر ، الى اكتشاف موارد جديدة لم تكن معروفة من قبل ، أو أنه يجعل الموارد أكثر قدرة على تلبية الحاجات ، أي يمكن من اشباع أكبر للحاجات بنفس القدر من الموارد ، أو أن يجعل المورد يلبي أكثر من حاجة ٠ فالتقدم العلمي يؤدي بذلك الى الحد من ندرة الموارد الاقتصادية ٠

غير أنه مهما كان السبب فان هناك واقعا لا يمكن تجاهله وهو وجود فجوة بين الحاجات الانسانية والموارد الاقتصادية ، وقد تتسع هذه الفجوة اذا لم يجهد الانسان في سبيل زيادة الموارد الاقتصادية ٠

ولذا فان أصحاب نظرية الندرة يؤكدون عددا من الوسائل للكفاح ضد الندرة ٠ وهي عبارة عن مجموعة متصلة ومتفاعلة من النشاطات التي يقوم بها الانسان والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

١ ـ الاختيار :

وهو نوع من المفاضلة بين الحاجات يقوم بها الفرد ، مرتبا حاجاته وفقا لافضليتها وأهميتها بالنسبة له وفقا لما يتوقع أن يحصل عليه من أرزاق قابلة لتلبية تلك الحاجات ٠

٢ ـ تكييف توزيع الارزاق :

فالارزاق متباينة بالنسبة لاماكن تواجد أصحاب الحاجات ، فلا بد من نشاط يقوم به الانسان بهدف الملاءمة بين الارزاق والحاجات ٠ فاما أن يعمل على نقل الارزاق من الاماكن التي تفيض بها عن الحاجات ، أو أن ينتقل صاحب الحاجة من أماكن الندرة الى أماكن الوفرة ٠

٣ ـ الانتاج :

نادرا ما توجد الارزاق في الطبيعة جاهزة لتلبية الحاجات ، اذ لابد من تكييفها وملاءمتها كي تصبح قابلة لتلبية حاجة ما ٠ والانتاج هو تلك العملية التي يتم من خلالها مزج الموارد الطبيعية والموارد البشرية للحصول على السلع والخدمات القابلة لتلبية الحاجات ٠

٤ ـ التوزيع والتبادل :

رأينا أن تقدم البشرية أدى الى تنوع كبير في الحاجات وزيادة في عددها ونوعيتها مما جعل الفرد عاجزا عن أن ينتج لنفسه كل ما يحتاج اليه · فأصبح الانتاج جماعيا ومتخصصا ، وحتى أن المجموعات الكبيرة التي تشترك مما في الانتاج لم يعد بمقدورها انتاج جميع السلع والخدمات اللازمة لتلبية حاجاتها ·

من جهة أخرى لم يعد بمقدور الفرد أو الجماعة استهلاك كل ما ينتج ، اذ أدرك الانسان ان حاجاته متزايدة باستمرار ولا بد من مواجهة هذا التزايد بزيادة مماثلة على الاقل في الانتاج ، وهذا يفرض عليه أن يؤجل استهلاك جزء من انتاجه الحالي لغاية استخدامه في دورة انتاجية جديدة ·

ولذلك نجد أن نتاج العملية الانتاجية يجري توزيعه على عوامل الانتاج التي اشتركت في انتاجه ، وهنا يحصل الافراد على حصصهم من الناتج · ولما كانت حصة الفرد عاجزة بذاتها عن تلبية حاجاته فلا بد له من أن يتبادل مع غـيره ·

كما يجري توزيع الناتج من جهة أخرى ، بين الحاجات الحالية ، والحاجات المستقبلية ، أي يخصص جزء منه لاغراض الاستهلاك ، والآخر لاعادة العملية الانتاجية وزيادة نتاجها لمواجهة الزيادة المستقبلية للحاجات وهنا أيضا يجري تبادل آخر لاغراض توزيع الوسائل الانتاجية بين مختلف النشاطات ·

٥ ـ الاستهلاك :

هو المرحلة النهائية في سلسلة النشاط الاقتصادي التي يجري من خلالها تلبية الحاجات · والاستهلاك هو عملية افناء فوري أو بالتجزئة للسلع المنتجة ، وهي بالضبط عملية تلبية الحاجة ·

وهكذا نجد أن تحديد غرض علم الاقتصاد على أساس النـدرة يعطي شمولية واتساعا اكبر للنشاط الاقتصادي · فهو ليس فقط عملية الحصول على الثروة ، كما لا يقتصر فقط على أعمال التبادل ، انما يشمل جميـع مظاهـر الكفاح ضد الندرة اعتبارا من عملية الاختيار وانتهاء بعملية الاستهلاك بما في ذلك عمليات الانتاج والتبادل[1] ·

ولذلك نرى تعاريف علم الاقتصاد الموضوعة من قبل الاقتصاديين المحدثين تأتي شاملة لجميع مظاهر الكفاح ضد الندرة · فهذا ساموبلسون يعرف الاقتصاد

---

(١) المدخل الى علم الاقتصاد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ ·

بقوله : « الاقتصاد هو دراسة الكيفية التي يختار بها الافراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الانتاجية النادرة لانتاج السلع المختلفة على مدى الزمن ، وكيفية توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك ، الآن ومستقبلا ، على مختلف الافراد والجماعات » ٠

ويعرف ريمون بار علم الاقتصاد بقوله : « الاقتصاد هو علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ودراسة طرق التكيف التي على البشر اتباعها كي يعادلوا بين رغباتهم غير المحدودة وبين الوسائل المحدودة لتحقيق تلك الرغبات »[1] ٠

يتضح من التعريفين السابقين ومن عرض الملامح الرئيسية لنظرية الندرة أن أصحاب هذه النظرية قد حددوا غرض علم الاقتصاد بدراسة العلاقات المتولدة بين الانسان والاشياء وأخرجوا من نطاقه ، بشكل أو بآخر ، العلاقات المتولدة بين الافراد في معرض ممارستهم للنشاط الاقتصادي ٠ ولذلك نرى مجموعة أخرى من الاقتصاديين تتخذ من هذه العلاقات موضوعا لعلم الاقتصاد ٠

رابعا ـ تحديد غرض الاقتصاد على أساس اجتماعي :

يركز أصحاب هذا الاتجاه على الصفة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ويرون أن غرض علم الاقتصاد انما هو دراسة العلاقات المتولدة بين الافراد عندما يمارسون نشاطهم الاقتصادي ويعملون على تلبية حاجاتهم ٠ وغالبية رواد هذا الاتجاه من الاشتراكيين الذين يرون أن « علاقات الانتاج » بارتباطها مع « القوى المنتجة » هو ما يشكل موضوع الاقتصاد السياسي ٠

فيقول « لينين » : « ان الاقتصاد السياسي لا يهتم بالانتاج ، بل بعلاقات الافراد الاجتماعية الناتجة عن الانتاج ، أي داخل الكيان الاجتماعي للانتاج ، فهو علم التطور التاريخي لكيان الانتاج الاجتماعي » ٠

ويعرف « نيكيتين » علم الاقتصاد بقوله : « هو العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على انتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه » ٠

أما « أوسكار لانجه » فيعطي تعريفا أوضح اذ يقول : « يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الانتاج والاستهلاك الاجتماعية ، فيعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين ، أي على الذين يستخدمون

[1] Economie Politique, R. Barre, T. 1 , op. cit P. 12

السلع لاشباع حاجاتهم الفردية والجماعية ، واذا أطلقنا على انتاج السلع وتوزيعها تعبير النشاط الاقتصادي لامكننا القول بأن الاقتصاد السياسي هو : علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية » ٠

يتضح من التعاريف السابقة أن أصحاب الاتجـــاه الاجتماعي يجعلون « علاقات الانتاج » محور دراسة الاقتصاد السياسي ، تلك العلاقات التي تنشأ بين الافراد عندما يتوجهون بجهودهم الى الاشياء « الطبيعية » للحصول على الوسائل التي تلبي حاجاتهم المتنامية ٠ فالافراد عندما يمارسون نشاطهم الاقتصادي لا يمارسونه بمعزل عن بعضهم البعض ، بل تنشأ بينهم علاقات تضفي على نشاطهم الصفة الاجتماعية ، وهذه الصفة هي التي ستحدد في النهاية سلوكهم الاقتصادي ٠

يتضح من استعراض التعاريف السابقة جميعها أن بعضها عرف الاقتصاد خارج نطاق العلاقات الانسانية محددا موضوعـه في دراسة العلاقات بين الاشياء والانسان فقط ، والبعض الآخر عرف الاقتصاد شاملا أيضا العلاقات بين الافراد المتولدة فيما بينهم من خلال ممارستهم للنشاط الاقتصادي ٠

وقد انطلق كل فريق في اعطاء تعريف للاقتصاد من زاوية نظره الى شمولية هذا العلم ٠ وتوفيقا بين الاتجاهات المختلفة حاول بعض الاقتصاديين وضع تعاريف شاملة ، منها التعريف الذي يقول : « الاقتصاد هو العلم الذي يدرس ظاهرة الندرة النسبية ، أي العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية (١) ٠

فعلم الاقتصاد في ضوء هذا التعريف لا يقتصر فحسب على دراسة ظاهرة الندرة النسبية في ذاتها بل يجاوز ذلك الى ما ينشأ عن تلك الظاهرة من علاقات اجتماعية ٠ ومع ذلك فانه جعل دراسة ظاهرة الندرة النسبية محور علم الاقتصـــاد ٠ ولذلك نرى من المناسب أن يعرف الاقتصـــاد السياسي على النحو التـــالي :

« العلم الذي يعنى بمختلف أوجه النشاط الانساني المرتبطة بالاموال الاقتصادية وبالقوانين العلمية التي تفسر الظواهر الاقتصادية المرافقة لهذا النشاط » ، حيث نرى في هذا التعريف خلاصة تجمع بين الاتجاهات المتعددة لتحديد غرض هذا العلم ٠ فهو يشمل العلاقات بين الافراد والاشياء وبين الافراد أنفسهم عندما يمارسون نشاطهم الاقتصادي ٠

(١) الاقتصاد السياسي ، د٠ رفعت المحجوب ، الجزء الاول ، الدار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ـ ص٢٤ ٠

البحث الرابع

مناهج البحث في علم الاقتصاد

تمهيـــــد :

لقد رأينا في البحث السابق الخلاف بين الاقتصاديين حول طبيعة وحدود وغرض علم الاقتصاد ، وقد امتد هذا الخلاف الى مناهج البحث في هذا العلم ، حيث لم يتفق الاقتصاديون على اختيار أو تحديد طريقة لدراسة موضوع علم الاقتصاد للوصول الى فهم واستيعاب قضاياه الكلية والوصول الى القوانين التي تحكمه وترعاه ٠

ويعود هذا الخلاف في الغالب الى ان علم الاقتصاد ينتمي الى مجموعة العلوم الاجتماعية التي يصعب فيها تطبيق المنهج التجريبي أو الكمي على غرار ما يجري بالنسبة لدراسة العلوم الطبيعية ٠

ولهذا السبب نجد تعدد الطرق المستخدمة في دراسة علم الاقتصاد والتي من أهمها الطريقة الاستنباطية (الاستنتاجية) والطريقة الاستقرائية أو الاستدلالية ٠

١ ـ الطريقة الاستنباطية Deductive Method , Methode deductive :

وهي الطريقة التي تعتمد على مقدمات أولية مسلم بها للوصول الى نتائج لازمة لتلك المقدمات وذلك عن طريق أعمال قواعد المنطق والعقل ٠ فهي اذن استدلال من العام الى الخاص يتم بموجبه التوصل الى نتائج خاصة لمبدأ عام عن طريق المنطق والمحاكمات العقلانية ٠

ولقد اعتمدت المدرسة الكلاسيكية هذه الطريقة خلافا لمؤسسها (آدم سميث) ، واعادت بناء وفهم الاقتصاد كاملا وبجزئياته على أساس مقدمة عامة أولية هي فرضية الانسان الاقتصادي Economic Man. Homo Economicus الذي يقود سلوكه ويحدده قانونان عامان هما : « قانون المنفعة الشخصية » و « قانون المزاحمة الحرة » ، حيث يسعى لتحقيق أكبر منفعة بأقل مجهود ، ذلك لانه يتمتع برجاحة في عقله ورشاده يمكنانه من بلوغ ذلك الهدف في مجتمع تسوده حرية المنافسة في المجال الاقتصادي ٠

وقد تطورت طريقة البحث هذه على يد بعض الاقتصاديين الذين ينضمون الى المدرسة الحدية Marginalist school . L'Ecole Marginaliste والـذين يعتبرون

أن المحرك الاول للتصرفات الاقتصادية للافراد هو الرغبة في الحصول على أكبر قدر من اشباع الحاجات . ويفترض « الحديون » ان الانسان قادر على الموازنة والمقارنة بين المنافع المختلفة ، وقادر بالتالي على توزيع دخله الاستهلاكي بالشكل الذي يؤمن له القدر الاكبر من اشباع حاجاته .

والطريقة الاستنباطية لم تسلم من النقد ان كان من حيث الفرضيات التي تؤخذ كمسلمات ام من حيث صحة النتائج التي يتم التوصل اليها في مجال البحث الاقتصادي .

لعل ابرز الانتقادات التي وجهت الى « الانسان الاقتصادي » الذي افترضه الكلاسيكيون كمنطلق للتحليل الاقتصادي هو ان ذلك يوصل الى قوانين وأحكام غالبا ما تكون بعيدة عن الواقع الحقيقي للحياة الاقتصادية . فالفرد مثلا لا يراعي في جميع تصرفاته تحقيق مصالحه الاقتصادية على النحو الامثل .

من جهة أخرى يخضع الانسان لتأثيرات كثيرة منها ما يرجع الى الظروف البيئية المحيطة به ومنها ما يرجع الى معتقداته ومنها ما يرجع الى غير ذلك . فليس صحيحا دائما ان يخضع سلوك الانسان للمصلحة الذاتية المجردة .

٢ ـ الطريقة الاستقرائية Inductive Method , Methode Inductive :

تعتمد الطريقة الاستقرائية على ملاحظة وجمع الوقائع الفردية المتعددة ومقارنتها فيما بينها من أجل استخلاص القواعد العامة التي تحكمها . وقد شاعت هذه الطريقة في العلوم الطبيعية ثم ما لبثت ان استخدمت في العلوم الاجتماعية ومن بينها علم الاقتصاد .

وكما يتضح من هذه الطريقة انها واقعية لاعتمادها على ملاحظة وجمع الوقائع الاقتصادية الفعلية ، وهي من جانب آخر تجريبية لان الباحث لا يكتفي فقط بالملاحظة البحتة وانما يقوم بملاحظة الوقائع المتكررة وتسجيل ومقارنة النتائج في كل مرة .

ولقد تطور استخدام الطريقة الاستقرائية ، خاصة من حيث ملاحظة وجميع الوقائع . فقد بدأ ذلك أولا بدراسة التاريخ « المدرسة التاريخية » ، حيث رفضت هذه المدرسة التحليل المجرد والقوانين العامة واحلت النسبية محل التعميم ، ثم تطور الامر الى استخدام الاحصاء .

ولذلك نجد ان الطريقة الاستقرائية تعتمد في ملاحظة وجمع الوقائع على طرق متعددة منها :

مركز العلوم للخدمات الجامعية
محاضرات - مخبريات - غرطاسية
ت ٠٩٦٦٢٧٨٧٥٢ - ٠٩٢١٨٧٤٧٤٧

الطريقة التاريخية Historical Method , Methode Historique

والطريقة الاحصائية Statistical Method , Methode Statistique

وطريقة التقصي أو التحقيق Method of Inquiry , Methode d'inquête

وسنعطي هنا شرحا موجزا لكل منها .

أ ـ الطريقة التاريخية La Methode Historique :

تعتمد هذه الطريقة على دراسة نوعية الواقعة الاقتصادية من حيث ارتباطها في الزمان والمكان . فالظاهرة الاقتصادية ، برأي أصحاب هذه الطريقة، قابلة للتغير والتبدل بتغير الزمان والمكان ، ولذلك يمتنع على الباحث الاقتصادي جمع الظواهر الاقتصادية تحت عنوان واحد ودراستها وكأنها متماثلة ومتشابهة على الرغم من نقاط الشبه التي قد تجمع بينها .

انطلاقا من ذلك فقد انكر أنصار هذه الطريقة على الاقتصاديين الكلاسيكيين اعتقادهم بوجود قوانين عامة تحكم الحياة الاقتصادية في كل الامكنة والازمنة بلا تمييز، واعتقدوا بأن لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي قوانينها التي تحكم سر الحياة الاقتصادية فيها ولا تخضع لها المراحل الاخرى . ولما كان المجتمع في تغير مستمر فالقوانين الاقتصادية تتغير هي الاخرى تبعا للمراحل التي يمر بها المجتمع . ومن أجل استخلاص القوانين الاقتصادية ينبغي دراسة التاريخ الاقتصادي للمجتمعات واستخلاصها منه .

وتشتمل الطريقة التاريخية على ثلاث مراحل متعاقبة هي [1] : تجميع الوقائع ، وتحليلها ، واستخلاص القوانين التي تحكم التطور في تلك المرحلة .

لقد نجحت الطريقة التاريخية في جمع عدد كبير من الوثائق التاريخية الهامة المتعلقة بالتطور الاقتصادي لكثير من المجتمعات ، غير انها لم تتوصل الى استخلاص القوانين العامة التي تحكم الظواهر الاقتصادية والتطور الاقتصادي . ذلك لان الذين أخذوا بهذه الطريقة راحوا ينقبون عن الوقائع التاريخية ـ الاقتصادية ويجمعونها دون نظرية مسبقة أو فكرة مهيمنة أو رأي يحاولون اثباته متناسين الهدف الاساسي لعلم الاقتصاد ، وتحولوا بالنتيجة الى « متبحرين » بالتاريخ ووقائعه مهملين الدراسات الاقتصادية[2] .

(١) انظر تفصيل هذه المراحل لدى د. رفعت المحجوب ـ الاقتصاد السياسي ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ـ ١٩٧٧ ، ص ٤٦ وما بعد .

(٢) د. انطوان أيوب : التحليل الاقتصادي ـ الجزء الاول ـ جامعة حلب ١٩٦٨ ص ١٢٧ .

ب ـ الطريقة الاحصائية La Methode Statistique :

ظهرت هذه الطريقة كرد فعل لتطرف الطريقة التاريخية التي اعتمدت على دراسة نوعية الواقعة الاقتصادية متجاهلة جانبها الكمي • ولكنها بدورها اتجهت نحو التطرف والمغالاة اذ اعتبرت الاقتصاد هو الاحصاء أو العكس أي ان جميع الظواهر الاقتصادية قابلة للقياس الكمي •

ومع ذلك فقد تطورت هذه الطريقة تطورا ملحوظا في القرن العشرين وأصبح الاحصاء أداة أساسية يعتمد عليها الاقتصادي في تحليله ، بل وأصبح المصدر الاساسي لتقديم المستندات اللازمة للدراسة الاقتصادية •

وتعتمد هذه الطريقة أساسا على الدراسات الرقمية للظواهر القابلة للقياس الكمي ، حيث يجري تجميع الاحصاءات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية وتفحص مصادرها ثم عرضها في جداول أو رسوم بيانية بطريقة تسهل تتبع سيرها والوقوف على العلاقات القائمة فيما بينها • ثم يجري تحليل تلك الاحصائيات والمقارنة بينها ومن ثم استخلاص التوقعات عن الظاهرة المدروسة •

على الرغم من أهمية هذه الطريقة فانها لا تخلو من مجانبة للواقع ، ذلك لانها تعتمد على معطيات احصائية قد يكون مشكوكا في صحتها ، ثم ان المقارنة بين المعطيات الاحصائية هي عملية صعبة ، فالارقام بحد ذاتها لا تعني شيئا اذا لم تنسب الى الظواهر الاقتصادية وهذا يعني المقابلة بين معطيات احصائية مختلفة تعود الى ظواهر اقتصادية مختلفة ، أو الى اوقات مختلفة ، حيث تقود المقارنة الى احتمال ارتكاب أخطاء كثيرة •

ثم من جهة أخرى فان القوانين التي يتوصل اليها الاحصاء لا تتميز بالتعميم ، لان المجموعات والارقام الاحصائية تخضع لقانون المحيط والمجتمع الذي أخذت منه ولا تتمتع بالديمومة لانه ما من شيء يسمح لنا بالتأكيد بأن العلاقة الاحصائية التي تظهر نتيجة الدراسة لمتحولين اقتصاديين سوف تعود الى الظهور في فترة زمنية أخرى • واذا كانت القوانين الاحصائية لا تتميز بالتعميم والديمومة فذلك لانها ليست بقوانين سببية • فالاحصاء بمفرده عاجز عن اظهار العلاقة بين السبب والمسبب فهو أداة فقط للاقتصادي الذي يطمح الى اكتشاف القوانين الناظمة للفعالية الاقتصادية [1] •

(١) المرجع السابق ص ١٢٨ •

ج ـ طريقة التحقيق (التقصي) [1] La Methode d'Inquête :

تنصرف هذه الطريق الى بحث موضوع محدد بحثا واقعيا يتناول عناصره وكافة نواحيه ، تقوم به هيئات عامة او خاصة ، داخلية او دولية • ومن أمثلة ذلك دراسة مستوى معيشة طبقة الزراع والصناع او دراسة سوق سلعة معينة كالبترول الخام مثلا •

والتحقيق يأخذ عادة شكل اسئلة توجه الى الاشخاص الذين يشملهم البحث او اي شخص يمكن ان يدلي بمعلومات نافعة للمحقق • وقد ينتقل المحقق الى المكان المطلوب البحث فيه ، او يستدعي بعض الاشخاص لسؤالهم ، او يوجه اليهم اسئلة كتابية للاجابة عليها وما الى ذلك •

ولقد انتقدت هذه الطريقة من زاوية النتائج التي يتم التوصل اليها ، حيث ان هذه النتائج قد لا تصدق برمتها على الحالات الاخرى التي لم تكن موضوع تحقيق، وبالتالي فانه يكون من المتعذر اختيار حالة فردية تصلح تماما نموذجا لغيرها من الحالات •

تبين لنا من الدراسة الموجزة للطرق السابقة انه لا يمكن الاعتماد على طريقة دون الاخرى ، أو استبدال واحدة بأخرى • فالتكامل بينها واضح واكيد • ولا بد من تعبئة كل طرق البحث والجمع بين ما يعتمد على التجريد وبين ما يعتمد على الواقع •

٣ ـ تطور مناهج البحث في علم الاقتصاد :

لقد كان للتطورات المتلاحقة في الاوضاع الاقتصادية اثر كبير على تطور مناهج البحث في علم الاقتصاد • فبطلان نظرية حياد الدولة دفع الاقتصاديين ليس فقط الى ايجاد النظريات المفسرة للواقع فحسب وانما لاقتراح السياسات الاقتصادية التي تواجه الظواهر الكلية اضافة الى الظواهر الجزئية وتنظر الى الاوضاع الاقتصادية نظرة بعيدة عن السكون والثبات • ولم يعد الامر مقتصرا على الطرق الداخلة في نطاق طريقتي الاستنباط والاستقراء بل ظهرت محاولات تطوير التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي Micro - Economics (Micro - economique) الى التحليل الكلي Macro - economics (Macroeconomique) والاخذ بالتحليل الديناميكي Dynamic analysis (Dynamique) فضلا عن التحليل الساكن Static analysis (Statique) . كما نشأت وتطورت مؤخرا

(١) د• عادل احمد حشيش ـ أصول الاقتصاد السياسي ـ الجزء الاول ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٧٦ ص ١٩٢ وما بعد •

الفصل الثاني

موضوع علم الاقتصاد

تضمن القسم السابق عرضا اجماليا للتعريف بعلم الاقتصاد وخلصنا في ختامه الى وضع تعريف عام لهذا العلم ، حيث وجدناه يعنى بمختلف أوجه النشاط الانساني المرتبطـــة بالاموال الاقتصادية وبالقوانين العلمية التي تفسر الظواهر الاقتصادية المرافقة لهذا النشاط .

وبهذا يكتسب النشاط الانساني الصفة الاقتصادية ويصبح نشاطـــا اقتصاديا هادفا ، خاضعا لقوانين موضوعية تحكمه ويخضع لمتطلباتها، ويأتي علم الاقتصاد ليدرس ذلك النشاط ويكتشف القوانين التي تحكمه ، ثم يستخلص من واقع النشاط ومن متطلبات القوانين الاقتصادية نظريات يفسر بها الظواهر ويقترح تطبيقات لتلك النظريات لتحسين نتائج النشاط ولتحقيق الهدف منه بشكل أفضل ، أي يقترح الحلول لعلاج ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية .

ولكن النشاط الاقتصادي ، أو ما يسمى بالفعالية الاقتصادية ، لم يكن على وتيرة واحدة أو صفات ثابتة عبر العصور ، انما تغيرت وتيرته وصفاته عبر تعاقب نظم اقتصادية واجتماعية ، غالبا ما كانت هذه النظم تقوم تطبيقا لافكار و نظريات .

ولذلك فان موضوع الاقتصاد السياسي يشمل ، بتقديرنا ، دراسة النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية . وسنفرد بحثا خاصا لكل من هذه الموضوعات .

المبحث الأول

النظرية الاقتصادية

ان قيام الافراد بنشاطهم الاقتصادي ، ولو جرى منعزلا ، فانه سيكتسب في النهاية الصفة الاجتماعية . لانه لا مناص من نشوء علاقات معينة بينهم ، وسوف يتكون بالتالي سلوك اجتماعي معين تجسده ظواهر معينة ، وتأتي النظرية لتحاول تفسير تلك الظواهر .

فالنظرية العلمية تنشأ في محاولة الاجابة على السؤال ، لماذا ؟ فبناء على تكرار حدوث ظاهرة معينة بشكل معين في الواقع العملي ، وبناء على ملاحظة الارتباط المنتظم بين ظاهرتين أو أكثر في الواقع فان العالم يبدأ بوضع السؤال لماذا ؟ لماذا يتكرر حدوث هذه الظاهرة بشكل منتظم ، لماذا هذا الارتباط بين هاتين الظاهرتين ؟[1] .

وحيث أن الروابط التي تحكم العلاقة بين الظواهر هي القوانين العلمية فان بناء نظرية معينة ما هو الا محاولة لكشف وتبيان القوانين التي تحكم العلاقة بين الظواهر .

وطبيعة النظرية الاقتصادية ، كغيرها من العلوم الاخرى ، تعتمد أساسا على تكوين صور مبسطة عن الهيكل الواقعي في صيغة نماذج مبنية على افتراض معين .

فالنظرية الاقتصادية اذن هي تصوير مبسط للواقع ، أو بعض جوانب هذا الواقع ، هدفها اكتشاف القوانين الموضوعية التي يخضع لها النشاط الاقتصادي .

ويرتكز بناء النظرية الاقتصادية ، كأية نظرية علمية ، على مجموعة من العناصر وتمر بعدد من المراحل :

١ ـ فهي تبدأ بمجموعة من التعريفات التي توضح المقصود بالتعابير التي ستستخدم في متن النظرية .

٢ ـ وتبنى على مجموعة من الفرضيات :

(١) مبادىء علم الاقتصاد . د. عمرو محي الدين وغيره . دار النهضة العربية . ١٩٧٧ ص ٧٢ .

طريقة جديدة للتحليل الاقتصادي هي طريقة « النموذج Models, Modele » ، وهي طريقة تسعى لتحقيق ارتباط أقوى وأمـــتن بين النظرية الاقتصادية وبين الاحصاء بطرقـه المختلفة وذلك عن طريق استخدام اللغة الرياضية ، كما تسعى لتسهيل التطور المستمر الذي يلحق بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبالمحيط العام من جهة وبين اعصب الحياة الاقتصادية من جهة أخرى ·

أ ـ التحليل الجزئي والتحليل الكلي :

لقد اعتمد اقتصاديو القرن التاسع عشر في غالبيتهم على التحليل الجزئي ذلك لان العقلية السائدة كانت فردية لا تؤمن بتدخل الـدولة في الحيـــاة الاقتصادية ، بالاضافة الى ان المعطيات الاحصائية لم تكن متوفرة بالقدر الذي يسمح بقيام تحليل كلي ·

ولقد أخذ التحليل الكلي سبيله الى النظرية الاقتصادية بعد أبحـــاث ومؤلفات اللورد كينز Keynes . غير ان هذا لا ينفي معرفة التحليل الكلي قبل ذلك ، فمن المعروف أن نظرية دوران الثروة لدى الفيزيوقراطيين ونظرية السكان لدى مالتوس ونظرية التجارة الخارجية لدى ريكاردو بالاضافة الى أغلب نظريات كارل ماركس انما كانت تعتمد على نوع من التحليل الكلي للحياة الاقتصادية ·

لكن بروز دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية حتى في البلدان الرأسمالية ، الى جانب تطور علم الاحصاء وظهور أدوات وطرق جديـــدة للتحليل الاقتصادي حول أغلب النظريات الاقتصادية الى البحث عن الظواهر الاقتصادية الكلية كالناتج القومي والادخار والاستثمار · وكان من نتيجة ذلك ان انتشرت في أغلب الدول « المحاسبة القومية National Income Accounting La Comptabilite Nationale » التي تختلف عن المحاسبة الخاصة وعن الميزانية العامة للدولة ·

غير أن هذا التطور في طرق التحليل أثار كثيرا من المشاكل لعل من أهمها مسألة الانتقال من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي ، وهي مشكلات لاتزال نتائج الابحاث الاقتصادية المتصلة بها بعيدة عن أن تقيم « الجسر » الذي يتم الانتقال عليه من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي ·

ب ـ التحليل الساكن والتحليل الدينامكي :

لم تكن الدراسات الاقتصادية السابقة تأخذ باعتبارها الخاصة الاساسية للظاهرة الاقتصادية وهي جريانها مع الزمن وارتباطها به ، انما كانت تنظر اليها على انها ساكنة · وقد أظهرت الدراسات والابحاث التي قام بها الاقتصادي

الشهير الفرد مارشال A. Marshall وغـــيره من الاقتصاديين ضرورة ربط الاقتصاد بالواقع وبما يطرأ عليه من تطورات ، وان هذا الربط لاغنى عنه لاقتراح سياسة اقتصادية للدولة التي امتد نفوذها ليشمل معظم جوانب الحياة الاقتصادية • وغدا من الضروري الاخذ بطريقة جديدة للتحليل هي طريقة التحليل الديناميكي بدلا من طريقة التحليل الساكن •

فالتحليل الساكن يمكن تعريفه بأنه ذلك النوع من التحليل الذي لا يأخذ في اعتباره عامل الزمن لدى دراسته للظواهر الاقتصادية فهو يقطع الواقعة الاقتصادية من اعتبارات الزمن فيجمدها ويحللها •

أما التحليل الديناميكي فيحاول ادخال عامل الزمن وعنصر النقد Money Monnaic الى التحليل الاقتصادي • فهو كما يقول « فريش Frisch » أن نأخذ بعين الاعتبار الاحجام والقيم المختلفة للمتحولات الاقتصادية في فترات مختلفة من الزمن وذلك عن طريق استخدام بعض المعادلات التي تضم بين طياتها في وقت واحد قيما وأحجاما تعود الى فترات زمنية مختلفة •

ومن المؤكد أن التحليل الديناميكي يعد أكثر فعالية في الوصول الى حسن تفهم الاوضاع الاقتصادية التي تكون محلا للدراسة والبحث ولكنه أصعب منالا وتحقيقا من التحليل الساكن • غـــير أن تطور الاساليب الرياضيـــة وتطويعها لخدمة الابحـــاث والدراسات الاقتصادية أدى الى تقـــدم التحليل الديناميكي لكنه لم يعط بعد كافة الثمار المرجوة منه •

ج ـ طريقة النماذج :

ذكرنا سابقا ان هذه الطريقة تسعى لتحقيق الرباط القوي بين النظرية الاقتصادية وبين الاحصاء عن طريق استخدام اللغة الرياضية ، وتفسح المجال لالتقاء الباحث الاقتصادي والاحصائي مع المسؤول عن رسم السياسة الاقتصادية في الدولة •

والنموذج كما عرفه هنري كيتون H. Guitton هو مخطط مبسط يقصد به شرح الواقع أو التأثير عليه على أن يستخدم الباحث في ذلك المعطيات المتحولات الكمية أو القابلة لان تتحول الى كمية[1] •

فالنموذج اذن تصوير مبسط للواقع الاقتصادي فهو كالخارطة بالنسبة لواقع الجغرافي ، فكما ان الخارطة تنقصها دائما بعض التفاصيل لكنها

---

(1) H. Guitton : Statistique et Econometrie - Precis Dalloz, Paris, 1965.

تعطينا نظرة عامة وكافية للواقع الجغرافي المدروس ، وكذلك النموذج فانه يهمل بعض التفاصيل ولكنه يعطينا فكرة شاملة عن الواقع الاقتصادي .

أن الاساس المبدئي في بناء النموذج هو الاعتماد على نظرية اقتصادية تجمع التجريد الى الواقع ، كلية وديناميكية معا .

ويبنى النموذج النموذج وفق عدد من العمليات المتعاقبة تبدأ باختيار المتحولات والثوابت ثم دراسة العلاقات بين المتحولات وأخيرا وضع الصيغة النهائية « المعادلة » للنظام المدروس .

ويفرق عادة بين نوعين من النماذج : النماذج النظرية Theoretical Theorique، والنماذج الاحصائية Statistical . Statistique .

يعتمد النموذج النظري على علاقات رياضية يفترض انها تصور تصرفات الافراد والعلاقات القائمة في المجتمعات الاقتصادية .

اما النموذج الاحصائي فهو يعتمد على المجموعات الاحصائية الرقمية محاولا منها الوصول الى شرح وتفسير الواقع دون الاستعانة بنموذج مسبق ، والنموذج الكامل هو النموذج النظري والاحصائي معا .

البحث الخامس

صلة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

لقد ميزنا سابقا بين نوعين من الظواهر التي يتكون منها الواقع تبعا لاشتراك الانسان أو عدم اشتراكه فيها ، وقلنا ان العلم هو الذي يسعى الى فهم ذلك الواقع عن طريق دراسة الظواهر المعبرة عنه • وعلى الرغم من أن كل علم ينصب على دراسة جانب من ذلك الواقع فانه من الصعب أن نفصل فصلا كاملا بين العلوم نظرا لاستحالة عزل كل جانب من جوانب الواقع عن الجوانب الاخرى • فكل علم من العلوم لابد أن يقدم خدماته الى العلم الآخر ليساعد في زيادة استيعاب ظواهره •

نستنتج من ذلك ان علم الاقتصاد ، وهو أحد العلوم المهتمة بدراسة جانب من العلاقات الناشئة بين الظواهر التي يكون الانسان طرفا فيها ، على صلة مع العلوم الاخرى بالرغم من امكانية تمييز موضوعه عن موضوعات غيره من العلوم •

وتبدو مظاهر الصلة والارتباط أوضح ما تكون بالنسبة لعدد من المعارف العلمية الاساسية اللازمة لتقدم البحث في علم الاقتصاد ، وكذلك بالنسبة لبعض العلوم الاجتماعية التي يتداخل ميدان نشاطها مع ميدان الاقتصاد •

كل ذلك يدعونا الى أن نبحث في أمر هذا الارتباط بشيء من التفصيل لبيان ما يشتمل عليه من علاقات ، وحدود ماينتج عنها من صلات تصل الاقتصاد بمختلف هذه العلوم تأثيرا وتأثرا •

أولا ـ علاقة علم الاقتصاد بالاحصاء وبالرياضيات :

يهتم علم الاحصاء بجمع البيانات الكمية عن مختلف الظواهر ويقوم بتلخيصها وعرضها بشكل يسهل معرفة اتجاهاتها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر • وتعتبر البيانات الاحصائية الخاصة بالظواهر الاقتصادية من أهم أسس بناء وتفسير النظريات الاقتصادية ، واستنباط الحلول للمشكلات التي تتصل بتلك النظرية •

كما ان تبني اسلوب التخطيط الاقتصادي من قبل غالبية دول العالم ، على اختلاف أنظمتها ، يجعل صلة الاقتصاد بالاحصاء تزداد وتقوى • فلا يمكن أن تبنى خطة اقتصادية سليمة ، أيا كان الشكل الذي تأخذه ، دون أن يتوافر

لواضعها البيانات الاحصائية الواقعية والدقيقة عن جوانب النشاط الاقتصادي التي تعنى بها الخطة ، كما تبدو عملية متابعة تنفيذ الخطة عقيمة اذا لم يتوفر البيان والرقم ٠

من هنا تبدو أهمية الاحصاء للاقتصاد كأحد أدوات البحث الاساسية التي تساعده في معرفة موضوعاته وقياسها وملاحظة ما يطرأ عليها من تغيرات وتطورات ٠

أما بالنسبة للرياضيات فانها تعتبر من جهة الوسيلة المعينة لاستخدام الاحصاء وما يقدمه من معلومات في الدراسات الاقتصادية ، وهي من جهة أخرى تزود الباحث الاقتصادي بطرق مختلفة لشرح وعرض التحليل الاقتصادي بقالب موجز وموحد ، وهي أداة هامة من أدوات البحث والبرهنة على صحة الفروض التي يختارها الباحث ٠

يضاف الى ذلك أن معظم فروع الاقتصاد التطبيقي Applied Economics Economie Appliquée أصبحت تعتمد على الاحصاء والرقم وتستخدم « الحاسبات الالكترونية » في حل مشكلاتها ٠

ولهذا يصبح من العسير مسايرة التطور الحديث الذي طرأ على الاقتصاد أذا لم يتوفر لدى الاقتصادي قدر ، ولو قليل ، من المعلومات الرياضية ٠

ثانيا ـ علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ :

يبدو التطور في الظاهرة الاجتماعية ، والظاهرة الاقتصادية تؤلف جانبا منها ، أكثر وضوحا من التطور في الظواهر الاخرى ٠ ولذلك يتطلب فهم حاضر الظاهرة الاقتصادية ورسم خطوات تطورها في المستقبل الالمام بماضيها عن طريق البحث في التطورات التي لحقت بها على مر العصور تبعا لتطور طرق الانتاج وتغير النظم الاقتصادية ٠

فالابحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصاد لانها تكشف عن الاطر الحقوقية والاجتماعية والنفسانية والدينية وغيرها للوقائع والفعاليات الاقتصادية ٠ فمن العسير مثلا أن نفهم أسباب ارتفاع الاسعار في اوربا عامة وفي اسبانيا خاصة في القرن السادس عشر اذا لم نعلم بواقعة اكتشاف أمريكا والعثور على مناجم الذهب الغنية فيها ، وبان هذه الواقعة التاريخية كان لها الاثر الحاسم في ظاهرة ارتفاع الاسعار ٠ كما انه من الصعب جدا أن نفهم سبب الارتفاع المفاجيء والكبير في أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ اذا لم نعلم بواقعة حرب تشرين عام ١٩٧٣ في الشرق الاوسط ٠

من هنا تعتبر الدراسات التاريخية من الاهمية بمكان بالنسبة للاقتصاد ولدراسة موضوعاته ٠ اذ لايمكن أن تكتمل الدراسة فيه الا بتتبع تاريخ الوقائع والافكار الاقتصادية مما للاستفادة مما حدث من مشكلات ، في أزمنة وأمكنة مختلفة ، وما طرأ على هذه المشكلات من تطور وما وضع لها من حلول ، لامر الذي يساعد في رسم السياسة الاقتصادية والتنبؤ بالنسبة للمستقبل ٠

ان أهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الالمانية الى صياغة كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية بشكل جعلها تعتبر الاقتصاد وكأنه علم تاريخي ٠ وعلى الرغم من مبالغتها في هذا الاتجاه فانها وجهت الانظار الى قوة الارتباط القائم بين التاريخ والاقتصاد ٠

ثالثا ـ علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا :

من المؤكد أن البيئة الجغرافية لها تاثير كبير على الحياة الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات ٠ فالمناخ والتضاريس والثروات الطبيعية لها آثارها ، التي لا يمكن التقليل من أهميتها ، على تكييف الاوضاع الاقتصادية للمجتمع القائم فيها ، وحتى ان البعض يرد التباين الاقتصادي بين المجتمعات الى اسباب جغرافية ، على اعتبار ان الظروف البيئية من الناحية الجغرافية تعتبر عنصرا من العناصر المكونة للبنيان الاقتصادي للمجتمع ٠

وتبرز أهمية الجغرافيا بالنسبة للاقتصاد في تخطيط النشاط الاقتصادي ووضع الخطط المكانية Regional Plans or Territorial Plans , Plans Territorials ذلك لان كل مكان من الرقعة الجغرافية يتميز بوجود حجم معين ونوعية معينة من الموارد الاقتصادية ، كما يتميز بمجموعة من الظروف الاقليمية والمناخية الامر الذي يؤدي الى تباين الانشطة الاقتصادية باختلاف المكان وتأتي الجغرافيا هنا لتقدم للاقتصاد والمخطط البيانات والمعطيات اللازمة عن كل مكان من الرقعة الجغرافية التي بدونها يستحيل على المخطط وضع خطة اقتصادية سليمة ٠

وقد أدت الصلة الوثيقة بين الاقتصاد والجغرافيا الى ظهور فرع متميز من علم الجغرافيا يختص بدراسة هذه الصلة ويعرف باسم « الجغرافيا الاقتصادية » ٠

رابعا ـ علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس :

يتاثر النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الفرد والمجتمع بكثير من البواعث والدوافع ولذلك نجد أن الدراسات النفسية تحظى باهتمام متزايد في مجال الاقتصاد للكشف عن تلك البواعث والدوافع وتفسيرها التفسير الصحيح

وذلك بمعرفة آثارها على نتائج النشاط الاقتصادي بل ان هناك نظريات اقتصادية بنيت بكاملها على أساس نفساني مثل نظرية المنفعة ٠

ولهذا نجد أن دراسة الدوافع Motives (Motifs) الفردية والاجتماعية أصبح لها أهمية كبرى في التحليل الاقتصادي الحديث ، حيث نجد الكثير من الابحاث فيها تتوقف عن السعي لتحديد هذه الدوافع بصورة كمية لادخالها ضمن المعادلات التي يعنى بها كمتغيرات تختلف قيمتها باختلاف المجتمعات والحالات المدروسة(١) ٠

خامسا ـ علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

يمارس الفرد نشاطه الاقتصادي بالاشتراك مع أفراد آخرين من بني مجتمعه ، وتصرفات الافراد لا بد أن تتأثر بمختلف الظروف الاجتماعية ولذلك فان معرفة هذه الظروف ستساعد ولاشك في دراسة النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع على حد سواء ٠

فدراسة ظروف البيئة الاجتماعية المؤثرة في تصرفات الافراد تعتبر ذات أهمية كبرى في مجال الاقتصاد ٠ وعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن تلك البيئة التي تجري فيها الفاعلية الاقتصادية ٠

سادسا ـ علاقة علم الاقتصاد بالقانون :

ذكرنا أن ممارسة الافراد للنشاط الاقتصادي تولد بينهم نوعا من العلاقات (الملكية ، البيع والشراء ، العامل ورب العمل ، الايجار والاستئجار ٠٠٠الخ) ولا بد من تنظيم هذه العلاقات ، فيأتي القانون ليرسم الاطار الذي يتم في داخله النشاط الاقتصادي للمجتمع ٠ فالقانون ينظم علاقات الملكية ويضع قواعد انتقالها ، وينظم العلاقة بين العامل ورب العمل ويبين التزامات كل منهم وينظم بشكل عام جميع أشكال التعاقد مبينا حقوق والتزامات الاطراف المتعاقدة ويبين اثر ذلك على حقوق الغير ، كما يضع قواعد الفصل في المنازعات الناجمة عن التعاقد وما الى ذلك ٠٠

وعلى هذا فالقانون يمكن اعتباره كمنظم لواقع مادته الاولية هي الاقتصاد ٠ وبين هذا الاطار المنظم والواقع الذي ينظمه يوجد تفاعل متبادل ينعكس اثره على كل منهما ، فالقانون يؤثر فيما ينعقد من عمليات وعلاقات اقتصادية ، ويتكيف بدوره بهذه العمليات والعلاقات ٠

(١) P. L. Reynaud. La Psychologie Economique, Ed. Riviere et Cie. Paris, 1954 .

ومن الجدير بالذكر أن لكل مجتمع تنظيمه القانوني الخاص به الذي يعكس الى حد بعيد الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه • ولهذا السبب نجد تباينا واضحا بين البناء القانوني لدولة كالولايات المتحدة الامريكية التي تسود فيها ظروف اقتصادية واجتماعية معينة وبين البناء القانوني لدولة كالاتحاد السوفياتي الذي تسود فيه ظروف اقتصادية واجتماعية مغايرة •

سابعا ـ علاقة علم الاقتصاد بالسياسة :

ان علاقة الاقتصاد بالسياسة ليست جديدة . بل تعود ـ على الاقل ـ الى الزمن الذي كان يقترن فيه اسم هذا العلم بـ « ثروة الدولة » التي كانت تندمج في ثروة الملك • فالاقتصاد في ذلك الحين انما كان يبحث في الاجراءات والوسائل الكفيلة بـ « غناء الدولة » •

وقد زادت العلاقة وثوقا مع زيادة تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الحياة الاقتصادية للمجتمع ومحاولتها التأثير على الفاعلية الاقتصادية على مختلف المستويات بشكل يضمن تحقيق الخطة الاقتصادية للدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي •

والخطة الاقتصادية انما تعكس السياسة الاقتصادية للدولة التي ترسم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية •

من هنا تبدو الصلة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة ، ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون التلازم الكامل بين الاقتصاد والسياسة حتى انهم يجدون في الاقتصاد تعبيرا مركزا للسياسة فأي تصرف سياسي للدولة « قرار سياسي » لابد وان ينعكس في صورة تصرفات اقتصادية « قرارات اقتصادية » •

نخلص مما عرضناه عن صلة علم الاقتصاد ببعض العلوم ، التي أوردناها على سبيل المثال وليس الحصر ، الى أن علم الاقتصاد ليس علما مستقلا وانما يعتمد على كثير من جوانب المعرفة العلمية التي يستمد منها المعطيات أو الوسائل أو الطرق التي يستخدمها في كشف ودراسة ميادينه المختلفة •

أ ـ فرضيات مسلم بها تؤخذ كبديهيات غرضها تحديد الشروط اللازمة لانطباق النظرية ٠

ب ـ فرضيات يضعها صاحب النظرية كوسائل مفسرة يستخدمها في الكشف عن العلاقات المجهولة ويفسر بها سلوك هذه العلاقات ٠ وبالرغم من أن هذه الافتراضات اجتهادية بطبيعتها ، الا أن صاحب النظرية يتقيد حين تكوينها بالمجموعة الاولى من الفرضيات البديهية ويقيمها على أساسها بصورة منطقية ٠

٣ ـ ثم تجري عملية استنباط منطقي لاكتشاف ما يمكن أن يترتب من نتائج معينة بناء على الفرضيات السابقة ٠

٤ ـ وأخيرا تخضع النظرية للاختبار عن طريق ربط نتائجها بالواقع ، فان اتفقت نتائجها مع البيانات الواقعية فان معنى هذا أن النظرية قد صمدت للاختبار ، أما اذا تنافت مع الواقع العملي فانه يجب استبعادها أو تعديلها ٠

ولكي يمكن تحديد المجال الذي يمكن فيه بناء النظرية الاقتصادية التي يمكن اختبار صحة أو عدم صحة تنبؤاتها العلمية ، أي اختبار صحة أو عدم صحة القوانين التي تتضمنها والتي تمكنا من التنبؤ بالاحداث التي لم تقع بعد ، يجب أن نفرق بين الحكم التقريري٠ والحكم التقديري ويتعلق الحكم التقريري بما حدث ، أو ما يحدث ، أو ما سوف يحدث ٠ أما الحكم التقديري فانه يتعلق بما يجب أن يحـــدث ٠ والاختلاف حول الحكم التقريري يمكن حسمه دائما باختبار صحته بالرجوع الى الواقع ، أما الحكم التقديري فان الاختلاف حوله لا يمكن حسمه بالرجوع الى الواقع ٠ ذلك أن الحكم التقديري يتأثر بعوامل متعددة تختلف من انسان الى آخر ، فهو يتأثر بالحالة النفسية للفرد وبنظامه الفكري وبانتمائه الاجتماعي ، كما يتأثر بالاطار الثقافي الذي يعيش فيه الفرد وبمعتقداته السياسية (١) ٠

أخطار النظريات الاقتصادية :

اذا كنا قد رأينا أن النظرية الاقتصادية يعتمد اطارها على ملاحظة الواقع وتهدف افتراضاتها المفسرة اكتشاف الواقـــع ، وبالتالي استشفـاف صورة المستقبل ، فلا يعني ذلك التسليم المطلق بصحة النظرية ٠

١ ـ فقد تبتعد النظرية الاقتصادية عن الواقع على الرغم من أنهـــا

(١) المصدر السابق ص ٧٥ ٠

مستقرأة منه ، خاصة اذا أخذ بعين الاعتبار أنها تستمد من واقع معين وفي زمن معين ولذا لا يكون لها صفة التعميم الكامل في الزمان والمكان ·

٢ ـ طالما أن النظرية الاقتصادية هي تقريب أولي للواقع (تصوير مبسط) لذلك ينبغي الحذر حين استخدامها ·

٣ ـ رأينا أن النظرية الاقتصادية تبنى على فرضيات معينة ، لذلك فان صحتها تتوقف على مدى صحة وواقعية تلك الفرضيات ·

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي مجموعة الاجراءات والوسائل التي ترمي الى تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف اقتصادية اجتماعية محددة • فهي مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية لفترة من الفترات والذي يهدف الى تحقيق غايات اقتصادية اجتماعية أو سياسية •

ولقد كانت بدايات تكون علم الاقتصاد السياسي ، في الواقع ، سياسات اقتصادية توضع في سبيل تحقيق غايات وأهداف محددة • ففي زمن المركانتيليين مثلا كانت الغاية زيادة دخل الدولة ، المتمثلة بالملك أو الامير ، من الذهب والفضة والمعادن الثمينة ، فاقترحت لتحقيق هذه الغاية ، سياسات اقتصادية اختلفت بين بلد وآخر •

أما السياسة الاقتصادية في العصر الحاضر فتكون الجانب التطبيقي في علم الاقتصاد وتشكل برنامج الدولة في توجيه مسرى الفعاليات الاقتصادية صوب الاهداف المنشودة • وقد تعاظمت أهمية هذه السياسات عندما تزايد دور الدولة وتأثيرها على الفعالية الاقتصادية في مختلف الانظمة الاقتصادية •

ان مجموعة الاجراءات والوسائل ، التي تشكل مضمون السياسة الاقتصادية، لا تضعها الدولة عفويا وانما ترتكز على أسس معينة وتتبع مراحل معينة حين وضعها •

أسس السياسة الاقتصادية :

قلنا ان السياسة الاقتصادية تمثل الجانب التطبيقي لعلم الاقتصاد ولذلك فهي :

١ ـ تعتبر تطبيقا لنظرية اقتصادية أو مجموعة من النظريات الاقتصادية المتكاملة ، أي تستند السياسة الاقتصادية الى مذهب اقتصادي أساسه تلك النظرية أو مجموعة النظريات • فمثلا ارتكزت السياسة الاقتصادية لدى الفيزيوقراط على نظرية الناتج الصافي • فقد اعتقد هؤلاء بأن الناتج الصافي يتكون في الزراعة ،وتطبيقا لنظريتهم هذه دعوا الى سياسة ضريبية تكون فيها الارض مطرح الضريبة • أما آدم سميث مثلا يرى أن الزراعة ليست وحدها

مركز العلوم للخدمات الجامعية
محاضرات - مخبريات و أرطاسة
٠٩٦٦٢٧٨٧٥٧ - ٠٩٢١٨٧٩٧٩٧

القطاع المنتج ولذلك يقترح فرض الضريبة على جميع فئات الدخل وفي مختلف القطاعات ٠

٢ ـ ان السياسة الاقتصادية توضع في اطار نظام اقتصادي معين ، ولذلك تختلف في جوهرها من نظام لآخر ٠ فالنظام الرأسمالي مثلا ، أداته الرئيسية الملكية الفردية والنظرية التي يعتمد عليها هي الحرية الاقتصادية ، في حين أن النظام الاشتراكي يعتمد الملكية الاجتماعية والنظرية التي يعتمدها هي المنهاجية في الاقتصاد ٠

مراحل اعداد السياسة الاقتصادية :

ذكرنا أن اعداد السياسة الاقتصادية لابد وأن يمر بعدد من المراحل :

١ ـ تحديد الاهداف التي يرمي اليها المجتمع ، وتتحدد الاهداف بعد تحليل مفصل شامل للواقع من مختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠

٢ ـ وضع عدد من الحلول البديلة وتحليل كل منها تحليلا دقيقا وافيا ٠

٣ ـ اختيار حل واحد أو عدد من الحلول وتفحصها مع وقائع الماضي لتبيان امكانية تطبيقه وفعالية هذا التطبيق في تحقيق الاهداف ٠

٤ ـ تحديد الوسائل والاجراءات الكفيلة بتنفيذ الحل المختار أو مجموعة الحلول ٠

والسياسة الاقتصادية يمكن أن توضع علاجا لمشاكل وقتية طارئة أو أن تكون منهجا عاما يهدف لتحقيق غايات بعيدة المدى ، وعندها لابد وأن ترتكز على استراتيجية واضحة ترسم بشكل عام أبعاد المستقبل المنشود ٠

المبحث الثالث

النظـــام الاقتصادي(١)

استقر الرأي على أن كل مجتمع بشري يمر في تطوره عبر أنظمة اقتصادية مختلفة • ولقد حاول كثير من الاقتصاديين تحديد الانظمة الاقتصادية الموجودة حالياً أو التي وجدت في حقبات تاريخية سالفة من خـــلال بعض المقاييس السوسيولوجية أو الاقتصادية •

فقد قدم العالم الاجتماعي الفرنسي « كورفيتش Gurvitch » في كتـــابه « المحددات الاجتماعية والحرية البشرية » تقسيما للانظمة الاقتصادية على أساس عوامل سوسيولوجية محضة أهمها « سلم المعتقدات الاجتماعية » ، حيث يقسمها الى قسمين :

- مجتمعات عتيقة أساسها النظام القبلي
- مجتمعات حضارية ، ومنها مجتمعات قديمة تضمنها التاريخ وتسمى بالمجتمعات التاريخية ومجتمعات معاصرة •

أما التيار الاكثر من المؤلفين فقد اتخذ من المقاييس الاقتصادية أساسا للتفريق بين الانظمة الاقتصادية • فالتحليل الماركسي مثلا يعتبر أن الانظمة الاقتصادية ما هي الا بنى فوقية تتولد عن اسلوب الانتاج المتشكل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ويميز بين الانظمة على أساس طبيعة ملكية عوامل الانتاج ومصدر التحكم فيها •

أما أنتونيلي Antonelli فيميز بين الانظمة على أساس العلاقات والمؤسسات الاقتصادية فيعرف النظام الاقتصادي بقوله : النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة معينة محددة في الزمان والمكان •

أما صومبارت Sombart الذي أخذ عنه بيرو F. Perroux فقـــد عرف النظام الاقتصادي بقوله : انه المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية :

---

(١) Economie Politique, R. Barre, op. cit, PP. 167 - 188 .
التحليل الاقتصادي ، د• أنطوان أيوب ، مصدر سبق ذكره ص ٦١ ـ ٧٥ •
الاقتصاد السياسي ، مدخل للدراسات الاقتصادية ، فتح الله ولعلو ، ص ١٥٤ ـ ١٨٥ •

ـ الروحية ، أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية ·

ـ الشكل ، أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد اطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المساهمين في هذا النشاط الاقتصادي (نظام الملكية ، نظام العمل ، دور الدولة في الحياة الاقتصادية) ·

ـ المادية ، أي المستوى التقني للانتاج المتمثل بمجموعة وسائل وطرق الانتاج التي يتم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات ·

الملاحظ أن هناك تداخلا منطقيا بين العناصر الثلاثة في تكوينها لنظام اقتصادي معين · ولكن واحدا منها بتقديرنا هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام الاقتصادي وهو عنصر « الشكل » لدى صومبارت ، لان هذا « الشكل » هو تعبير عن « الروحية » التي تتجسد في النهاية بالخلفية الفكرية « الايديولوجيا » التي يقوم عليها النظام ، وهي أيضا التي تتزامن وتتوافق مع مستوى معين من وسائل وطرق الانتاج ·

ولكن هل هناك اجماع بين المفكرين على هذا العنصر ؟

٣ ـ النظام الاقتصادي الرأسمالي Le système d'économie capitaliste :

ولد النظام الرأسمالي في اوروبا وساد معظم دولها منذ القرن الثامن عشر وانتقـــل مركزه الاساسي الى الولايات المتحـدة الامريكية • ويتميز بالخصائص التالية :

أ ـ الدافع الاساسي في الحياة الاقتصادية لهذا النظام هو السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من « الربح » • ولقد أرجع صومبارت الفكرة الرأسمالية الى مبادىء ثلاثة هي : حرية التملك ، وحرية المزاحمة ، والعقلانية أو الرشادة (أي تقدير الاشياء يرتكز على الحسابات الدقيقة للكلفة والربح) •

والمصلحـة الخاصـة هي التي تلعب دور المحرك الاساسي للتصرفات الاقتصادية مما يجعل المنافسة والمزاحمة بين الناس هي الصفة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتحمل مسؤولية في المبادرات الاقتصادية •

ب ـ أما من الناحية القانونية والاجتماعية فان النظام الرأسمالي يرتكز على المقومات التالية :

١) الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحرية الفرد في استعمال ملكيته ، غير المقيدة ، كيف شاء ، مما يؤدي ذلك الى تقسيم المجتمع الى طبقتين أساسيتين : الذين يملكون وسائل الانتاج من رأس مال وأرض ، والذين لا يملكون هذه الوسائل فيضطرون لبيع قوة عملهم لاصحاب رؤوس الاموال •

٢) العمل من الناحية الحقوقية حر ، غير مقيد ، غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط ، كأية سلعة ، بالسوق •

٣) الدور الهام والمتميز الذي يقوم به « المستحدث » الذي يجمع عناصر

الانتاج في وحدته الاقتصادية (المشروع) .. ويؤلف بينها ليحصل على ناتج يدفعه للسوق من أجل تحقيق هدفه الأساسي الذي هو أقصى ربح ..

٤) تبقى الدولة في هذا النظام بعيدة عن الحياة الاقتصادية . فينتج عن ذلك أن الحكم بين المصالح الخاصة المتصارعة هو السوق . غير أن تغيرات هامة طرأت على دور الدولة في الحياة الاقتصادية خلال العقود الاخيرة فلم تعد غائبة عن الميدان الاقتصادي .

ج ـ بالنسبة لوسائل الانتاج وللتطور التقني فان هذا النظام كون مناخا مناسبا . فالتقدم الكبير الذي حققته البشرية منذ مطلع القرن التاسع عشر في ميادين الانتاج المختلفة انما يعود الفضل فيه لهذا النظام ، حيث تطلب باستمرار استخدام الوسائل والاساليب الحديثة لتخفيض النفقات وزيادة الارباح والفوز في المنافسة .

٤ ـ النظام الاقتصادي الاشتراكي Le système d'économie sosialiste :

ويدعوه بعض المؤلفين بالنظام الجماعي Economie Collectiviste فقد ظهر على صعيد التطبيق في الاتحاد السوفياتي اعتبارا من نجاح ثورة عام ١٩١٧ ثم امتد الى دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وانضمت اليه دول آسيوية كالصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام ثم كوبا في القارة الامريكية . كما أن بعض الدول الاخرى أخذت تنهج سبيلا يؤدي بها الى هذا النظام . وأهم خصائص هذا النظام ما يلي :

أ ـ الدوافع الاساسية في هذا النظام هي ازالة الفوارق الطبقية في المجتمع والوصول الى اقتصاد متوازن ، متناغم يبعد عن المجتمع التقلبات والهزات التي يعرفها النظام الرأسمالي . وكذلك تلبية الحاجات المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع .

ب ـ أما القاعدة القانونية لهذا النظام فترتكز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وتفقد السوق في هذا النظام قوتها السحرية ويدها الخفية المحركة للاقتصاد . وتحل الخطة محل السوق ، حيث يصبح للدولة الدور الهام في الحياة الاقتصادية ، فهي التي تدير الانتاج العام وتقرر قواعد توزيع الدخل .

ج ـ ومن ناحية المستوى التقني فيعتمد الانتاج الاشتراكي على تقنية متقدمة لانه يستهدف استخراج أكبر فائض ممكن لاستخدامه قصد الدفع بالانتاج الى الامام في سبيل الاستجابة لحاجات كل افراد المجتمع

عند كل مرحلة من مراحل التقدم الاقتصادي

٢ ـ المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق :

يقول روستو : ظهرت الشروط المؤهلة للانطلاق بشكل واضح لاول مرة في اوروبا الغربية في أواخر القرن السابع عشر عندما أخذت الاكتشافات العلمية تترجم الى وسائل ووظائف انتاجية في حقلي الزراعة والصناعة ضمن اطار حركي كان العنصر المحرك فيه هو الاتساع الجغرافي الافقي للاسواق العالمية والمزاحمة الدولية عليها ٠

٣ ـ المجتمع المنطلق :

تزول في هذا المجتمع العقبات التي تعيق النمو ويتولد الحافز الذي يدفع للانطلاق وهو الحافز التكنولوجي ٠ ويتم التوسع في الصناعات الجديدة بسرعة وتنتشر الاساليب الجديدة في الزراعة كما انتشرت في الصناعة ٠

٤ ـ المجتمع السائر نحو النضوج :

يتمكن هذا المجتمع من الاستفادة القصوى من ثرواته وموارده باستخدام التقنيات المتطورة المتاحة وبتمثل أحداث الاكتشافات المعاصرة في الحقل التقني وتطبيقها على جانب كبير من موارده ٠

٥ ـ مجتمع الاستهلاك الوفير ٠

نتيجة للمستوى التقني المتقدم الذي يتمتع به هذا المجتمع يتمكن من انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات بكميات كبيرة ، مما يتيح لافراده التمتع بأنماط استهلاكية عالية ٠

كما يلاحظ من هذا التصنيف أنه لايفرق ، في الواقع بين أنظمة اقتصادية تختلف في بنيتها وفي القوانين الاقتصادية التي تحكمها ٠ فكيف نفرق بين نظام رأسمالي ونظام اشتراكي ، الاول يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وما يتبع ذلك من قواعد في الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، والثاني مبني على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وله قواعده وقوانينه في الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، علما أن المستوى التقني يكاد يكون متقاربا ، كل من النظامين يجهز ويستخدم أحدث الوسائل والاساليب التقنية في مختلف مرافق الحياة الاقتصادية ٠

النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي :

لابد لنا في ختام هذا البحث من التفريق بين مدلول النظام الاقتصادي ومدلول التنظيم الاقتصادي ٠ فالنظام الاقتصادي ـ كما رأينا سابقا ـ انما تعبر عنه مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع

معين محدد في الزمان والمكان · أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة النظام الاقتصادي لتنظيم العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية · فهو اذن أحد جوانب النظام الاقتصادي ··

أنواع التنظيمات الاقتصادية :

تختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر ، ويمكننا بشكل عام أن نميز بين نوعين من هذه التنظيمات : التنظيم العفوي والتنظيم الموجه ·

١ ـ التنظيم العفوي :

ويشاء البعض أن يطلق عليه تعبير « التنظيم اللامركزي » وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم الفعاليات الاقتصادية فيه ، ويوصف هذا التنظيم بالعفوية لان جهاز السوق هو اليد الخفية المنظمة للاقتصاد في هذا النظام · أما صفة « اللامركزية » فقد اكتسبها التنظيم عندما بدأت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية غالبا بشكل غير مباشر ، وأهم خصائص التنظيم اللامركزي :

أ ـ انه اقتصاد سوق ، وهذه السوق مؤلفة من مراكز أو وحدات اقتصادية مختلفة ذات تأثير متبادل فيما بينها ·

ب ـ انه اقتصاد المشروع الخاص ، وهو الوحدة الاقتصادية التي تقوم بدور الرابط والوسيط بين مختلف الاسواق ·

جـ ـ اقتصاد لا تتدخل فيه الدولة الا بصورة غير مباشرة ، حيث تترك الدولة الحرية لقوى السوق مع توجيه غير مباشر بواسطة السياسات النقدية والمالية والتجارية ·

٢ ـ التنظيم الموجه :

وهو صفة ملازمة للاقتصاد الاشتراكي ، حيث يتسم بوجود تخطيط شامل والزامي تخضع له كل النشاطات الاقتصادية ، وما يميز هذا التنظيم :

أ ـ وجود مركز أساسي يقرر كل الاختيارات ويسهر على تطبيقها أو يراقب بصفة مباشرة من يطبقها ويتمثل هذا المركز في الدولة ، حيث تضع الخطة الاقتصادية الموجهة والمسيرة لمختلف القطاعات الاقتصادية صوب الاهداف التي ينشدها المجتمع ·

ب ـ يكتسب المشروع في هذا التنظيم صفة جديدة ، حيث يصبح وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناغم فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة فقط من الناحية الفنية ٠

جـ ـ تفقد السوق فاعليتها في هذا التنظيم وتحل محلها الخطة الاقتصادية ٠ فالخطة هي التي تحدد الانتاج وبالتالي المقادير التي ستعرض من السلع والخدمات ، وهي التي تحدد الدخول الموزعة ، وبالتالي الطلب على السلع والخدمات ٠

تجدر الملاحظة الى أن المركزية لاتعني ، كما يعتقد البعض ، أن الدولة هي التي تنفرد بوضع الخطة الاقتصادية ، بل ان المركزية تعني أن الخطة تصدر موثقة من السلطة السياسية فتصبح الزامية ٠ أما اعداد الخطة فيشترك فيه جميع أجهزة الجسم الاقتصادي على مختلف مستوياتها القطاعية والمكانية ٠

البحث الرابع

المشـــكلة الاقتصاديـة

يعلمنا التاريخ ان الانسان في سعيه لتلبية حاجته يصطدم بحقيقة مؤادها ان الوسائل التي تمكنه من تلبية تلك الحاجات ـ على اختلاف أشكالها سواء ما كان منها موجودا في الطبيعة كالارض أم ما يمتلكه هو كقوة عمله ، أم أشياء صنعها بنفسه ـ تبقى دون اشباع حاجاته · وهذا يعني ان حجم الحاجات البشرية يبقى دائما أكبر من حجم وسائل تلبيتها · ويطلق على وسائل تلبية الحاجات تعبير « الموارد » أو « الاموال » · و « المورد الاقتصادي » أو « المال الاقتصادي » هو الشيء القابل لتلبية حاجة انسانية سواء بشكل مباشر أو غير مباشـر شريطة ألا يكون حرا « أي أن يكون قابلا للاستئثار به أو أن يكون موضوع ملكية » ·

أما الحاجة الانسانية فهي الرغبة في الحصول على شيء معين تلبية لشعور معين · وعلى هذا يمكننا ان نضع تعريفا أوليا للمشكلة الاقتصادية فنقول :

المشكلة الاقتصادية هي معضلة التوفيق « الموازنة » بين الموارد الاقتصادية المحدودة والحاجات الانسانية غير المحدودة ·

ان صفة المحدودية التي تتصف بها الموارد الاقتصادية يطلق عليها مايسمى « بالندرة » والموارد الاقتصادية محدودة لانها نادرة · فما هو سبب ندرة المـوارد ؟ ·

أسباب الندرة :

يعتقد البعض ان ندرة الموارد الاقتصادية سببها وجود هذه الموارد بكميات محدودة في الطبيعة وكأنهم بذلك يلقون اللوم على الطبيعة · والواقع ان جانبا كبيرا من سبب الندرة يرجع الى الانسان نفسه ، فالتقدم المستمر للبشرية في السيطرة على القوى التي تزيد من ناتج الطبيعة أدى الى نمو وتعدد حاجات بني البشر بشكل يفوق بكثير حجم الموارد ·

في الواقع ان التقدم المستمر للبشرية كان سببه المباشر التقدم العلمي ، والتقدم العلمي تأثيران متناقضان على حجم الموارد · فهو من جهة يزيد من ندرتها ، وهو يحد من ندرتها من جانب آخر ·

فالتقدم العلمي يؤدي الى خلق حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل ،

بل وغالبا ما يتم خلق الحاجة قبل ان يتمكن التقدم العلمي من ان يقدم الموارد اللازمة لاشباعها • فالتقدم العلمي بذلك يؤدي الى زيادة ندرة الموارد الاقتصادية • لكن التقدم العلمي يؤدي من جانب آخر ، الى اكتشاف موارد جديدة لم تكن معروفة من قبل ، او انه يمكن من اشباع اكبر للحاجات بنفس القدر من الموارد ، أو يؤدي الى جعل المورد يلبي أكثر من حاجة • فالتقدم العلمي اذن يعمل على الحد من ندرة الموارد الاقتصادية •

ومع ذلك ، فستبقى هناك فجوة ، على الاقل في المستقبل المنظور ، بين الحاجات الانسانية والموارد **الاقتصادية ، أي ستبقى الموارد الاقتصادية نادرة** ، أي ستبقى « المشكلة الاقتصادية » قائمة وتحتاج الى حل •

أولا ـ خصائص المشكلة الاقتصادية :

تتصف المشكلة الاقتصادية بالخصائص التالية :

١ ـ المشكلة الاقتصادية نسبية :

وتبدو نسبية المشكلة الاقتصادية في العلاقة بين الموارد والحاجات ، ليس **فقط من حيث كمياتها مطلقة ، اذ قد يكون الحجم المتوفر من مورد ما كبيرا** جدا ومع ذلك يعتبر هذا المورد نادرا ، **وتظهر بالتالي المشكلة الاقتصادية** ، ذلك لان الحاجة اليه تفوق ما ينتج منه على ضخامته •

كما تبدو نسبية المشكلة الاقتصادية لدى المقارنة بين مجتمعات مختلفة، فعلى الرغم من وجود المشكلة الاقتصادية بالنسبة لجميع المجتمعات على اختلاف انظمتها ودرجات تطورها ، الا ان درجة حدتها والقدرة على مواجهتها قد تختلف من مجتمع الى آخر •

فقد تكون المشكلة الاقتصادية اكثر حدة في المجتمعات النامية اذا ما قورنت **بالمجتمعات المتقدمة ، فالموارد في المجتمعات الاولى ضئيلة أو ان ما يستفاد منها في اشباع الحاجات ضئيلا ، وغالبا ما لا يكفي ذلك الانتاج ما يلزم لاشباع** الحاجات الاساسية ، فضلا عن الحاجات الاخرى المتعددة التي تتزايد نتيجة اتصال أبناء هذه المجتمعات بالمجتمعات المتقدمة ومحاولتهم محاكاة أنماطها الاستهلاكية • الى جانب ذلك فان المجتمعات النامية ، نظرا لضالة مواردها ، لا تستطيع أن تحشد قدرا كافيا منها للاستثمار لبناء طاقة انتاجية ضرورية لتنميتهـا •

في حين إن الوضع بالنسبة للبلدان المتقدمة مختلف تماما • فهي وان كانت تواجه أيضا المشكلة الاقتصادية لكنها لا تواجهها بنفس الحدة مقارنة

بالبلدان النامية · فالموارد الاقتصادية فيها ، وان كانت لا تكفي لاشباع جميع الحاجات ، الا انها كافية على الاقل لاشباع الحاجات الاساسية · يضاف الى ذلك ان الحجم الكبير نسبيا من الموارد المتوفرة فيها يسمح لها بحشد قدر أكبر للاستثمار ، ويؤدي بالتالي الى تحقيق معدل أكبر للتنمية ·

٢ ـ الاختيار والتضحية :

ان القول بأن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة الموارد بالنسبة للحاجات المراد اشباعها يترتب عليه نتيجة منطقية لا مفر منها ، وهي ضرورة التضحية ببعض الحاجات من أجل اشباع البعض الآخر ، ولهذا فانه يتحتم على الفرد والمجتمع ان يحدد الحاجات التي تعد أولى بالاشباع من غيرها ، وتلك التي ستبقى دون اشباع ·

هذه التضحية وما يتخذ بشأنها من تدابير لا تعدو ان تكون في جوهرها سوى مشكلة اختيار بين الحاجات غير المحدودة والطرق المتعددة لاستغلال القدر المتاح من الموارد للفرد والمجتمع لاشباع ما اختـــار اشباعه من حاجاته غير المحـــدودة ·

فالاختيار اذن هو تلك العملية التي تتم من خلالها المفاضلة بين الحاجات التي قرر الفرد والمجتمع اشباعها وبين الموارد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها لاشباع الحاجات المفضلة ·

وعملية الاختيار ليست عملية عفوية وانما ينبغي ان تجري وفق متطلبات « المنطق الاقتصادي » الذي يقضي ان يتم اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية ·

٣ ـ المشكلة الاقتصادية مركبة :

وهذا يعني ان المشكلة الاقتصادية تتألف من عدد من المشاكل التي تظهر بوضوح من خـلال محاولة التصدي لهـــا · وسنعرض فيما يلي أهم هذه المشكلات :[1]

أ ـ المشكلة الاولى : وهي مشكلة فنية تنحدر من ان الموارد غالبا ما لاتصلح ، في صورتها الاولى ، لاشباع الحاجات · وتجد هذه المشكلة حلها في التجاء الانسان الى تحوير الموارد الطبيعية ليخلق فيها المنفعة ، وبتعبير آخر في التجائه الى الانتاج ليجعل هذه الموارد قابلة لاشباع الحاجات ·

(١) د· رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ص ٦١ وما بعد ·

وتقتضي عملية التحوير هذه صراعا بين الانسان والطبيعة ، صراعا تحكمه قوانين طبيعية ثابتة وعامة ، وأوضاع فنية تختلف تبعا للزمان والمكان وتحدد هذه القوانين الطبيعية والاوضاع الفنية بالفن الانتاجي ، أو ما يعرف « بالتكنولوجيا » • وليست المدنية في الجزء الاكبر منها ، الا نتيجة لهذا الصراع ، فالانسان يدخل على الوسط الذي يحيط به سلسلة من المجهودات ليحوره بصورة تجعله صالحا لاشباع الحاجات • وتختلف هذه المجهودات تبعا للاحوال ، فقد يقتضي الاشباع انتقال الانسان الى المورد وقد يقتضي مجرد اعداد المورد ليصبح صالحا للاشباع • وقد يقتضي تغييرا في الموارد مما يجعل ما نحصل عليه في النهاية مختلفا عن الموارد التي استخدمت في البداية • وفي كل الاحوال يكون الانسان مضطرا الى تخصيص وقت والى القيام بعمل ليحقق الاشـــباع •

ان عملية التحوير لما هو موجود في الطبيعة من موارد وجعله صالحا لاشباع الحاجات يطلق عليها « الانتاج » •

ب ـ المشكلة الثانية : يتبع عملية تحوير وتحويل الموارد الاقتصادية وجعلها صالحة لاشباع الحاجات والتي تعارفنا عليها ب « الانتاج » عملية أخرى على غاية الاهمية وهي مشكلة توزيع المنتجات على المستهلكين وضرورة اختيار القواعد التي تكفل هذا التوزيع وهو مايثير أيضا مشكلة اختيار نوع النظام الاجتماعي والاقتصادي •

فأفراد المجتمع يشارك كل منهم بجانب معين من جوانب الانتاج وبشكل معين ، ثم ان كلا منهم ، أو حتى المجموعات لا تستطيع أن تنتج جميع ما يشبع الحاجات من سلع وخدمات • ولذلك نجد انه لابد من عملية توزيع للانتاج على أفراد المجتمع وفق القواعد التي تنبثق من النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يجري في ظله النشاط الاقتصادي ، ثم تجري بعد ذلك عملية التبادل بين أفراد المجتمع •

جـ ـ المشكلة الثالثة : لما كان الانتاج ضروريا لاشباع الحاجات فان توزيع المنتجات على المستهلكين يسبقه توزيع آخر هو توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلفة • ولما كانت الموارد لا تكفي الا بعض الحاجات ، وكان تعدد الحاجات يؤدي الى ضرورة تعدد فروع الانتاج فان الموارد تقتصر بالضرورة على بعض الفروع دون البعض الآخر ، او ان يزيد نصيب بعض الفروع على البعض الآخر •

ومن هنا يبدو ان مشكلة توزيع الموارد مزدوجة • فهي تشمل توزيع الموارد على فروع الانتاج ، مما ينصرف الى تحديد حجم كل فروع من فروع

الانتاج ، ومما يثير أيضا تحديد ما يستغل من الموارد ، كما تشمل توزيع المنتجات على الحاجات ، مما ينصرف الى تحديد الحاجات التي تشبع والحاجات التي تحرم من الاشباع ٠

ثانيا ـ عناصر المشكلة الاقتصادية :

في تعريفنا للمشكلة الاقتصادية رأينا انها تتألف من عنصرين ٠ الاول وهو الموارد والثاني ، هو الحاجات الانسانية ٠ وان الهدف الاساسي للنشاط الاقتصادي هو العمل على اشباع الحاجات البشرية ، وسوف ندرس على التوالي مفهوم الحاجة وخصائصها وأنواعها ثم ندرس بعد ذلك مفهوم المورد الاقتصادي وأنواع الموارد ٠

الحاجات الاقتصادية

١ ـ تعريف الحاجة الاقتصادية :

الحاجة في المفهوم الاقتصادي ، هي كل شيء يرغب الفرد في الحصول عليه بصرف النظر عما اذا كان هذا الشيء ضارا او ممنوعا من الوجهة الصحية او الاخلاقية او سواها ٠

وهذا يعنى ان الحاجة هي أساسا حالة نفسية يشعر الفرد بمقتضاها بميل نحو شيء ما من أجل القضاء على احساس بالالم٠ والميل نحو الشيء الذي يؤدي الى القضاء عليه او التخفيف منه لا يكفي لجعل ذلك الاحساس حاجة اقتصادية ولكي ينقلب الى حاجة اقتصادية لابد من توفر شروط معينة ٠

فالذي يفرق الحاجة الاقتصادية عن الحاجة غير الاقتصادية ليست هي الرغبة أو الميل ، اذ انهما متوفران في كليهما ، بل هي طبيعة وسيلة اشباع الحاجة ، أي طبيعة موضوع الحاجة ٠ فاذا كان موضوع الحاجة من الاموال الاقتصادية اعتبرت الحاجة اقتصادية واذا كان غير ذلك كانت الحاجة غير اقتصادية ٠ ولكن الحاجة حتى ولو اكتسبت هذه الصفة فانها لا تثير اي اهتمام اذا لم يكن صاحب الحاجة قادرا على الحصول على المال الاقتصادي ، أي أن تترجم الحاجة الى طلب حقيقي على المال الاقتصادي ٠

من ذلك نستطيع تعريف الحاجة الاقتصادية ٠ فالحاجة الاقتصادية هي شعور شخصي بالرغبة في الحصول على مال اقتصادي مع توافر امكانية تحقيق هذه الرغبـة ٠

٢ ـ خصائص الحاجة الاقتصادية :

تتميز الحاجة الاقتصادية بخصائص كثيرة نوجز أهمها فيما يلي :

أ ـ تعددها وصعوبة حصرها :

من العسير جدا حصر حاجات الافراد في عـدد معـين • فكلما تطورت البشرية كلما ازدادت حاجات الانسان معها • ويكفينا دليل على ما نقول ما نشاهده اليوم من كثرة حاجاتنا للمواصلات السريعة والتعليم والترفيه بمختلف أشكاله والتي لم تكن موجودة قبل نصف قرن من الزمن مثلا • وسوف يأتي يوم يتعجب فيه أحفادنا من قبولنا ورضانا بهذه الحاجات القليلة بالنسبة اليهم •

ب ـ نسبية الحاجـة :

من الملاحظ ان حاجات الانسان في الوقت الحاضر لا تمثل جميعها انعكاسات لضرورات حيوية بقدر ما هي تعبير عن اوضاع تحكمها ظروف الزمان والمكان • فحاجات الفرد في قبيلة بدائية لا تقارن بحاجات فرد في مجتمع متحضر ، وحاجات أجدادنا ليست مثل حاجاتنا التي تختلف بدورها ولاشك عن حاجات أحفادنا • بل وفي نفس الزمان والمكان نجد ان حاجات الفرد الذي يعيش في القرية تختلف ، من حيث طبيعتها وعددها ، عن حاجات الفرد الذي يعيش في المدينة، وكذلك فان حاجات الفرد ذي الدخل المنخفض تختلف عن حاجات الفرد ذي الدخل المرتفع ، كما ان الحاجات تخضع في بعضها للظروف الطبيعية فالحاجة الى وسائل التدفئة والملابس الدافئة مثلا تشتد في المناطق الباردة في فصل الشتاء بينما هي ضعيفة ، بل قد تكون معدومة في المناطق الحارة •

جـ ـ قابلية الحاجة للاشباع :

ومعنى ان الحاجة قابلة للاشباع هو ان قدرا معينا من الاموال الاقتصادية يكفي لاشباعها • فاستخدام الاموال الاقتصادية المناسبة يؤدي تدريجيا الى زوال الشعور بالالم ، أي يؤدي الى اشباع الحاجة ، وتعتبر هذه الخاصية للحاجات من الاسس الاولية التي استخلص منها الاقتصاديون ما يسمى بظاهرة « تناقص المنفعـة » التي اعتمـدوا عليهـا في استخلاص بعض « القوانين الاقتصادية » المفسرة لسلوك الانسان وهو يعمل على اشباع حاجاته •

د ـ قابلية الحاجة للانقسام :

من الملاحظ ان الحاجة قابلة للاشباع الجزئي أو الكلي ، وهذا يعني انه كلما تلقت الحاجة قدرا من الاشباع خفت حدتها • فالحاجة قابلة للاشباع التدريجي باستخدام المال المناسب لذلك • أي ان كل جزء من المال الذي يشبع الحاجة يقابل جزءا من تلك الحاجة وعلى ذلك فان قابلية الاموال للانقسام هي التي تسمح بتصور انقسام الحاجة ، أما سبب انقسام الحاجة فيعود الى طبيعة الانسان •

هـ ـ قابلية الحاجة للاستبدال :

من الواضح ان هناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الآخر ، وتتوقف قابلية الحلول هذه على مقدار التقارب بين الحاجتين ، فقد يكون الفرد بحاجة الى تناول فنجان من القهوة ولكنه يحل محلها حاجته الى تناول كأس من الشاي ٠

وكما يمكن لحاجة ان تحل محل حاجة فانه يمكن للمال ان يكون بديلا لمال آخر في اشباع نفس الحاجة ٠ ومثال ذلك الحاجة الى الكساء فقد يحل نوع من القماش محل نوع آخر في اشباعها ٠

والاحلال (الاستبدال) قد يكون كاملا أو جزئيا ، ويتوقف ذلك على تقدير صاحب الحاجة ٠ ولهذه الظاهرة أهميتها في نظرية الاسعار لانها تحد من ارتفاع أسعار السلع ٠

اذ ان التمكن من الاحلال يعطي الفرصة للمشتري لان يحول طلبه عن السلعة التي ارتفع سعرها الى سلعة بديلة ، طالما ان السلعتين قابلتان لاشباع نفس الحاجة ٠

٣ ـ تصنيف الحاجات الاقتصادية :

تصنف الحاجات الاقتصادية الى أنواع مختلفة بالنظر الى الزاوية التي نختارها للدراسة ٠

أ ـ تصنيف الحاجات من الوجهة التاريخية :

تصنف الحاجات من الوجهة التاريخية الى حاجات بيولوجية وهي الحاجات التي تولد مع الانسان وتسمى الحاجات الاولية اللازمة لحفظ وجوده كالغذاء والكساء والسكن ٠ وحاجات حضارية وهي التي تنشأ مع تطور الانسان وتطور الوسط الذي يعيش فيه كالحاجة الى التعليم والى أدوات تساعده على زيادة قدرته في العمل والى وسائل مواصلات حديثة ووسائل الترفيه المختلفة ٠

والجدير بالذكر انه لا يمكننا وضع حدود فاصلة بشكل قاطع بين الحاجات الاولية والحاجات الحضارية ٠ اذ مع التقدم تظهر حاجات جديدة تتزايد أهميتها بالنسبة للحاجات الاولية ٠

ب ـ تصنيف الحاجات من حيث طبيعتها :

كما يمكن أيضا ان تصنف الحاجات من حيث طبيعتها الى حاجات مادية وحاجات غير مادية ٠ فالحاجات المادية هي كالحاجة الى الملبس والمسكن والغذاء والحاجة الى الانتقال وما الى ذلك ٠

ـ أما الحاجات غير المادية فهي كالحاجة الى التعليم والثقافة والى سماع الموسيقى والى العناية الصحية وما الى ذلك ٠

الموارد الاقتصادية

١ ـ مفهوم المورد الاقتصادي :

المورد هو كل ما يصلح لاشباع الحاجات الانسانية ، غير ان المورد قد يكون متوافرا بصورة تفيض عن الحاجة كالهواء والشمس ٠ أن مثل هذا النوع من الموارد يسمى بـ « الموارد الحرة » ولا تدخل ضمن مفهوم المورد الاقتصادي ٠ ويتخذ الاقتصاديون معيارا للتفريق بين المورد الاقتصادي أو المورد غير الاقتصادي هو معيار « الندرة » ٠ والندرة التي نعنيها هي الندرة النسبية ، أي محدودية الموارد بالنسبة لكل الحاجات التي يمكن ان يصلح لاشباعها ٠ ويؤكد الاقتصاديون على ندرة المورد بالسعر الذي يدفع مقابل الحصول عليه ٠ ولذلك يخلصون الى القول بان المورد الاقتصادي هو كل مورد له سعر مهما كان السعر ضئيلا ٠

من المفيد ان نشير هنا الى الالتباس الذي يظهر بين مفهوم المورد الاقتصادي والمورد غير الاقتصادي هو معيار « الندرة » ٠ والندرة التي هو ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات صالحة لاشباع الحاجات ٠[1] بينما يذهب البعض الآخر الى ان المقصود بالمورد هو « قوى الانتاج » أو عناصر الانتاج المختلفة التي يمكن أن تساهم في انتاج تلك السلع والخدمات ٠

فعلى الرغم من وجود ارتباط بين المعنيين ، اذ ان ما ينتج في المجتمع من سلع وخدمات انما يتوقف أساسا على ما هو متوفر من عناصر الانتاج فيه ، الا ان ذلك لا يعني تطابق المعنيين فقد تكون عناصر الانتاج في مجتمع ما متوافرة بكثرة ، لكن فعاليتها معطلة ، وبالتالي سوف لا تقابلها وفرة في انتاج السلع والخدمات ٠ كما قد يوجد مجتمعان متماثلان من حيث ما يوجد لدى كل منهما من عناصر انتاج ، ومع ذلك نجد اختلافا في مقدار ما ينتجه كل منهما من سلع وخدمات لان احدهما نجح في استخدام عناصر الانتاج فيه بكفاءة أعلى من الآخر ٠[2]

---

(١) انظر مثلا د٠ رفعت المحجوب ـ الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ وما بعد ٠

(٢) انظر تعليل وجهتي النظر في محاضرات في مبادىء علم الاقتصاد ، د٠ مصطفى كامل السعيد وغيره ، دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٤٣ ، ٤٤ ٠

مركز العلوم للخدمات الجامعية
محاضرات - مخبريات - ترجمة
ت ٠٩٦٦٢٧٨٧٥٧ - ٠٩٦٦٢٧٨٧٥٧

واننا نميل في الواقع الى المعنى الواسع للمورد الاقتصادي بحيث ينصرف الى عناصر الانتاج بالاضافة الى السلع والخدمات ، التي هي برأينا تدخل ضمن الموارد كما سنرى فيما بعد ٠

ولهذا نرى تعريف المورد الاقتصادي كما يلي :

المورد الاقتصادي هو كل جهد أو شيء يمكن استعماله من أجل خلق الاموال الاقتصادية القابلة لاشباع الحاجات ٠

٢ ـ تصنيف الموارد الاقتصادية :

تتألف الموارد الاقتصادية من ثلاثة أنواع :[1]

١) ـ الموارد الطبيعية : ويرمز لها الاقتصاديون عادة بتعبير « الارض » وهي تشمل كل ما تحويه الطبيعة ويمكن استعماله في انتاج الاموال الاقتصادية ، سواء أكان تحت الارض أم على سطحها أو في أجوائها ، كالمناجم والانهار والاراضي الزراعية والغابات أو ما الى ذلك ٠

٢) ـ الموارد البشرية : وهي تتألف من القدرات الانسانية المتوفرة في المجتمع ويمكن استعمالها في عمليات انتاج الاموال الاقتصادية ٠ وتقسم في العادة الى قسمين :

أ ـ العمل العضلي ويشمل الجهد الذي يبذله الانسان في سبيل انتاج الاموال الاقتصادية ٠

ب ـ العمل الذهني وهو نوع من العمل غالبا ما يوجه العمل العضلي ويساعده في انتاج الاموال الاقتصادية ٠ والتنظيم (أو الاستحداث) هو نوع من العمل الذهني يقوم به صاحب مشروع (مستحدث) بالجمع بين مختلف الموارد من أجل انتاج الاموال الاقتصادية ويترتب عليه جميع ما ينجم من مسؤوليات عن هذا العمل ٠

٣) ـ الموارد المصنوعة : وهي جميع الاموال الاقتصادية (السلع المادية والخدمات) التي يحصل عليها الانسان بنتيجة الجمع بين الموارد الاقتصادية وتكفل اشباع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر ٠ وتشمل أبنية المعامل والمزارع والآلات الصناعية والزراعية ووسائل النقل والطرق والجسور والمواد

---

(١) د٠ محمد عادل العاقل : مبادىء التحليل الاقتصادي ـ جامعة حلب ١٩٦٩ ص ٤٦ ، ٤٨ (بتصرف) ٠

الاولية والمواد قيد التصنيع والمواد التامة الصنع • وتصنف الموارد المصنوعة ضمن نوعين أساسيين :

أ ـ السلع والخدمات الاستهلاكية وهي جميع الاموال الاقتصادية القابلة لاشباع الحاجات بشكل مباشر • ومن هذه السلع والخدمات ما يفنى بمجرد استخدامه في اشباع الحاجة ويطلق على هذا النوع من السلع « سلع الاستهلاك الآني » ومنها ما يتكرر استخدامه في اشباع الحاجة مرات متعددة خلال فترة زمنية معينة • ويطلق على هذا النوع من السلع « سلع الاستهلاك المعمّرة » •

ب ـ السلع الانتاجية : وهي جميع الاموال الاقتصادية التي تستخدم في سبيل انتاج السلع الاستهلاكية أي تلك التي لا تستخدم في اشباع الحاجات بشكل مباشر • ومثل ذلك الآلات والمعدات والمواد الخام والطرق والجسور الخ •

ويفرق عادة بين نوعين من السلع الانتاجية :

السلع الوسيطة : وهي السلع التي تستخدم مرة واحدة فقط في العملية الانتاجية ، وتدخل عادة بكاملها في السلع المنتجة ومثل ذلك القطن والصوف يدخلان في النسيج المصنوع • او ان تستهلك دفعة واحدة في عملية انتاجية واحدة • ومثل ذلك البترول المستخدم في تشغيل الآلة •

السلع الرأسمالية : وهي السلع التي تستخدم أكثر من مرة في العملية الانتاجية ويتم بواسطتها انتاج سلع أخرى • أي انها لا تدخل ماديا في السلع المنتجة وانما يدخل ما فقدته من قيمة في قيمة السلعة المنتجة • وهي بالتالي لا تفنى في عملية انتاجية واحدة • ومثل ذلك الآلات والمعدات والطرق والجسور والمباني ••• الخ •

ومن المفيد أن ننبه هنا الى عدم وجود حدود فاصلة تماما بين أنواع السلع الواردة اعلاه • اذ ان تصنيف السلع ضمن أحد الانواع السابقة انما يتوقف على الوجهة التي خصصت السلعة لاستخدامها فيها • فالسيارة مثلا يمكن أن تكون سلعة استهلاكية معمّرة اذا استخدمت من قبل الفرد لقضاء حاجاته بينما هي سلعة رأسمالية اذا استخدمت مثلا للنقل في مصنع • وكذلك الامر بالنسبة للبترول مثلا فهو سلعة استهلاكية اذا استخدم من قبل الفرد للتدفئة أو الانارة وهو سلعة انتاجية وسيطة اذا استخدم لتوليد الكهرباء مثلا في معمل •

الباب الثاني
الإنتاج

يهتم علم الاقتصاد السياسي بإشباع الحاجات الإنسانية، وتتولى الموارد الاقتصادية القيام بهذه المهمة.

إلا أن الموارد الاقتصادية لا توجد بالكمية أو بالشكل القادر على إشباع هذه الحاجات، ومن ثم يقوم الإنسان بجهد معين لتحوير هذه الموارد وجعلها قادرة على القيام بذلك.

فالإنتاج هو ذلك الشكل من النشاط الإنساني، والذي يكون موضوعه إيجاد المنتجات وطرحها في الأسواق في شكل سلع وخدمات، وهدفه إشباع الحاجات الفردية والجماعية.

ويلاحظ أن هذا التعريف يتصف بالشمولية كونه يتضمن في الوقت ذاته مفهومي الإنتاج الفني والاقتصادي[1].

وحتى تتم العملية الإنتاجية لابد لها من عناصر تُمزج فيما بينها بنسب معينة وبطرق مناسبة. وتجري عملية المزج بين عناصر الإنتاج داخل وحدات اقتصادية يطلق عليها تسمية المشروعات.

وفي أثناء عملية المزج هذه لابد أن يتكبد صاحب المشروع قدراً معيناً من المصاريف في سبيل الحصول على الناتج الذي يطرحه في السوق بهدف تحقيق قدر معين من الإيراد.

نخلص من هذا التمهيد إلى أن دراستنا لهذا الباب ستنقسم إلى الفصول الآتية:

---

1 – يقصد بالمفهوم الفني للإنتاج، إنتاج السلع المادية فقط دون الخدمات. أما الإنتاج بالمفهوم الاقتصادي، فيقصد به إنتاج السلع والخدمات معاً.

الفصل الأول: عناصر الإنتاج.

الفصل الثاني: التأليف بين عناصر الإنتاج.

الفصل الثالث: المشروعات الاقتصادية.

الفصل الرابع: نفقات الإنتاج.

الفصل الخامس: إيرادات الإنتاج.

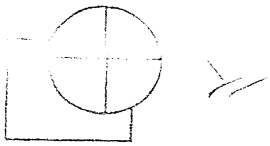

الفصل الأول

عناصر الإنتاج

❖ **الأهداف التعليمية:**

عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١- يستعرض أنواع عناصر الإنتاج.

٢- يحدد بدقة الأسئلة التي تثيرها دراسة عناصر الإنتاج.

٣- يعرف بدقة مفهوم الطبيعة كعنصر إنتاج.

٤- يستعرض تعريف البطالة وأنواعها.

٥- يحدد بدقة مفهوم المنظم.

❖ **المفاهيم الأساسية:**

العمل- رأس المال - الطبيعة- المنظم- البطالة- تكوين رأس المال.

❖ **محتويات الفصل الأول:**

المبحث الأول: عناصر الإنتاج المادية.

المبحث الثاني: عناصر الإنتاج البشرية.

❖ **ملخص الفصل الأول.**

❖ **أسئلة على الفصل الأول.**

الفصل الأول

عناصر الإنتاج

عندما تصبح الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام في العملية الإنتاجية يطلق عليها تعبير "عناصر الإنتاج " . ولا تخرج عناصر الإنتاج اللازمة لقيام الوحدات الإنتاجية بالإنتاج-وبغض النظر عن الآراء المتعددة للاقتصاديين بشأن عددها أو تقسيماتها[1]- في نهاية أي تحليل من أن تكون إما عناصر مادية (غير بشرية) أو عناصر بشرية.

ولنبدأ ببيان العناصر المادية في المبحث الأول، ثم نخصص المبحث الثاني لدراسة العناصر البشرية.

المبحث الأول

عناصر الإنتاج المادية

تنقسم العناصر المادية للإنتاج إلى الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال المشاركة في العملية الإنتاجية.

---

[1] - فالبعض منهم يقسم عناصر الإنتاج إلى موارد بشرية وأخرى طبيعية وموارد مصنوعة متفقاً في ذلك مع التقسيم التقليدي لهذه العناصر إلى العمل والأرض ورأس المال، ويضيف مارشال إلى هذا التقسيم عنصر التنظيم. ويقسم البعض الآخر عناصر الإنتاج، وعلى الأخص من الاقتصاديين المحدثين، إلى مجموعتين فقط هما العمل ورأس المال.

وعلى العكس يميل عدد آخر من الاقتصاديين-وخاصة ذوي الميول الماركسية- إلى تقسيم عناصر الإنتاج إلى العمل والطبيعة، وبالتالي فإنهم يذهبون إلى أن العنصر بين الأساسين لقوى الإنتاج هما العمل الإنساني من جهة والطبيعة من جهة أخرى. راجع ذلك في:

د:أحمد الأشقر ود. خالد الحامض:الاقتصاد السياسي(الفعاليات الاقتصادية). منشورات جامعة [illegible] ص١٣ وما بعدها.

أولاً-الموارد الطبيعية[1]:

عندما نتكلم عن الطبيعة كعنصر من عناصر الإنتاج ينصرف الكلام إلى كل الموارد والقوى التي خلقها الله-عز وجل- وسخرها لخدمة الإنسان الذي هداه إلى استخدام جهده ومكنه من كشف أسرارها والاستفادة من خيراتها، وهي تشمل ما يلي:

أ- كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية ونباتية وحيوانية، أو الموجودة في جوف الأرض من ثروات مائية ومعدنية[2].

ب- كل الثروات التي توفرها البحار والمحيطات والبحيرات والأنهار، سواء كانت ثروات معدنية أو غذائية أو مواد أولية أخرى أو طاقة محركة.

- كل هذه الموارد تشكل المادة الخام الأساسية التي يقوم عليها كل الإنتاج الإنساني لإشباع الحاجات البشرية من إنتاجية واستهلاكية.

- ويشترط لاعتبار هذه الموارد طبيعية أن تكون بالصورة التي وجدت عليها ولم تمسها يد الإنسان بالتعديل والتبديل، فمثلا يعد البترول وهو في جوف الأرض موردا طبيعيا، وعندما يستغله الإنسان فإنه يصبح رأس مال.

- فالطبيعة عنصر لازم للإنتاج، فهي التي تقدم للعملية الإنتاجية المادة الأولية اللازمة لصناعة السلع، ثم يأتي دور العمل ليحولها إلى الشكل الذي يشبع الحاجات الإنسانية.

الخصائص الأساسية للموارد الطبيعية:

تتميز الموارد بأنواعها المتقدمة- وبصفة خاصة عنصر الأرض الزراعية - بعدد من الخصائص التي تستأثر باهتمامات الاقتصاديين بالنظر لما يترتب عليها من أثار اقتصادية هامة.

ما هي الخصائص الأساسية للموارد الطبيعية؟

[1] - راجع في ذلك:

د.عادل أحمد حشيش: أصول الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٥١وما بعدها.

د. أنور إسماعيل الهوا ري : مبادئ علم الاقتصاد، شركة الطوبجي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٢٥ وما بعدها.

د. أسامة محمد الفولي ود. مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي.دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٨٢ومابعدها.

[2] - يستخدم بعض الكتاب لفظ الأرض للدلالة على الموارد الطبيعية بالمعنى الواسع، إذ يستخدم الأرض في الزراعة ومراعي لتربية الماشية والأغنام، وتقام عليها المساكن والمصانع، وتشق فيها القنوات والمصارف، ويستخرج من باطنها المعادن. فالأرض بصفة عامة هي مقر الإنسان ومستقر نشاطه وحياته.

أ- الثبات النسبي لكمية الموارد الطبيعية:

من الحقائق الأساسية أن ما يعد موردا طبيعيا بالمعنى الدقيق لا يمكن تغيير كميته، أو على الأقل لا يمكن تغيير هذه الكمية بنفس القدر، أو في الفترة نفسها، كما هو الحال بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال.

ويترتب على ذلك أن الشخص صاحب الحق على هذه الموارد سوف يتمتع بمركز احتكاري، ويساعد على تقوية هذا المركز الزيادة المستمرة في أعداد السكان وزيادة الطلب على ما تقدمه هذه الموارد من مواد أولية وقوى محركة وأرض زراعية.

ب- عدم وجود نفقة لإنتاج الأرض بحالتها الطبيعية:

وتفسر هذه الخاصية بأن الأرض كمورد طبيعي هي هبة من الله عز وجل، فلم يبذل أحد عملا أو يستخدم رأس مال في سبيل الحصول عليها، ومن ثم لا نفقة لها.

ويترتب على هذه الخاصية العديد من النتائج الاقتصادية منها:

١- لا تتوقف كمية الموارد الموجودة في الأرض على ما يكون لدى المجتمع من استعداد لدفعه من سعر في سبيل الحصول عليها. ومرد ذلك أن الأرض كمورد طبيعي نحصل عليها دون مقابل، بينما يحدث عكس ذلك بالنسبة لبقية عناصر الإنتاج[1].

٢- إن المجتمع سيستمر في استغلال الأرض، حتى ولو لم يتحقق فائض يزيد عن قيمة ما بذل فيها من عمل أو استخدم بها من رأس مال. وهكذا على عكس الوضع الموجود في بقية عناصر الإنتاج الأخرى. فالاستمرار في استغلال الآلة رغم عدم وجود فائض سيترتب عليه عدم إحلال آلة جديدة محلها عند هلاكها، ومن ثم ستختفي كجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، بينما لن تثار هذه المشكلة بالنسبة للأرض.

---

[1] - يبدو أن هذا القول يتناقض مع حقيقة أن الأرض لا تنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر دون أن يدفع المشتري سعرا لها. لا يوجد في الواقع تناقض باعتبار أن هذا السعر الذي يدفع في هذه الحالة هو سعر الندرة لأنه لا يدفع مقابل ما بذل من جهد في سبيل الحصول على الأرض، كما أن السعر ليس ضروريا لوجود هذه الأرض.

ج- عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي:

تعد الأرض الزراعية كعنصر من عناصر الإنتاج متفاوتة من حيث الخصوبة والموقع. فالأرض القريبة من الوديان أكثر خصوبة من الأرض البعيدة عنها، والأرض الرملية تصلح لأنواع من المحاصيل لا تصلح في غيرها.....الخ.

د- التفاوت في توزيع الموارد الطبيعية:

هناك تفاوت في توزيع الموارد الطبيعية بين الدول المختلفة. فبينما نجد بلادا قد أنعم الله عليها بالأراضي الخصبة الواسعة الأرجاء، نرى بلادا أخرى قاحلة صحراء لا يوجد فيها زرع. كما نشاهد مناطق غنية بالمناجم والمعادن والقوى الطبيعية المحركة في حين يوجد بجوارها مناطق أخرى تفتقر إلى هذه الموارد.

وحري بنا أن نشير إلى أن هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية بين الدول قد أوجد منذ زمن طويل التخصص الدولي في الإنتاج[1] .

ثانياً- رأس المال[2]:

يقوم رأس المال في الوقت الحاضر بدور لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة الاقتصادية للمجتمع[3]. فنظرة عابرة إلى كل ما نقوم باستهلاكه سواء من سلع أو خدمات يتبين لنا على الفور أن لرأس المال دخلا في وجودها.

---

[1] – يقصد بالتخصص الدولي في الإنتاج أن تتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تتطلب موارد طبيعية متوافرة فيها بنسبة أكبر من غيرها.وقد كان يعتقد أنه يمتنع على الدولة التي تملك موارد أقل خوض مجال هذا الإنتاج.

[2] – راجع في ذلك: د. أحمد الأشقر ود. خالد الحامض: الاقتصاد السياسي(الفعاليات الاقتصادية)، مرجع سبق ذكره، ص٢١ وما بعدها. د. عزمي رجب: الاقتصاد السياسي. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ص١٨٦ وما بعدها. د. أسامة محمد الفولي ود. مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص٨٦ وما بعدها.

[3] – لرأس المال دور كبير في العملية الإنتاجية يتلخص بما يلي: ١- يؤدي رأس المال إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في العمل. ٢- يؤدي رأس المال إلى زيادة الإنتاج. ٣- يتوقف تقدم الدول وازدهارها على كمية رأس المال القومي الموجود فيها. د. أنور إسماعيل الهواري: مبادئ علم الاقتصاد السياسي: مرجع سبق ذكره، ص٢٨٨.

ولذا كان لرأس المال كل هذه الأهمية، فإن اصطلاح رأس المال لا يطلق على نوع واحد من الأموال، إذ لهذه الكلمة أكثر من مدلول تبعا للزاوية التي ننظر منها.

نقصد، في البداية، برأس المال كل السلع التي تنتج غير أنها لا تستهلك، ولكن تستخدم في إنتاج المزيد من السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية. ونلاحظ هنا التفرقة بين ما نقصده برأس المال، وبين مجموع المبالغ النقدية التي تستخدم في شراء هذه السلع وتمويل إنتاجها على وجه العموم.

ويمكننا أن نفرق بين معان متعددة لاصطلاح رأس المال على الشكل التالي:

أ- رأس المال الفني أو العيني أو الأصول الرأسمالية:

يعرف رأس المال الفني بأنه الجزء من الناتج الذي لا يشبع الحاجات بشكل مباشر، وإنما يستخدم في العملية الإنتاجية من جديد[1]. ومثال ذلك الآلات والمصانع والمباني، وكذلك المواد الأولية والسلع نصف المصنعة، وكذلك المخزون من السلع التي في حوزة المنتجين والتجار.

ويأخذ رأس المال الفني تبعا لدوره في العملية الإنتاجية شكلين متميزين هما:

١- رأس المال الثابت: وهو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية عدة مرات، بحيث لا تنتهي منفعته الاقتصادية باستعماله مرة واحدة أو مرات قليلة، كالآلات والمباني[2].

٢- رأس المال المتداول: وهو الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة واحدة فقط، إذ إنه بمجرد استخدامه في العملية الإنتاجية يفقد شكله وهيكله ويفقد منفعته الاقتصادية، كالبذار والمواد الأولية[3].

ولذا فإن الاقتصاديين يصفون رأس المال المتداول بالسيولة لسهولة نقله من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج على عكس رأس المال الثابت. ونقدر رأس المال بشقيه الثابت والجاري بالنقود كالليرة السورية أو الدولار أو اليورو.

---

[1] - يطلق على هذا الجزء من الناتج تسمية السلع الإنتاجية.

[2] - يعرف آدم سميث هذا النوع من رأس المال بأنه الذي يعطي صاحبه دخلا معينا دون أن يخرج من ذمته وملكيته.

[3] - عرفه آدم سميث بقوله إنه الذي يعطي صاحبه دخلا بعد أن يخرج من ملكيته.

أهمية التفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول:

تظهر أهمية التفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول في ثلاث نقاط هي:

١ ▪ في حساب تكلفة إنتاج السلعة: ندخل عند حساب تكلفة إنتاج السلعة كل رأس المال المتداول المستخدم في إنتاج السلعة . فيجب أن نحسب قيمة القطن الخام المستعمل في صنع القماش في نفقة إنتاج القماش. أما بالنسبة لرأس المال الثابت فلا يحسب إلا جزء من قيمته في نفقة إنتاج السلعة. ويتحدد هذا الجزء بقسط اهتلاك رأس المال حسب عمره الاقتصادي. فالآلات التي استعملت في صنع القماش المذكور لا يحتسب سعرها كله في نفقة إنتاج القماش،لأن هذه الآلات لا تستعمل في صنع هذه الكمية من القماش فقط، وإنما في صنع كميات كبيرة منه، ولذا من الواجب أن ينقسم سعرها على مجموع الكميات التي تنتجها هذه الآلات. ويحتسب الجزء الذي يدخل في نفقة الإنتاج بمراعاة مدة اهتلاك الآلات[1].

٢ ▪ في سرعة استرداد الأموال: إذا أراد صاحب المشروع أن ينسحب من القطاع الاقتصادي الذي يعمل به ويصفي مشروعه نجد أن قيمة رأس المال المتداول يمكن استردادها بسهولة على عكس قيمة رأس المال الثابت الذي يطلق عليه تسمية رأس المال المتخصص. فالمباني والمنشآت التي تقام من أجل مشروع معين يصعب نقل استخدامها إلى مشروع آخر نظراً لما تتمتع به هذه المنشآت من سمة التخصص. ويختلف الأمر بالنسبة لرؤوس الأموال المتداولة التي يسهل تحويلها من صناعة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر.

٣ ▪ في عنصر المخاطرة في المشروع: إن عنصر المخاطرة في المشروع يكمن في نفقاته على رؤوس الأموال الثابتة، دون النفقات على رؤوس الأموال المتداولة.

[1] – إن الطريقة العملية لحساب اهتلاك رأس مال معين هي أن يقسم سعر رأس المال الثابت على عدد السنين التي يكون في خلالها صالحاً للاستعمال لمعرفة نصيب كل سنة من السنوات في سعر رأس المال، فيضاف هذا النصيب إلى نفقات الإنتاج لمجموع المنتجات السنوية.

ب- رأس المال النقدي (أو السائل):

يعتبر رأس المال النقدي الصورة الأولى لرأس المال التي تتبادر إلى الأذهان عند ذكر عبارة رأس المال دونما أي تحديد فني، ويشمل الأوراق النقدية والنقود المعدنية والودائع المصرفية.

وهو عبارة عن قوة شرائية تمكن صاحبها من استخدامها في شتى الحقول الإنتاجية والاستهلاكية متى شاء. ولا يعد رأس المال النقدي عنصراً من عناصر الإنتاج إلا إذا تحول إلى رأس مال عيني.

ج- رأس المال الحسابي:

وهو القيمة النقدية لمجموع أموال مشروع من المشاريع بما في ذلك قيمة الاهتلاك السنوي للعناصر الثابتة الداخلة في المشروع والتي هي عرضة للتلف ولانخفاض قيمتها على مر الزمن. فجميع أموال المشروع تفقد جزءاً من قيمتها سنوياً بسبب ما يصيبها من تخلف نتيجة القدم والاستعمال.

ولمواجهة هذا الهبوط في قيمتها يلجأ أصحاب المشروعات إلى إتباع طريقة الاهتلاكات، فيخصمون من ناتج الاستغلال السنوي المبالغ اللازمة للمحافظة على قيمة رأسمالهم وتسمى بأقساط الاهتلاك[1].

د- رأس المال القانوني:

يظهر هذا الشكل من رأس المال في الحقوق المترتبة عليه، وعلى الأخص حق الملكية. وتجدر الملاحظة إلى أننا لا ننظر هنا إلى رأس المال نفسه، وإنما إلى مجموعة الحقوق التي تترتب على الأموال الاقتصادية، إذ تعطي هذه الحقوق لصاحبها دخلا.

هـ- رأس المال الاجتماعي:

يمثل هذا النوع من رأس المال مجموع المرافق الاقتصادية الأساسية التي تخدم الإنتاج في المجتمع، فعلى سبيل المثال الطرق والجسور والسدود ومحطات توليد الكهرباء والمدارس.....الخ.

---

1 - يترتب على ذلك أنه بمرور مدة صلاحية الآلة، يكون صاحب المشروع قد حصل على سعرها مرة أخرى، بحيث يمكنه أن يشتري آلة جديدة تحل محلها.

تكوين رأس المال(التكوين الرأسمالي):

يتكون رأس المال من عمليتين: الأولى الادخار والثانية الاستثمار.

الادخار:

هو اقتطاع جزء من الدخل وعدم إنفاقه. ويكون ذلك إما باكتنازه أو بإيداعه في أحد المصارف أو بنوك الادخار والتوفير.

ويتوقف حجم المدخرات في الدولة على العوامل الآتية[1]:

١) حجم الدخل القومي: كلما زاد حجم الدخل كلما زادت المدخرات. وذلك لأنه إذا كان الأفراد ينفقون بمعدل وسطي ٨٠% من مدا خيلهم ويدخرون ٢٠% فإن ازدياد الدخل يؤدي إلى زيادة المنفق على الاستهلاك وإلى زيادة المدخرات. ولذا نجد أن الدول الغنية في العالم مثل دول غرب أوربا ودول شمال أمريكا دول مصدرة لرأس المال وهذا يرجع إلى ضخامة المدخرات التي يقوم بها الأفراد والتي تجد سبيلها إلى الاستثمار إما داخل الدولة وإما خارجها في المناطق الأخرى الفقيرة. وبالعكس نجد أن الدول الفقيرة تضعف فيها المدخرات وهذا يرجع إلى ضآلة الدخول. وكلما قلّ الدخل كلما زادت النسبة المخصصة للاستهلاك حتى نجد أن الرجل الفقير يستهلك كل دخله بل أنه قد يلجأ إلى الاقتراض وهذا ما يسمى بالادخار السلبي.

٢) توزيع الدخل القومي: يلاحظ أن الطبقات الغنية هي التي تقوم عادة بالعبء الأكبر من الادخار في الدولة. حتى في الدول الفقيرة نجد أن الطبقات الغنية هي التي تقوم بمعظم المدخرات في الدولة وهذا يرجع إلى أن الشخص الثري قد اشترى كل أو معظم السلع التي يرغب في شرائها وأصبحت رغبته بسيطة في القيام بأي مزيد من الشراء. ولذا يفضل أن يحتفظ بهذا الجزء من دخله لإنفاقه في المستقبل. وعلى ذلك إذا أعيد توزيع الدخل في الدولة في غير صالح الأغنياء عن طريق استخدام نظام الضرائب التصاعدية وفي نفس الوقت تخفيف العبء

---

[1] – د. عمر علي حلبلب: الإقتصاد السياسي. الاقتصاد السياسي (المبادئ الاقتصادية) بيروت، ١٩٩٤، ص١٤٨ وما بعدها.

على الفقراء، فتكون بذلك قد ضيقنا الهوة بين المداخيل. ونلاحظ في هذه الحالة أن مستوى الاستهلاك في الدولة قد زاد وأن نسبة المدخرات وكذلك حجمها قد انخفض. وذلك لأننا حولنا الدخل من الطبقات التي تقوم بالادخار إلى الطبقات الفقيرة التي ما زالت تعاني من نقص شديد في الاستهلاك. وبالتالي فإن أية زيادة في دخلها ستنفقها فوراً لكي تعوض ما فاتها من الحرمان. والعكس صحيح إذا أعيد توزيع الدخل في صالح الطبقات الغنية فإن المدخرات تزيد وأن حجم الاستهلاك يقل.

٣) توقعات الأفراد بالنسبة لمدا خيلهم المستقبلية: فإذا كانت توقعات الأفراد بالنسبة لمدا خيلهم المستقبلية مطمئنة ومشجعة يميل الأفراد إلى التوسع في الإنفاق الحالي. وبالعكس كلما توقع الفرد أن حياته المستقبلية ستكون تعسة نتيجة لانقطاع أو قلة الدخل في المستقبل فإنه سيقوم في الحاضر بالتوسع في التوفير لتأمين حياته المستقبلية.

٤) إذا توقع الأفراد انخفاض القوة الشرائية للنقود، وذلك نظرا لزيادة كبيرة في الأسعار، أو إذا توقع الأفراد فرض ضرائب عالية على أموالهم أو احتمال المصادرة كلما دفعهم ذلك إلى تفضيل الإنفاق الحالي في المستقبل.

٥) سعر الفائدة[1]: تعتبر زيادته عاملا مشجعا للأفراد على إيداع أموالهم في بنوك الادخار والمصارف بأنواعها. ويجب تشجيع الأفراد ذوي المدخرات الصغيرة والكبيرة على إيداع مدخراتهم في البنوك برفع سعر الفائدة مع إعفائه من الضرائب. وذلك لجمع المدخرات الصغيرة وكبح جماع الاستهلاك.

الاستثمار:

بما أن الادخار وحده لا يكفي لزيادة الإنتاج، فالادخار وحده عملية سلبية، ولذا بالاستثمار يجب أن يعقب الادخار.

---

[1] -يعرف سعر الفائدة بأنه السعر الذي تتفق عنده الرغبة في إبقاء الثروة في شكل سائل مع كمية النقود الجاهزة (أي العملة المعروضة). جون مينر كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار الحياة، بيروت، ١٩٦٢،ص١٩٩. أشار إليه د. أحمد الأشقر ود. خالد الخامض: الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص١٦٥.

وقد يقوم المدخر بنفسه باستثمار أمواله المدخرة في عمليات الإنتاج(الاستثمار المباشر). كما أنه يقوم بشراء سند أو سهم في شركة ساهمة(الاستثمار غير المباشر)[1]. كما أنه قد يقرض هذا المال ويحصل على فائدة سنوية مقابل ذلك. وقد يكتفي المدخر بإيداع أمواله في أحد البنوك أو صناديق التوفير في مقابل الحصول على الفائدة. إلا أن هذه البنوك تشجع الأفراد عادة على الادخار، وذلك لأنها لا تترك هذا المال عاطلا وإنما تقوم هي بالانتفاع به. وذلك باستخدامه في شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات أو إقراضه لرجال الأعمال.

واستخدام الأموال في عمليات الاستثمار يتوقف على عاملين:

١- سعر الفائدة.

٢- الكفاية الحدية لرأس المال.

والكفاية الحدية لرأس المال عبارة عن العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من استثمار وحدة إضافية من رأس المال. وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على توقعات المستثمرين الخاصة بأسعار السلع والخدمات التي يقومون بإنتاجها، وكذلك بأسعار المواد الأولية ونفقات الإنتاج. وكلما كانت التنبؤات تشير إلى ارتفاع الأولى (أسعار السلع والخدمات) وانخفاض الثانية كلما مالت الكفاية الحدية إلى الارتفاع والعكس صحيح.

والمستثمر يقارن عادة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق. بمعنى أنه إذا كانت التوقعات كلها تشير إلى ضعف هذا العائد وقلته بالمقارنة بسعر الفائدة كلما امتنع الأفراد عن الاستثمار. ويقومون بالحصول على الفائدة عن طريق إقراض أموالهم مثلا. وبالعكس نلاحظ أنه كلما كانت تسود الاقتصاد فترات رواج تنبئ بارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال إلى مستوى يفوق سعر الفائدة السائد في السوق كلما سعى المدخرون إلى استثمار أموالهم. وإذا تساوت الكفاية الحدية لراس المال مع سعر الفائدة كف الأفراد عن القيام بأي مزيد من الاستثمار.

---

[1] - د. علي ملحم: دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٨، ص٥ وما بعدها.

المبحث الثاني

عناصر الإنتاج البشرية

يستلزم إشباع الحاجات الإنسانية الحصول على الموارد الاقتصادية من سلع وخدمات أو الاثنين معا في بعض الأحوال.

فإذا كانت الطبيعة تقدم الموارد الاقتصادية، فإن الأشخاص هم الذين يقدمون الخدمات، بل إن تحويل الموارد لجعلها مطابقة للحاجات يتم بعمل الأفراد. ومن هنا كان العمل عنصرا من عناصر الإنتاج، بل هو أهم عناصر الإنتاج جميعا.

ونظرا لأهمية العمل فإننا سنتعرض أولاً له، ثم سنتكلم عن التنظيم باعتباره نموذجا خاصا ومتميزا من صور العمل.

أولاً- العمل:

يعد العمل العنصر الإيجابي في العملية الإنتاجية، فمهما بلغت أهمية عنصر الطبيعة أو عنصر رأس المال لا يمكن أن نحصل على سلعة أو خدمة دون الجهد الذي يسهم به عنصر العمل. فالأرض قاحلة دون تدخل العامل الزراعي بزراعتها وحرثها وريها، والسيارة صندوق فارغ إذا لم يتول السائق قيادتها.

ويعرف العمل بأنه كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وقصد، ويحس بالألم حين يبذله، والهدف من بذله هو خلق الأموال الاقتصادية التي تشبع الحاجات سواء بشكل مباشر(سلع استهلاكية)أو غير مباشر(سلع إنتاجية).

وهكذا يتضح من هذا التعريف أن العمل بالمعنى الاقتصادي يتحلل إلى ثلاثة عناصر هي[1]:

أ-العمل مجهود واع وإرادي: يصدر العمل دائما عن تفكير ووعي وإرادة، وهو بهذا يختلف عن الأعمال الأخرى التي يقوم بها الإنسان دون تفكير وتقرير، مثل التنفس والهضم. ويقسم العمل إلى عمل ذهني أو عضلي أو كليهما معا.

---

[1] – د. أحمد عادل حشيش: أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

ب-العمل مؤلم بطبيعته:أي أن العمل يسبب ألما لمن يقوم به، سواء أكان ألما ماديا أو معنويا. ولقد تطورت النظرة إلى العمل، فبعد أن كان ينظر إليه على أنه مرتبط بالألم والإكراه بالنسبة للإنسان، وعلى أنه عقاب أنزله الله بالبشر لخرقهم أوامره وإرادته أصبح ينظر إليه على أنه المظهر الأساسي للنشاط البشري، وعلى أنه طريق لعبادة الله عز وجل وتنفيذا لأوامره وإرادته[1].

ج-يهدف العمل إلى خلق الأموال الاقتصادية(إنتاجية العمل): يقوم الإنسان بالعمل- وفقا للمفهوم الاقتصادي- في سبيل إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجاته. وعلى ذلك نستبعد من العمل الذي يعتبر عنصرا من عناصر الإنتاج أي مجهود يقوم به الإنسان لا يثمر في نهايته عن سلعة أو خدمة اقتصادية(كتسلق جبل للنزهة مثلا).

تقسيم العمل[2] :

هو تجزئة عملية إنتاج السلعة إلى أجزاء مبسطة، إذ يسند إلى كل عامل صنع أحد هذه الأجزاء. ويعد أدم سميث الاقتصادي الكلاسيكي الإنكليزي أول من نادى بهذا المبدأ، وقد ضرب مثاله المشهور عن صناعة الدبابيس وبيّن كيفية زيادة الإنتاج زيادة كبيرة عن طريق تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بسيطة وقيام كل عامل بواحد أو بجزء من هذه العمليات.

فالحياة الصناعية أصبحت معقدة وأصبح التخصص وتقسيم العمل الأساس الذي تقوم عليه. وداخل كل صناعة من هذه الصناعات يتخصص كل عامل من العمال في العملية التي أجادها وتمرن عليها.

مزايا تقسيم العمل:

١-زيادة مهارة العامل، وذلك لأن العامل يقوم بجزء بسيط من العملية الإنتاجية مما يسهل عليه أن يتعلمه بسرعة. كذلك فإن تكراره لهذه العملية باستمرار يكسبه مهارة كبيرة في أدائها.

---

[1] - د. أحمد الأشقر ود. خالد الحامض: الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص١٥-١٦.

[2] - د. عمر علي حليلب: الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ وما بعدها.

٢-يؤدي تقسيم العمل إلى خفض نفقة الإنتاج، وذلك لأن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى إمكان اختراع آلات تساعد العامل في القيام بالجزء المعين من العملية الإنتاجية. ويمكن هذا العامل من زيادة إنتاجه زيادة كبيرة.

٣-تقسيم العمل ساعد على نمو الإنتاج الكبير في الصناعة. مما أدى بدوره إلى خفض نفقة الإنتاج.

ويجب ملاحظة أن خفض تكاليف الإنتاج له أثار اقتصادية كبيرة لأنه يؤدي إلى خفض سعر البيع للسلع والخدمات. مما يؤدي بدوره إلى تمكين أكبر عدد ممكن من الأفراد من استهلاك السلعة، وبالتالي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

بقي علينا أن نذكر أن التخصص وتقسيم العمل يتوقف مداه على اتساع السوق التي يباع فيها المنتج من سلع وخدمات. فكلما اتسعت السوق كلما أصبح من المجزي التوسع في تطبيق تقسيم العمل والتخصص[1].

و لكن في مقابل المزايا العديدة السابقة لتقسيم العمل والتخصص فإن هناك بعض المآخذ:

١- أن المبالغة في التخصص وما تلاها من انتشار الآلات قد أفسد الجو الهادئ الخالي من الضجيج والنظيف من الأدخنة والغازات الضارة المختلفة.

٢- أن تخصص العامل في صناعة جزء ضئيل من السلعة يقوم به ليل نهار ويوما بعد يوم قد يؤدي إلى مله.

٣- ليس من السهل أن يجد العامل وظيفة أخرى في حالة البطالة عند انخفاض الطلب على إنتاج هذه الصناعة.

---

[1] - فمثلا يلاحظ أنه في المدن الكبيرة توجد المحلات المتخصصة التي يتخصص كل منها في مجموعة معينة من السلع. أما في القرى فنجد أن الطلب بسيط ولا يبرر بأي حال من الأحوال قيام أي تخصص في البيع. كذلك يلاحظ أن المدن الكبيرة عامرة بالأطباء المتخصصين في كل فرع من فروع الطب، وذلك لأن الطبيب المتخصص يجد عددا كافيا من المرضى مما يبرر التخصص. أما في القرى فيختفي الطبيب المتخصص تماما ويوجد الطبيب العام الذي يعالج كثير أنواع المرض.

ومع التسليم بكل هذه العيوب إلا أنها ولا شك تتضائل أمام الفوائد الكثيرة المتأتية من تقسيم العمل والتخصص.

القوة العاملة والبطالة[1]:

يشمل تعبير القوة العاملة في المجتمع مجموع الأفراد القادرين على العمل سواء كانوا يعملون بالفعل أو لا يعملون، ولكنهم يبحثون عن عمل أو ينتظروه.

ونحصل على معدل التشغيل في المجتمع عن طريق نسبة حجم العاملين إلى الحجم الإجمالي للقوة العاملة[2]. أما نسبة حجم غير العاملين إلى الحجم الإجمالي للقوة العاملة، فتمثل معدل البطالة[3].

وتسعى كل المجتمعات- أفرادا أو حكومات-إلى الوصول بمعدلات التشغيل إلى أعلى مستوى ممكن(التشغيل الكامل). إلا أنه في وقتنا الحاضر قلما توجد حالة التشغيل الكامل في أية دولة من الدول، إذ يعجز الاقتصاد عن توفير عمل لكل القادرين عليه[4].

ثانياً- التنظيم[5]:

يتم الإنتاج عن طريق التفاعل بين عناصره(العمل ورأس المال والطبيعة)وبما أنه قد توجد هذه العناصر متفرقة، فلا بد من أن يقوم شخص ما بجمعها وتشغيلها في الإنتاج، وهذا الشخص هو المنظم.

فالمنظم هو الشخص الذي يقوم بالتنسيق بين عناصر الإنتاج ومزجها بالنسب المطلوبة واتخاذ القرارات بشأن العملية الإنتاجية، وتحمل مخاطر هذه القرارات، فيحقق الربح في حالة نجاح المشروع، ويمنى بالخسارة في حالة فشله.

ويبدو مما تقدم أن للمنظم وظيفتين هما:

---

[1] - سوف ندرس هذا الموضوع بالتفصيل في الباب الرابع.

[2] - Employment rate.

[3] - Unemployment rate.

[4] – تتميز الدول النامية بقصور النشاط الاقتصادي فيها عن استيعاب قوة العمل في مجتمعاتها.

[5] - Arrangement.

أ- الوظيفة الفنية: وتتمثل هذه الوظيفة في إدارة المشروع من حيث التخطيط والتنسيق والتوجيه، فهو الذي يختار الموقع الملائم لمزاولة نشاطه، وهو الذي ينشئ المصانع ويشتري الآلات ويوزع العمال ويشتري المواد الخام ويبحث عن الأسواق .....الخ. غير أنه لا يوجد ما يمنع في الوقت الحاضر من أن يعهد المنظم بهذه الوظيفة إلى غيره من ذوي الكفاءات الفنية، كما في الشركات المساهمة، ولكنه يظل هو الذي يتحمل مخاطر المشروع.

ب- الوظيفة الاقتصادية: وتتمثل هذه الوظيفة في قدرته على تحقيق أكبر ربح ممكن من العملية الإنتاجية، باعتبار أن هذا الربح هو الحافز الرئيسي على الإنتاج. فكلما كانت قدرة المنظم على إيجاد نوع من التلاؤم بين السلعة التي ينتجها مشروعه وحاجات المستهلكين كبيرة كلما كانت أرباحه وفيرة.

فالأفراد يحتاجون إلى الغذاء والكساء والملبس والمسكن....الخ ولإشباع هذه الحاجات لا بد من توافر السلع والخدمات اللازمة لهذا الإشباع عند طلب المستهلكين، ولذلك يقوم المنظمون بهذه المهمة ويعملون على إرضاء المستهلكين.

وهكذا نجد أن عوائد العملية الإنتاجية تتوزع على مالكي عناصر الإنتاج كل بنسبة إسهامه فيها. فالعمال يحصلون على أجر، ومالك الأرض يحصل على الريع، وصاحب رأس المال على الفائدة والمنظم على الربح. وغالباً ما يدمج عنصر رأس المال مع الأرض وعنصر التنظيم مع العمل وتقتصر عناصر الإنتاج عندها على عنصرين اثنين فقط من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.

ملخص الفصل الأول

إن عناصر الإنتاج اللازمة لقيام الوحدات الإنتاجية بالإنتاج إما أن تكون عناصر مادية (غير بشرية) أو عناصر بشرية.

وتنقسم العناصر المادية للإنتاج إلى الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال المشاركة في العملية الإنتاجية.

وعندما نتكلم عن الطبيعة كعنصر من عناصر الإنتاج ينصرف الكلام إلى كل الموارد والقوى التي خلقها الله-عز وجل- وسخرها لخدمة الإنسان الذي هداه إلى استخدام جهده ومكنه من كشف أسرارها والاستفادة من خيراتها.

ويمكننا أن نفرق بين معان متعددة لاصطلاح رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج على الشكل التالي:

أ-رأس المال الفني أو العيني أو الأصول الرأسمالية الذي يأخذ شكلين هما:

- رأس المال الثابت.
- رأس المال المتداول.

ب- رأس المال النقدي (أو السائل).

ج- رأس المال الحسابي.

د- رأس المال القانوني.

هـ- رأس المال الاجتماعي.

وتنقسم عناصر الإنتاج البشرية إلى العمل والتنظيم.

ويعد العمل العنصر الإيجابي في العملية الإنتاجية، فمهما بلغت أهمية عنصر الطبيعة أو عنصر رأس المال لا يمكن أن نحصل على سلعة أو خدمة دون الجهد الذي يسهم به عنصر العمل.

وبما أن الإنتاج لا يتم إلا عن طريق التفاعل بين عناصره(العمل ورأس المال والطبيعة)وبما أنه قد توجد هذه العناصر متفرقة، فلا بد من أن يقوم شخص ما بجمعها وتشغيلها في الإنتاج، وهذا الشخص هو المنظم.

أسئلة على الفصل الأول

السؤال الأول: ضع علامة (✓)أمام العبارة الصحيحة وعلامة(✗)أمام العبارة الخاطئة مما يلي:

- يبدو أن الفقهاء قد اتفقوا على تقسيم واحد لعناصر الإنتاج.✗
- تتوقف كمية الموارد الموجودة في الأرض على ما يدفع من سعر لها.✗
- يطلق اصطلاح رأس المال على نوع واحد من الأموال.✗
- لا يعد رأس المال النقدي عنصراً من عناصر الإنتاج إلا إذا تحول إلى رأس مال عيني.✓
- يقصد بتقسيم العمل تجزئة عملية إنتاج السلعة إلى أجزاء مبسطة.✓
- يشمل تعبير القوة العاملة في المجتمع مجموع الأفراد القادرين على العمل سواء كانوا يعملون بالفعل أو لا يعملون، ولكنهم يبحثون عن عمل أو ينتظروه.✓
- تتمثل الوظيفة الفنية التي يقوم بها المنظم في قدرته على تحقيق أكبر ربح ممكن من العملية الإنتاجية.✗

السؤال الثاني: عدد مع الشرح العناصر التي يتحلل إليها العمل بالمعنى الاقتصادي.

السؤال الثالث: عدد مزايا وعيوب تقسيم العمل.

السؤال الرابع: عرّف المنظم، ثم بيّن الوظائف التي يقوم بها.

الإجابة النموذجية عن السؤال الثالث

مزايا تقسيم العمل:

١- زيادة مهارة العامل.

٢- خفض نفقة الإنتاج.

٣- يساعد على نمو الإنتاج الكبير في الصناعة.

عيوب تقسيم العمل:

١- إن المبالغة في التخصص وما تلاها من انتشار الآلات قد أفسد الجو الهادىء الخالي من الضجيج والتلوث من الأدخنة والغازات الضارة المختلفة.

٢- إن تخصص العامل في صناعة جزء ضئيل من السلعة يقوم به ليل نهار ويوما بعد يوم قد يؤدي إلى مله.

٣- ليس من السهل أن يجد العامل وظيفة أخرى في حالة البطالة عند انخفاض الطلب على إنتاج هذه الصناعة.

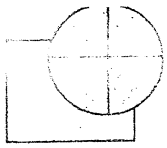

الفصل الثالث

المشروعات الاقتصادية

❖ **الأهداف التعليمية:**

عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الدارس قادراً على أن:

١- يحدد بدقة أنواع المشروعات من حيث ملكية رأس المال.

٢- يستعرض بدقة أنواع المشروعات الخاصة.

٣- يعرف بدقة الفارق بين المشروعات الخاصة والمشروعات العامة.

٤- يحدد اتجاهات المشروعات.

٥- يستعرض مفهوم التوطن وأسبابه .

❖ **المفاهيم الأساسية:**

المشروع الرأسمالي- المشروع الحرفي - الشركة - الكارتل- الترست- التخصص.

❖ **محتويات الفصل الثالث:**

المبحث الأول: أنواع المشروعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: اتجاهات المشروعات الاقتصادية.

❖ **ملخص الفصل الثالث:**

❖ **أسئلة على الفصل الثالث.**

الفصل الثالث

المشروعات الاقتصادية

عرفنا فيما سبق أنه لا بد من توافر عناصر الإنتاج المختلفة- من عمل ورأس المال وموارد طبيعية وتنظيم -وتوليفها لإتمام العملية الإنتاجية، وتتولى المشروعات الاقتصادية مهمة التوليف بين هذه العناصر للحصول على السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد.

ويقصد بالمشروع الاقتصادي من الناحية الوظيفية{ تجمع إنساني يهدف من خلال العمل الجماعي إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة في غضون فترة زمنية معينة وفي مكان معين متبعا في ذلك طريقة ما في الإنتاج وتنظيما خاصا للعمل }[1].

وينقسم المشروع إلى عدة أقسام تبعا للأوضاع القانونية والاقتصادية والفنية. وتسعى المشروعات إلى التكتل فيما بينها والتجمع لتحقيق أهداف متعددة منها: تحقيق أكبر ربح ممكن والقضاء على المنافسة والسيطرة على الأسواق.

وهكذا ينقسم الفصل الثالث إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أنواع المشروعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: اتجاهات المشروعات الاقتصادية.

---

[1] - يوجد- في الواقع- أكثر من تعريف للمشروع الاقتصادي، كل تعريف يتناول المشروع من زاوية معينة. فهناك من يعرف المشروع بالصفة الاحتمالية أي باحتمال تعرضه لـ خاطر التجارية(الربح والخسارة) . ومن التعاريف من يعرف المشروع تعريفا وظيفيا من خلال النظر إلى المشروع باعتباره حقيقة اجتماعية واقتصادية أساسية في كافة النظم الاقتصادية. ومن التعاريف من يعتمد على قصد الربح، ومن يعتمد على العملية الإنتاجية والاستغلال المالي.

د. عادل أحمد حشيش: أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

المبحث الأول

أنواع المشروعات الاقتصادية

تنقسم المشروعات من الناحية الإنتاجية إلى عدة أنواع بحسب المجال الذي يعمل فيه المشروع، ومن أهم هذه الأنواع: المشروع الصناعي، والمشروع التجاري، والمشروع الزراعي.....الخ. فكل مجال من هذه المجالات له تكتيكه الإنتاجي الخاص به في التأليف بين عناصر الإنتاج.

والذي يهمنا في هذا الصدد هو تقسيم المشروعات وفقا لطبيعة ملكيتها لرأس المال والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، فتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً- المشروعات الخاصة:

المشروعات الخاصة هي المشروعات التي تقوم على الملكية الفردية والتي تهدف أساسا للربح، أي تحقيق المصلحة الخاصة لصاحب المشروع.

ويقوم المشروع الخاص على الباعث الخاص، وهو في النظام الرأسمالي الحر الحصول على أكبر ربح ممكن، لذا كان من الواضح أن المشروع الخاص هو أساس الاقتصاد الرأسمالي الحر.

ويمكن التمييز في هذا المجال بين نوعين هامين من أنواع المشروعات الخاصة، وهما المشروع الرأسمالي والمشروع الحرفي.

أ- المشروع الرأسمالي:

يتميز هذا المشروع بعدد من الخصائص التي طرأت على المشروع الخاص وأكدت صفته الرأسمالية، والتي من أبرزها:

١- يقوم المشروع الرأسمالي بالإنتاج أساسا لغرض تحقيق أكبر ربح نقدي ممكن وعلى ذلك فهو ينتج للسوق وليس لاستهلاك القائمين عليه، وبالتالي فهو يختا نوع وحجم الإنتاج الذي يحقق له هذا الغرض.

٢- يقوم المشروع الرأسمالي على أساس الفصل بين عنصري رأس المال والعمل، أي الفصل بين من يملك رأس المال ومن يقدم العمل.

٣- تسود في هذا المشروع الروح الرأسمالية، وهي روح خاصة تتصف بالمعقولية والحساب النفعي.

ب- **المشروع الحرفي:**

يختلف المشروع الحرفي عن المشروع الرأسمالي بالمفهوم المتقدم في عدد من النواحي هي:

١- يعتمد المشروع الحرفي- عادة -على فن إنتاجي متخلف، كما يستعين بأدوات إنتاجية بسيطة، وهو لا يعرف تقسيم العمل والتخصص فيه إلا في حدود ضيقة.

٢- لا ينتج الحرفي إلا بناء على توصية سابقة. وعلى ذلك فهو لا يبيع للسوق إلا استثناء، وعليه فإنه لا يتعرض لخطر زيادة الإنتاج عن الطلب.

٣- لا يسعى الحرفي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، وذلك لأنه لا يقوم بالإنتاج إلا بغرض الحصول على دخل يستعين به في إشباع حاجاته.

٤- يملك الحرفي رأس المال، وهو الذي يقدم العمل أيضا؛ لذلك فإن أهم ما يميز المشروع الحرفي هو عدم الفصل بين العمل ورأس المال في نظامه.

ويمكن تقسيم المشروعات الخاصة أيضا من ناحية الملكية والأوضاع القانونية المؤثرة في أشكالها، فنجد هناك المشروع الفردي والمشروع الجماعي(الشركات).

أ- **المشروع الفردي:**

يقوم بالمشروع الفردي شخص واحد برأسماله الخاص أو برأسمال مقترض أو بهما معا، ويكون مسؤولا عن تعهدات والتزامات المشروع بكل ثروته.

ويمتاز المشروع الفردي بأن المنظم فيه يتمتع بحرية كاملة في التصرف، فله أن ينتج ما يشاء، أو أن يتوقف عن الإنتاج متى شاء، وبصفة عامة إن المنظم وحده الذي يتخذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالإنتاج وبتوزيع المنتجات كما أنه يشرف

على المشروع إشرافا تاما. وهكذا تتجمع في شخص واحد صفة الرأسمالي والمنظم والمدير. ويغلب على المشروعات الفردية الطابع العائلي.

ويعيب المشروع الفردي قدرته المالية المحدودة، وارتباطه بصاحبه فإذا مات أو أفلس توقف المشروع.

والملاحظ أن هذا النوع من المشروعات يجد مجالات أوسع في نطاق الزراعة وتجارة التجزئة.

ب- الشركات:

الشركة هي شخص معنوي له وجود قانوني مستقل عن شخصية الشركاء، ويمتلك رأسماله أشخاص عديدون.

وتنقسم الشركات إلى نوعين هما:

١- شركات الأشخاص: وهي التي تقوم بين أشخاص يعرفون بعضهم بعضا، ويتبادلون الثقة ويتعاونون على إنشاء المشروع واقتسام ما يتحقق من ربح أو خسارة.

فهذه الشركات تقوم على الاعتبار الشخصي بين الشركاء، لذلك فإن لشخصية الشريك دوراً كبيراً في هذه الشركات. وينقسم هذا النوع من الشركات إلى:

١- شركات التضامن.

٢- شركات التوصية البسيطة.

٢- شركات الأموال: تتميز شركات الأموال بأن شخصية الشريك فيها ليست محل اهتمام، فهي تقوم على الاعتبار المالي وحده. وينقسم هذا النوع من الشركات إلى:

١- شركات التوصية بالأسهم.

٢- شركات ذات مسؤولية محدودة.

٣- شركات مساهمة.

وتعد الشركات المساهمة من أهم شركات الأموال. فقد استطاع هذا النوع من الشركات أن يعبئ أموالا ضخمة للاستثمار، ويلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية في العالم الحاضر.

فقد انتشرت الشركات المساهمة واتسع نطاقها ولم تعد شركات داخلية، وإنما امتد نطاقها إلى خارج دولها لتشكل ما أصبح يطلق عليه الشركات متعددة الجنسية[1].

-وتتلخص خصائص الشركات المساهمة في حرية تأسيسها والمسؤولية المحدودة لمساهميها. غير أن أهم ما يميزها هو الانفصال بين ملكية رأس المال والإدارة، فالمساهمون ليسوا بمنظمين ولا بمالكين، فهم يقدمون جزءا من رأس المال للشركة فقط. أما إدارة الشركة ومقدراتها فهي في أيدي المساهمين الكبار الذين يتألف منهم مجلس إدارة الشركة أو ممن يختارونهم.

ثانياً- المشروعات العامة[2]:

يقصد بالمشروعات العامة تلك المشروعات التي تمارس فيها السلطات العامة وظيفة المنظم سواء قامت بهذه الوظيفة منفردة أو بالاشتراك مع غيرها من الأفراد.

وقد أخذت المشروعات العامة (القطاع العام) في الاتساع بلا توقف في جميع الدول وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ابتداءً من أوائل القرن العشرين.

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها:

1- إن دور الدولة قد تطور في الحياة الاقتصادية، ففي المرحلة الأولى(مرحلة الفكر التقليدي)انتشرت مبادئ الحرية الاقتصادية و اقتصر دور الدولة على الحراسة والأمن والدفاع وإقامة العدالة، ولذلك سميت الدولة في تلك المرحلة بالدولة الحارسة، ثم ظهرت مساوئ الرأسمالية الحرة، واستغلال طبقة الرأسماليين لطبقة العمال مع انتشار البطالة والكساد مما اضطر الدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية وسميت الدولة بالدولة المتدخلة.

---

[1] - هناك تسميات مختلفة أطلقت على هذه الشركات مثل : الشركات الدولية International Corporations والشركات عبر الوطنية Transnational Corporations والشركات فوق القومية Supra - National Corporations والشركات العالمية Global - Corporations والشركات الكونية Cosmo corps Corporations .راجع هذه التسميات في: د. سامي عفيفي حاتم: التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ٢٠٤. ود. علي ملحم: دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية. مرجع سبق ذكره، ص٩.

[2] - د. أنور إسماعيل الهواري: مبادئ علم الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره،ص ٤١٢وما بعدها.

٢ - ومع الزمن حدثت تطورات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ومع انتشار المبادئ الاشتراكية مما جعل الدولة مسؤولة في الوقت الحاضر عن تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ومحاربة البطالة، وبذلك وصلنا إلى مرحلة الدولة المنتجة.

٣ - نظراً للتطور الكبير الذي طرأ على المجتمع الرأسمالي ، وبالأخص تعرضه للأزمات الاقتصادية ،اتجهت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية.

٤ - من أسباب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أيضاً أن كثيراً من الأفراد، خصوصاً في الدول النامية، لا يقبلون على صناعات معينة إما لأنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو لأن العائد منها قليل لا يقابل ضخامة رأس المال المطلوب لإقامة هذه المشروعات أو لأن الدولة تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل في المجتمع خصوصا في فترات الركود الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الإنتاج.

٥ - وقد تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للحصول على موارد للخزانة ، كاحتكار الحكومة السورية للتبغ والدخان.

ويضيق المقام عن الخوض في تفاصيل الأسباب التي أدت حاليا إلى تقلص دور القطاع العام في العديد من الدول ولجوء هذه الدول إلى ما يسمى بخصخصة القطاع العام.

ولهذا فإننا سنكتفي هنا بالبحث في أنواع المشروعات العامة من حيث ملكيتها والأشكال القانونية المؤثرة في إدارتها.وبذلك تنقسم المشروعات العامة من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع:

أ- **مشروعات الاستغلال المباشر:**

تقوم الدولة في هذا النوع من المشروعات بملكية المشروع ملكية كاملة، أي أنها تقوم بتقديم رأس المال وحدها، وتتولى إدارته إدارة مباشرة بواسطة موظفيها وعمالها، وتتحمل مخاطر المشروع أي الربح والخسارة.

ولا تتمتع هذه المشروعات بشخصية قانونية مستقلة عن الدولة، ولذلك تندمج إيراداتها ونفقاتها في الموازنة العامة للدولة.

وتمتاز طريق الاستغلال المباشر بأنها تجعل المشروع تحت السيطرة المطلقة للسلطات العامة، فتستطيع عن طريق ذلك تحقيق الصالح العام الذي تسعى إليه. كذلك يمكن زيادة الاستثمارات عن طريق استخدام فائض الأرباح الناتجة عن هذه المشروعات في إعادة الاستثمار.

ويؤخذ على طريقة الاستغلال المباشر المآخذ الآتية: (سلبيات)

١- تفشل في الغالب هذه المشروعات نتيجة انعدام المصلحة الشخصية للقائمين على إدارتها، وانعدام الحافز لديهم لتطوير العمل فيها.

٢- يخضع هذا النوع من المشروعات في أغلب الأحيان لإجراءات الروتين الحكومية التي تتميز بها مختلف الإدارات في الدول النامية، مما يؤدي إلى وضع لا يمكن معه منافسة المشروعات الخاصة.

٣- لا تحقق هذه المشروعات في الغالب ربحا، وإنما تمنى بخسائر كبيرة لأسباب متعددة منها الهدر الكبير والسرقات التي تطال المال العام.

ب- الامتياز:

يقصد بالامتياز أن تعهد السلطة العامة إلى فرد أو شركة باستغلال مرفق عام ذي طابع اقتصادي خلال مدة معينة من الزمن. وبعبارة أخرى تسند السلطة العامة أمر مشروع معين إلى منظم خاص لاستغلاله وفق شروط معينة. ويقوم الملتزم بتمويل المشروع وإدارته وتحمل المخاطر الناجمة عنه. فالملتزم هنا يقوم بدور المنظم والإدارة معا.

وينص في غالب الأحيان في عقد الامتياز على حق الحكومة في استعادة ع المشروع بعد انقضاء مدة معينة من الزمن وحصولها على حصة من الأرباح وحقها في تعيين مندوبين لحضور جلسات مجلس إدارة المشروع.

ومن مزايا عقود الامتياز بقاء الدافع الشخصي لدى القائمين على المشروع فيسلون جاهدين لإنجاحه.

ولكن يؤخذ على هذا النوع من المشروعات العامة ما يلي:

١- صعوبة الحصول على شروط عادلة بين الطرفين المتعاقدين (الحكومة والملتزم).

٢- من الصعوبة بمكان مراقبة السلطة العامة للالتزامات التي على عاتق الملتزم، إذ كثيرا ما يستغل الملتزم الامتيازات التي تمنح له ولا يقدم الخدمة للجمهور بالشروط المتفق عليها بالعقد.

٣- ينص العقد على مدة ينتهي فيها عقد الامتياز، واستعادة الحكومة المرفق العام فيتراخى الملتزم عن تحسين أو المحافظة على المرفق العام كلما اقتربت مدة الامتياز من الانتهاء.

ج- مشروعات الاقتصاد المختلط: (ملكية مشتركة)

تعني شركة الاقتصاد المختلط مساهمة الدولة أو أحد أشخاص القانون العام في رأس مال المشروع أو في إدارته بالاشتراك مع فرد أو هيئة خاصة. وغالبا ما يكون رأس مال هذا النوع من المشروعات على شكل أسهم تشترك السلطة العامة مع الأفراد في تكوينه مع تكوين مجلس الإدارة أيضا.

ومن الواضح أن هذه الطريقة تجمع بين المصالح الخاصة الممثلة في الإدارة والمصلحة العامة الممثلة في مندوبي السلطة العامة في مجلس الإدارة.

ومن مميزات هذا النوع من المشروعات ضمان حصول الدولة على نصيبها من الأرباح التي تتحقق، كما تضمن عدالة الأسعار بالنسبة للجمهور. كما يتم التخلص هنا من الروتين الحكومي، باعتبار أن هذا النوع من الشركات يخضع للقانون التجاري وليس للقانون العام.

ولكن يخشى هنا من تواطؤ المندوبين الحكوميين مع مجلس الإدارة.

ثالثاً-المشروعات التعاونية:

يقصد بالمشروعات التعاونية تلك المؤسسات التي يقوم أعضاؤها بعمل مشترك لتحقيق بعض المنافع وتوزيعها عليهم بطريقة أكثر عدالة من تلك التي تتبعها المشروعات الرأسمالية. وتأخذ هذه المشروعات صيغة التعاونيات.

ولقد بدأت الحركة التعاونية في انكلترا في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما أقام أتباع رو برت أوين أول جمعية تعاونية استهلاكية في عام ١٨٤٤.

وقد قامت الجمعيات التعاونية كرد فعل لمساوئ النظام الرأسمالي أي مساوئ المشروعات الخاصة إلا أنها لم تلغ الملكية الخاصة، بل تقدم طريقة جديدة لاستغلال هذه الملكية، وهي ما تعرف بالطريقة التعاونية[1].

وللجمعيات التعاونية أنواع متعددة تختلف باختلاف الغرض الذي ترمي إليه والظروف التي تتكون فيها ويمكن إجمال أنواعها[2]:

١- الجمعيات التعاونية للاستهلاك.

٢- الجمعيات التعاونية للإنتاج.

(١) أما الأولى فهي تعمد إلى التخلص من الوسطاء بين مستهلكي السلعة ومنتجها، فتقوم الجمعية الاستهلاكية ببيع السلعة لأعضائها بسعر أقل من السعر السائد في السوق، إذ يضاف هامش ربحي بسيط إلى تكلفة الحصول على السلعة يغطي مصروفات الجمعية الإدارية، وما زاد عن ذلك يوزع على الأعضاء.

(٢) أما الجمعيات التعاونية الإنتاجية فتضم صغار المنتجين في نشاط اقتصادي معين، بهدف التحرر من المرابين وجشع موردي المواد الأولية والمعدات. فتقوم هذه الجمعيات بتقديم الائتمان اللازم للأعضاء لتمويل ما يحتاجونه من مواد أولية وغيرها من مستلزمات الإنتاج مقابل سعر فائدة منخفض عما تتقاضاه البنوك عادة.كما تقدم هذه الجمعيات لأعضائها خدمات التسويق لتصريف المنتجات.

---

[1] - يجب التنبيه إلى أن هناك فرقاً في المشروع التعاوني بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي. فالنظام التعاوني في النظام الرأسمالي يخدم الملكية الخاصة ولا يقوم على إلغائها بل يقدم طريقة لاستغلال هذه الملكية. أما في النظام الاشتراكي الذي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها ملكية عامة، فإن التعاون يعد ركناً أساسياً من أركان الملكية الاشتراكية.

[2] - تقوم الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها على المبادئ التالية: ١- باب العضوية مفتوح. ٢- المساواة في حق الإدارة. ٣- توزيع الأرباح بنسبة جهود الأعضاء. ٤- الفائدة المحدودة على رأس المال.

المبحث الثاني

اتجاهات المشروع

تتخذ المشروعات عدة اتجاهات، فهي تتجه إلى التخصص لإتقان العمل والاقتصاد في النفقات، كما تتجه إلى التجمع في مكان واحد بما يعرف بالتوطن، وإلى إقامة علاقات مع بعضها البعض بغرض تدعيم مركز المشروعات وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقته.

أولاً – التخصص:

تتجه المشروعات – عادة – إلى الاستفادة من مزايا التخصص، فتحصر نشاطها في فرع واحد من فروع الصناعة وتتخصص فيه إلى أبعد مدى. وينقسم التخصص إلى قسمين:

- تخصص أفقي: ويقصد به التخصص في صناعة واحدة، من بين عدة صناعات يجمعها فرع واحد من فروع الصناعة المتعددة. كأن يتخصص المشروع في صناعة الملابس الداخلية من ضمن صناعة الملابس الجاهزة التي تحتوي على صناعات متعددة(صناعة الجوارب، صناعة القمصان، صناعة البنطال ... الخ)
- تخصص رأسي: ينصرف المشروع إلى التخصص في صناعات يتوقف بعضها على بعض بحيث يختص كل مشروع في إنتاج السلعة التي تعد من المدخلات الرئيسية لمشروع آخر، ويطور المشروع الثاني هذه السلعة لتكون المادة الرئيسية التي يستخدمها مشروع ثالث وهكذا..... فكل مشروع يقتصر على عملية واحدة من العمليات التي تتطلبها صناعة سلعة نهائية معينة. مثال ذلك أن يختص مشروع في حلج القطن الذي يوفر المادة الرئيسة لمشروع ثان يعمل على غزل القطن، والذي يوفر بدوره مادة أولية لمشروع ثالث يعمل في النسيج.

وتتجه المشاريع الحديثة إلى التخصص، وذلك حتى تحقق كافة المزايا المترتبة عليه، وأهمها زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروع وإتقان العمل والاقتصاد في نفقات الإنتاج، وتعرف هذه المزايا بالوفورات الداخلية للمشروع[1].

---

[1] – وهي الوفورات الناتجة عن كبر حجم المشروع واتساع نطاقه الإنتاجي، وقد سميت بالوفورات الداخلية لأنها تنشأ داخل المشروع وليست خارجة عنه. د .عادل أحمد حشيش: أصول الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره صـــــــــــ ٢٢٥ .

ثانياً - التوطن

يقصد بالتوطن أن تتجه عدة مشروعات متخصصة في إنتاج سلعة ما إلى التجمع في منطقة معينة. مثال ذلك توطن صناعة النسيج في حلب وصناعة السكر في حمص وهكذا.....

وللتوطن أسباب متعددة يمكن حصرها بما يلي[1]:

١- القرب من عوامل الإنتاج.

٢- الظروف الجوية.

٣- القرب من الأسواق.

ويحقق التوطن مزايا متعددة منها:

١- يؤدي توطن صناعة ما في منطقة معينة إلى توافر العمال المهرة في هذه الصناعة في تلك المنطقة.

٢- اتساع السوق، إذ يؤدي توطن الصناعات إلى تجميع عدد كبير من العمال في إقليم معين مما يشكل سوقا متسعة للصناعات الأخرى.

٣- إتقان الصناعة.

٤- انخفاض نفقات النقل.

ومما يجب ذكره أن توطن الصناعة يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الوفورات لخارجية[2].

الثاً - التركز:

يقصد بالتركز اتجاه المشروعات إلى التجمع في مشروع واحد أو مشروعات ليلة، بحيث يزداد إنتاج المشروعات الكبيرة بالنسبة للمشروعات الصغيرة في نفس فرع[1].

---

[1] - يلاحظ أنه قد تتوافر عوامل كثيرة للتوطن في جهات متعددة كوجود المادة الأولية في جهة والقوى المحركة في جهة ية و الأيدي العاملة في جهة ثالثة .وفي هذه الحالة يتم التوطن في الجهة التي تحقق أكبر انخفاض في نفقة الإنتاج بعد راء مفاضلة بين كافة عناصر الإنتاج.

[2] - يقصد بها الوفورات الناشئة من نمو الصناعة وتطورها في المجال الإنتاجي الذي يعمل به المشروع. وسميت خارجية لأنها تنشأ خارج المشروع ولا دخل للمسؤولين عنه بها. ومن أمثلة هذه الوفورات قيام الدولة بإنشاء محطات

ويلاحظ أن التركز في الوقت الحاضر يعد مظهرا من مظاهر التقدم المادي نظرا لما يحقق من وفورات داخلية تؤدي إلى تنظيم وزيادة الإنتاج.

ويتخذ التركز أحد مظهرين :

- التركز الأفقي، ويقصد به أن ينمي المشروع نشاطه في نفس الفرع الإنتاجي الذي يعمل به، كأن يزيد رأسماله أو عدد عماله دون أن يغير نوع النشاط الاقتصادي، كالتوسع في صناعة النسيج مثلا.
- التركز الرأسي، الذي يقصد به قيام المشروعات بصناعات متكاملة، بمعنى أن منتجات أحدها تستخدم كمادة أولية بالنسبة لإنتاج الأخرى. كزراعة القطن ثم حلجه وغزله ثم نسجه فهذه الصناعات يكمل بعضها البعض.

رابعاً – التكتل :

تتجه المشروعات بعد أن تبلغ حدا معينا من كبر الحجم إلى الدخول مع غيرها من المشروعات في علاقات لتحظى بوضع احتكاري تحقق فيه أكبر ربح ممكن أو لتتجنب شرور المنافسة.

وتتخذ العلاقة بين المشروعات أحد شكلين:

أ – الكارتل :

يعرف الكارتل بأنه اتفاق بين عدة مشاريع من فرع واحد من فروع الإنتاج، والهدف منه القيام باحتكار لهذا الفرع مع محافظة كل مشروع على شخصيته وعلى جانب كبير من حريته الاقتصادية[2].

وهناك عدة أشكال من الكارتل هي:

١- كارتل تحديد الأسعار: يتفق المنتجون على حد أدنى لسعر البيع وعلى عدم تقديم أية تسهيلات أو خدمات للمشترين تؤدي في النتيجة إلى انخفاض سعر المبيع المتفق عليه.

---

[1]- ويقصد به أيضا حلول المشروعات الكبيرة محل المشروعات الصغيرة .

[2] – لقد نشأ الكارتل في ألمانيا ابتداء من سنة ١٨٧٣ أثر الأزمة الاقتصادية الكبرى التي مرت بهذا البلد. وقد أدى تطور الصناعة واشتداد المنافسة بين المشاريع إلى اللجوء إلى هذه الوسيلة تحقيقا لمصالح المنتجين د. حازمي رجب : الاقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤١.

٢- كارتل تحديد الإنتاج : في هذا النوع يتفق المنتجون مع المحافظة على مستوى أسعار البيع المحددة فيما بينهم يتوجب عليهم تحديد كميات الإنتاج، أي ألا يزيد عن المستوى المناسب وإلا انخفضت الأسعار من جراء ذلك، أي كثرة السلع المعروضة.

٣- كارتل تحديد الأسواق : في هذا النوع يتوزع المنتجون الأسواق فيما بينهم فيأمنون المنافسة فيها ويتصرفون بحرية تامة سواء من حيث الإنتاج أو أسعار البيع.

ب - الترست:

يتمثل الترست في اندماج عدة مشروعات بحيث تصبح مشروعا واحدا بغرض تحقيق وضع احتكاري أو شبه احتكاري أو بغرض تخفيض نفقات الإنتاج.

وتتعدد طرق تكوين الترست، فقد تندمج عدة مشروعات في شركة واحدة تنتقل إليها كل أصول المشروعات المندمجة ، فتفقد بالتالي كيانها الذاتي واسمها التجاري وتصبح مشروعا واحدا من الناحيتين القانونية والاقتصادية وقد تندمج المشروعات فيما بينها من الناحية الاقتصادية دون الناحية القانونية، وذلك حينما تتكون عن طريق تأليف شركة قابضة holding company مهمتها الاستيلاء على كل أو أغلب الأسهم في عدة شركات تتفرع منها بواسطة الأعضاء المعينين من قبلها في مجالس إدارة هذه الشركات .

غير أن الشركات التابعة للشركة القابضة الأم تبقى محافظة على شخصيتها القانونية واسمها التجاري، وتفقد فقط استقلالها الاقتصادي، إذ تضع لها الشركة الأم خطط الإنتاج وسياسات التسويق.

ولقد انتشر الترست بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وأول ترست أقيم كان في مجال البترول عام ١٨٧٢.

ملخص الفصل الثالث

تتولى المشروعات الاقتصادية مهمة التأليف بين عناصر الإنتاج للحصول على السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد.

ويقصد بالمشروع الاقتصادي من الناحية الوظيفية{ تجمع إنساني يهدف من خلال العمل الجماعي إلى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة في غضون فترة زمنية معينة وفي مكان معين متبعا في ذلك طريقة ما في الإنتاج وتنظيما خاصا للعمل }.

وتنقسم المشروعات من الناحية الإنتاجية إلى عدة أنواع بحسب المجال الذي يعمل فيه المشروع، ومن أهم هذه الأنواع: المشروع الصناعي، والمشروع التجاري، والمشروع الزراعي.....الخ. فكل مجال من هذه المجالات له تكتيكه الإنتاجي الخاص به في التأليف بين عناصر الإنتاج.

كما تنقسم المشروعات وفقا لطبيعة ملكيتها لرأس المال والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً- المشروعات الخاصة التي تقوم على الباعث الخاص وتنقسم إلى المشروع الرأسمالي والمشروع الحرفي.

وتنقسم المشروعات الخاصة من ناحية الملكية والأوضاع القانونية المؤثرة في أشكالها إلى: المشروع الفردي و المشروع الجماعي (الشركات).

ثانياً- المشروعات العامة التي تنقسم من ناحية ملكيتها والأشكال القانونية المؤثرة في إدارتها إلى: مشروعات الاستغلال المباشر والامتياز ومشروعات الاقتصاد المختلط.

ثالثاً- المشروعات التعاونية: وتتخذ المشروعات عدة اتجاهات، فهي تتجه إلى التخصص لإتقان العمل والاقتصاد في النفقات، كما تتجه إلى التجمع في مكان واحد بما يعرف بالتوطن، وإلى إقامة علاقات مع بعضها البعض بغرض تدعيم مركز المشروعات، وهو ما يسمى بالتركز، كما تتجه المشروعات إلى التعدد

أسئلة على الفصل الثالث

السؤال الأول: ضع علامة (✓)أمام العبارة الصحيحة وعلامة(✗)أمام العبارة الخاطئة مما يلي:

- المشروعات الخاصة هي المشروعات التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة بهدف تحقيق الربح.
- أهم ما يميز المشروع الحرفي هو الفصل بين عنصري رأس المال والعمل.
- الشركة هي شخص معنوي له وجود قانوني مستقل عن شخصية الشركاء، ويمتلك رأسماله أشخاص عديدون.
- تعهد الدولة في مشروعات الاستغلال المباشر إلى فرد أو شركة باستغلال مرفق عام خلال مدة معينة من الزمن.
- إن الغرض من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هو التخلص من الوسطاء بين مستهلكي السلعة ومنتجها.

السؤال الثاني: ماذا يقصد بالتخصص، وما هي أقسامه؟

السؤال الثالث: عرف التوطن ثم عدّد أسبابه.

السؤال الرابع: فرق بين الكارتل والترست كونهما شكلين من أشكال التكتل بين المشروعات.

الإجابة النموذجية عن السؤال الثالث

يقصد بالتوطن أن تتجه عدة مشروعات منتمية إلى إنتاج سلعة معينة إلى التجمع في منطقة معينة. مثال ذلك توطن صناعة النسيج في حلب وصناعة السكر في حمص وهكذا.....

وللتوطن أسباب متعددة يمكن حصرها بما يلي:

١- القرب من عوامل الإنتاج.

٢- الظروف الجوية.

٣- القرب من الأسواق.

الفصل الرابع

الافكـــار الاقتصادية
في الراسماليـة الناشئـــة

لقد كان للوقائع والاحداث التي بدأت منذ منتصف القرن الخامس عشر تأثير كبير على الفكر الاقتصادي ، حيث أخذت الافكار الاقتصادية تتجه نحو الوضوح والتركز وتتميز وتستقل عن الفلسفة والاخلاق والتعاليم الدينية • فبدلا من دراسة المسائل الاقتصادية على أساس ما تقتضيه فكرة العدالة من قواعد أخذ المفكرون يدرسون هذه المسائـل على أساس البحث عن وسائـل الاغتناء وزيادة الثروة • وبمعنى آخر فقد أخذ المفكرون يطرحون مسائل اقتصادية صرفة بدلا من طرح هذه المسائل في نطاق فلسفة معينة وتصور معين للاخلاق ولفكرة العدالة •

من جانب آخر ، فقد شهدت هذه الفترة عودة الدولة المركزية القوية التي تسعى الى توحيد الامة تحت لواء الملك على أساس زيادة ثروتها • ولذلك فان استقلالية النظر الى المسائل الاقتصادية كانت تتم في نطـاق البحث في الدولة بصورة عامة ، مادام البحث الاقتصادي يهدف الى تحديد وسائل تنمية ثروة الدولة • وبمعنى آخر ، كان الفكر الاقتصادي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالفكر السياسي بصورة عامة ، ويقتصر في الواقع على تحديد السياسة الاقتصادية للدولة دون تحليل علمي للواقع • فالفكر الاقتصادي انعكاسا للواقع وصاحب تطوره تطور الواقع نفسه . وظهرت الى الوجود أفكار جديدة اصطلح على تسميتها بالمذاهب المركانتيلية •

غير أن فشل السياسات المركانتيلية وعجزها عن تقديم تحليل علمي للواقع ، اضافة الى ما طرأ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من تغيرات كبيرة ، فقد بدأ الفكر الاقتصادي يظهر الى الوجود ليس فقط كمجرد سياسة وتدابير سياسية تنصح الدول باتباعها وانما أيضا كعلم بالمعنى الصحيح قائم على تحليل الواقع وتفسيره تفسيرا علميا • ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر النظريات الاقتصادية وأخذت تتكامل بحيث لا يقتصر الامر على نظريات متفرقة

انفسير ظواهر مختلفة متنوعة وانما سار تطور الفكر الاقتصادي في طريق ربط التفسيرات للمواضيع المختلفة في كيان متجانس متكامل يمكن تسميته بالنظام الفكري Systeme de Pensée .

بناء عليه فان دراستنا لهذا الفصل ستتناول :

البحث الاول : المركانتيلية

البحث الثاني : النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية .

البحث الثالث : مذهب الحرية الاقتصادية .

مركز العلوم للخدمات الجامعية
محضرات - مخبريات - قاعة

المبحث الأول
المركانتيلية

عني الاقتصاد السياسي في بدايات تطوره بالتجارة الخارجية عندما توجهت اهتمامات المدرسة التجارية Mercantilist الى زيادة الصادرات من أجل الوصول الى ميزان تجاري رابح ، فبذلك يصبح بالامكان زيادة ثروة الامة • فثروة الامة تتمثل فيما تملكه الامة من المعدنين الثمينين (الذهب والفضة) ، ووسيلة الحصول عليهما هي التجارة • وقد أيدت المدرسة التجارية جميع الوسائل التي تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على ميزان تجاري رابح •

وقد اهتم التجاريون بمشكلة الطلب الفعال مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون ، غالبا ، سيئا للانتاج ، ويكون للعجز تأثير كابح على الطلب الفعال ، في حين تمثل الاستيرادات عرضا بلا طلب وتصرف الدخول المحلية عليها الا أن انتاجها لا يولد دخلا محليا • ومن الزاوية الاخرى ، تمثل الصادرات طلبا بلا عرض مقابل له • وتصرف أغلب الدخول المكتسبة في انتاج سلع التصدير داخل السوق المحلية لتحفز الطلب المحلي بذلك • وقد كان التجاريون على صواب في محاججتهم بأن فائض الصادرات يميل الى تنشيط الاقتصاد المحلي في حين يميل فائض الاستيرادات لجعله خاملا •

وقد أدى الاهتمام بالميزان التجاري الى ترجيح التجاريين للحماية بغرض طرد المستوردات ، وقد استهدفوا تبرير كل أنواع الانظمة الحكومية المستهدفة تحفيز الرخاء الوطني رغم أنها كثيرا ما تكون عكسية الاثر •(١)

ان هذا التحول في الفكر الاقتصادي يعود في الواقع الى التطور الاقتصادي الكبير الذي جعل الربح ميسورا ، وعززه الى حد كبير ظهور حركتين فكريتين في القرن السادس عشر هما : حركة الانبعاث Renaissance ، وحركة الاصلاح الديني Réforme . (٢)

ان حركة الانبعاث التي بدأت تظهر في ايطاليا منذ القرن الرابع عشر حولت الفكر من الاهتمام بالمسائل الدينية وحدها الى الاهتمام بأمور الارض

(١) J. Robinson, J. Eatwell, An Intrdduction To Modern Economics, Mc Graw - Hill Book Co. U. K. , 1974 .

دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، الترجمة العربية •

(٢) تاريخ الفكر الاقتصادي . مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ ـ ٦٥ •

مركز العلوم للخدمات الجامعية
محاضرات - مخبريات - قرطاسية
٠٩٢١٨٧٩٧٩٧ - ٠٩٦٦٢٢٨٧٥٧

والمصالح المالية • وهذه الحركة أدت الى احيـــاء التراث الفكري اليوناني فترتب على ذلك الولع بأمور الطبيعة وبأمور الحياة على الارض •

فبدلا من أن ينظر المفكر الى المسائل التي تطرح عليه من زاوية دينية صرفة وبدلا من ان يقتصر تفكيره فيها على تقييمها بالاستناد الى سلم القيم الدينية أخذ يهتم بها ويتفحصها في ذاتها ويحاول أن يتفهمها دون الاستعانة بمقاييس دينية • وبذلك أصبح العلم علمانيا بعد ان كان دينيا وأخذ هذا العلم يتفرع الى ميادين متعددة ، وازداد الاهتمام بالعلوم الطبيعية •

وابرزت حركة الانبعاث هذه الى الوجود مفهوم الدولة المستقلة ذات السيادة وغير الخاضعة الى الكنيسة • وبذلك عاد الى الظهور المفهوم اليوناني القديم للمدينة • كما ابرزت الى الوجود مفهوم الفرد بوصفه عضوا في دولة علمانيـــة •

ان هذا الاهتمام بالدولة من جهة وبالفرد من جهة أخرى قد غذى الاتجاه التاريخي نحو توطيد واطلاق سلطة الملك من جهة ، ونحو اغناء الافراد من جهة أخرى •

حركة أخرى ساهمت الى حد كبير في تقوية النزعة الى الاهتمام بأمور الدنيا من جهة وتحبيذ جمع الاموال من جهة أخرى ، وهذه الحركة هي حركة الاصلاح الديني التي حمل لواءها كالفن Calvin السويسري • فلئن ابقت حركة الاصلاح التي حمل لواءها الراهب الالماني لوثر Luther على مذهب القرون الوسطى في الاعتدال وتحريم الاقراض بفائـــدة فان حركة كالفن الاصلاحية أوجدت تصورا جديدا للحياة الاقتصادية وتقييما جديدا لها • فهو يرى أن السعي وراء المال مشروع وان العمل وسيلة للاغتناء • ومع ان السعي وراء الثروة مشروع فيجب على الغني ان لا يستفيد من ثروته ليعيش حياة خمول وتبذير ، وفي هذا دعوة واضحة الى الادخار وتثمير رؤوس الاموال• كما ان كالفن أوضح ان تحريم الفائدة الذي كان مبررا في القرون الوسطى حيث كان الاقراض للاستهلاك لا للانتاج لم يبق له مبرر في وقت أصبح فيه المقترض يستثمر القرض في اقامة مشاريع انتاجية تحقق ربحا •

وهكذا اطلق العنان للتاجر الرأسمالي في جميع المجالات : في المجـال الاقتصادي والاخلاقي والديني والسياسي • وأصبح في مقـدوره ان يسعى وراء جمع الاموال يشجعه في ذلك الرأي العام والسلطة الملكية وتباركه النزعة الدينية الجديدة •

وفي هذا الجو الذي اوجدته النزعة الجديدة حدد المفكرون الاقتصاديون للدولة نفس الهدف الذي حدد للفرد . فعلى الدولة ان تسعى وراء جمع الثروة كما يسعى الفرد الى ذلك ما دام هذا السعي قد أصبح محبذا . وثمة سبب اضافي يجب أن يحمل الدولة على أن تزيد ثروتها : فالدولة عليها أعباء يجب ان تقوم بها على خير وجه ، وعلى الدولة ان تلجأ الى كل ما يقوي سلطتها ، ومما يقوي هذه السلطة وجود جيش قوي وأرض واسعة وممتلكات وراء البحار وعدد كبير من السكان . ولكن ثمة وسيلة من شأنها ان تؤمن جميع عناصر السلطة هذه ، فقدرة الدولة تكون بنسبة ثروتها ، وزيادة هذه الثروة خير وسيلة لتقوية السلطة .

والثروة الجوهرية التي يجب السعي اليها قبل أي شيء آخر هي جمع أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة : الذهب والفضة . فمن يتوافر لديه الذهب والفضة يمكن له بواسطتهما الحصول على أي شيء يحتاج اليه ، فكما ان النقد مستودع للقيمة بالنسبة الى الفرد فهو كذلك بالنسبة الى الدولة .

غير أن كمية الذهب والفضة في وقت ما محدودة . وكل دولة لا تستطيع أن تزيد من النقود التي لديها الا على حساب غيرها ، فكل ما تربحه احداها تخسره الاخرى . اذن فالمنازعات بين الدول لا يمكن تجنبها . وعلى الدولة ان تصمد في هذه المنازعات فتجمع الثروة على حساب غيرها وتدافع عن الثروة التي جمعتها .

ولما كان الامر على هذه الصورة ، ولما كانت مصالح الدول متنازعة فلا يمكن أن تترك مهمة زيادة ثروة الدولة الى النشاطات الفردية ، فلا بد اذن من أن تتدخل السلطة العامة لتوجيه الاقتصاد الوطني في سبيل الوصول الى الهدف المنشود وهو زيادة الثروة .

وهكذا نلاحظ أن المذاهب المركانتيلية تستند في مجموعها الى أسس ثلاثة : الاول هو أن الهدف الذي يجب تحقيقه هو زيادة ثروة الدولة وان كل النشاط الاقتصادي يجب أن يتجه الى تحقيق هذا الهدف ، والثاني ان ما يجب وضعه فوق كل اعتبار هو مصلحة الدولة وتغليبها على مصلحة الافراد ، والثالث انه لا بد للدولة من أن تتدخل في الحياة الاقتصادية .

ولكن كيف تزيد الدولة من ثروتها الوطنية ؟ أي ما هي الوسائل التي يجب أن تلجأ اليها لتحصل على أكبر قدر ممكن من الثروات ؟ هنا تختلف الاجوبة باختلاف الدول . ولذلك وجدت ثلاث صور مختلفة للمركانتيلية :

ـ المركانتيلية النقدية bullioniste في اسبانيا .

- المركانيلية الصناعية في فرنسا ·
- المركانيلية التجارية في بريطانيا ·

١ ـ المركانتيلية النقدية في اسبانيا :

أ ـ عرض المذهب :

قام المذهب في اسبانيا على أساس الفكرة القائلة ان ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود التي تمتلكها · ولم يكن ذلك بالامر الغريب اذ أن اسبانيا تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك) ، ولم يكن اذن بالامر الغريب أن يقع الفكر الاقتصادي فيها في الوهم النقدي أي في الوهم الذي يقول بأن الثروة تكمن في ما تمتلكه الدولة من معادن ثمينة تصلح لان تكون نقودا · ولذلك كانت الفكرة الرئيسية التي تسيطر على الفكر في اسبانيا هي ان تسعى الدولة الى جلب اكبر كمية ممكنة من المعدن الثمين من ممتلكاتها فيما وراء البحار وبأن تعمل الدولة على المحافظة على أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة على أرضها وان تمنع تسربها الى خارج البلاد ·

واعتقد الاسبان ان الدولة بما لها من قدرة تستطيع ان تمنع هذا التسرب ، ولذلك فالمطلوب من الدولة ان تمنع خروج النقود والسبائك · ولما كان اهم سبب لخروج النقد هو دفع اثمان البضائع المستوردة فالمطلوب من الدولة ان تحد من الاستيراد عن طريق الحماية الجمركية ·

ولكن سرعان ما تظهر الحقيقة وتكشف زيف التصور القائل بأن النقد هو الثروة · اذ سرعان ما يؤدي تدفق المعادن الثمينة وازدياد كمية النقد المتداول والحد من الاستيراد الى ارتفاع الاسعار دون أن يزداد انتاج السلع · ولما كان الطلب على السلع لا تلبيه الكمية الموجودة منها فلا بد من البحث عن هذه السلع في الخارج ولا بد بالتالي من أن يتسرب الذهب الى خارج البلاد لدفع أثمانها · ولكن كميات النقد التي تخرج على هذه الصورة لا تلبث ان تغطى بالكميات الجديدة من المعادن التي ترد من أمريكا · وانتهى الامر الى انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي الى أدنى المستويات فازداد الفقر وعم البؤس في اسبانيا ·

ولقد لوحظ بحق أن الوهم الذي يرى الثروة متمثلة في النقود بني على فكرة بدائية خالية من كل تحليل علمي وهي الفكرة التي تصورت بأن ما هو صحيح بالنسبة للفرد صحيح أيضا بالنسبة للدولة وان ما هو صحيح على المستوى الجزئي micro - économique صحيح أيضا على المستوى الكلي macro - économique أي كما أن الثروة بالنسبة الى الفرد تتمثل في جمع أكبر

قدر ممكن من النقود كذلك يكون الامر بالنسبة الى الدولة فتقاس ثروتها بمقدار ما تمتلك من نقود ٠

ب ـ نقد المذهب وظهور بعض الافكار ذات القيمة العلمية حول النقد وسعر الفائدة :

وسرعان ما أخذ الوهم الذي يرى الثروة متمثلة في النقود يتضاءل ٠ وثمة فكرة خاطئة تصورت أن جميع المركانتيليين كانوا يخلطون بين الثروة وبين النقد ٠ وكانت هذه هي الفكرة السائدة حول المركانتيلية ٠ الا أن الدراسات الجديدة التي قام بها عدد من الاقتصاديين (وعلى الاخص هكشر Heckscher وشومبتر Schumpeter وكينز Keynes) أوضحت أنه ظهر بصورة لاحقة مفكرون لاحظوا هذا الوهم ، ومنهم الاسباني ماريانا Mariana الذي أبرز الفكرة القائلة ان النقد ليس الا وسيلة للمبادلة وليس هو ثروة في ذاته ، ومنهم أيضا الايطالي سيرّا Serra الذي قال بان خير سياسة للدولة هي في تنمية الزراعة والصناعة وان الدولة التي لديها زراعة وصناعة مزدهرتان تستطيع الحصول بسهولة على الفضة والذهب ٠

الا أن أهم تحليل لمؤلف أظهر زيف الوهم المحدث عنه هو التحليل الذي ورد بقلم مؤلف فرنسي اسمه جان بودان Jean Bodin . ففي عام ١٥٦٨ نشر جان بودان ردا على اقتصادي فرنسي آخر اسمه ماليتروا Malestroit كان قد ارتأى ان ارتفاع الاسعار سببه السياسة الملكية السيئة وعلى الاخص اقدام الملك على انقاص نسبة المعادن الثمينة في النقود ٠ فرد عليه جان بودان موضحا أن موجة الارتفاع العام في الاسعار سببها الحقيقي تدفق المعدن الثمين وازدياد كمية النقود المتداولة ٠

وكان هذا الرأي الذي جاء به بودان أول محاولة لتحليل علمي للعلاقة بين كمية النقود المتداولة من جهة واسعار السلع من جهة اخرى ٠ وبذلك أرسى جان بودان قواعد النظرية الكمية للنقد ٠

وبالاضافة الى هذه الفكرة التي قال بها جان بودان ظهرت أفكار أخرى لا تخلو من قيمة علمية وجعلت الاقتصادي البريطاني كينز Keynes يحاول اعادة الاعتبار الى المركانتيلية ٠ ذلك بأن الفكر الاقتصادي أخذ يعير أهمية الى سعر الفائدة والى تأثيره على الحياة الاقتصادية ٠ فيرى احدهم (توماس مان Thomas Mun) أن سعر الفائدة يجب أن يكون مرتفعا لان ذلك يشجع الادخار مما ينمي رأس المال وينشط بالتالي الحياة الاقتصادية ٠ وعلى خلاف ذلك ينادي اقتصادي آخر هو تشايلد Josias Child بوجوب تخفيض سعر الفائدة من أجل تنمية النشاط الاقتصادي ، ويقول في تعليل ذلك ان سعرا منخفض

يشجع المبادلات ويحمل أصحاب رؤوس الاموال على استثمارها في مشاريع جديدة تحقق لهم ربحا بدلا من الاكتفاء بفائدة منخفضة اذا هم أقرضوا أموالهم هذه • ولذلك يدعو تشايلد السلطة العامة للتدخل من أجل تحقيق هذا السعر المنخفض للفائدة بصورة تؤدي الى وفرة النقود المتداولة من أجل تسهيل استخدام رؤوس الاموال في المشاريع الانتاجية •

وفي هذا المجال لا بد لنا من التحدث عن تجربة نقدية قام بها صيرفي اسكتلندي اسمه جون لاس John Law وقد بنيت على أساس فكرة رئيسية أوضحها صاحبها في بحث نشره في عام ١٧٠٥ تحت عنوان « ملاحظات حول النقود والتجارة » وهي : ان ازدهار الامة يتطلب انتاجا ينمو مع نمو عدد سكانها ، وان نمو هذا الانتاج يفترض كمية كافية من النقد المتداول ، ولما كانت كمية النقود المعدنية محدودة لانها تتوقف على كمية المعادن الثمينة المتوافرة فمن المتعذر أن تتكيف هذه الكمية من النقود المعدنية مع الحاجات الناشئة عن الانتاج والمبادلات • فلا بد والحالة هذه من احلال النقد الورقي محل النقد المعدني ، فيقوم مصرف باصدار ذلك النقد الورقي بكميات تتناسب مع الطلب الذي يرد عليه ، وذلك عن طريق الاعتمادات والحسم ، أي أن المصرف المذكور يضع في التداول نقدا ورقيا بقدر ما يطلب منه من اعتمادات وبمقدار ما يعرض عليه من عمليات حسم اسناد •

ولكن تجربة جون لاس فشلت وانهار المصرف الذي دعا الى احداثه • ومردود هذا الفشل الى خطأ رئيسي في الفكرة اذ اعتقد جون لاس ان سعر الفائدة يكفي وحده لتحديد كميات النقد المطلوبة من المصرف تحديدا يتفق مع الحاجة الحقيقية الى هذا النقد • ولم يلحظ أنه يجب من أجل تحديد هذه الحاجة الحقيقية ان تؤخذ بعين الاعتبار حاجات السوق الحقيقية التي لا تتوقف على مجرد رغبة الناس في الحصول على النقد وانما تتوقف على وجود عمليات انتاجية حقيقية • ذلك بأن طلب الافراد للنقد قد يكون الدافع اليه رغبتهم في القيام بعمليات مضاربة لا القيام بعمليات انتاجية • ومتى كان الامر على هذه الصورة يكون الطلب متجاوزا حاجة السوق الحقيقية المتمثلة في ما يقوم في هذه السوق من عمليات انتاجية • وعندئذ يؤدي هذا التضخم في الطلب الى انخفاض في قيمة النقد والى تضاؤل ثقة الناس فيه فيتهافتون على المصرف ويطلبون ابدال النقد الورقي الموجود بين أيديهم بنقود معدنية ، ويعجز المصرف عن تلبية طلباتهم • وهذا ما حدث بالفعل •

وجماع القول ان المذهب المركانتيلي وان انطوى في بعض الاحيان على أفكار لها شيء من القيمة من الناحية العلمية ، فانه عجز عن تحليل العلاقات بين النقد وبين الانتاج • ومرد ذلك الى أن المركانتيلية لم تستطع الوصول الى نظرة عامة صحيحة حول الانتاج • ودون هذه النظرة العامة لم يكن بوسعها الوصول الى تحليل صحيح للنقد •

٢ ـ المركانتيلية الصناعية في فرنسا :

لم تكن فرنسا تملك مناجم للذهب أو الفضة ، ولذلك فالمسألة بالنسبة اليها لم تكن مسألة محافظة على معادن ثمينة ، كما هي الحال في اسبانيا ، وانما كانت مسألة اقتناء هذه المعادن · وكان لا بد بالتالي من مذهب يوضح الوسائل التي تستطيع الدولة بواسطتها أن تحصل على المعادن الثمينة · وظهر هذا المذهب وارتكز على فكرة رئيسية وهي ان ليست وفرة الذهب أو الفضة هي التي تجعل الدول تعيش في ثراء ورفاه وانما تكون الثروة بوفرة الاشياء الضرورية للحياة · ولتحقيق هذه الغاية وهي توفير أكبر قدر ممكن من الثروة للدولة عليها أن تلجأ الى مجموعتين من التدابير : المجموعة الاولى هي مجموعة من القواعد المنظمة للانتاج ، والمجموعة الثانية هي مجموعة من القواعد المنظمة للحماية الجمركية · وتتمثل هذه الحماية التي تهدف الى تنشيط الانتاج الوطني في السماح بادخال المواد الاولية الاجنبية معفاة من الرسوم ومنع تصديرها ، وتشجيع تصدير المواد المصنوعة وفرض رسوم مرتفعة على ادخالها أو منع هذا الادخال ·

ومن أبرز أسماء المفكرين الذين نادوا بهذا المذهب :

أ ـ جان بودان Jean Bodin : الذي سبق الحديث عنه عندما رأينا كيف أنه لاحظ أن توافر كميات النقد يؤدي الى ارتفاع عام في الاسعار · وقد أصدر في عام ١٥٧٦ " Traité de la République " أوضح فيه السياسة التي يجب على الدولة أن تتبعها اذا أرادت أن تكون دولة قوية وغنية ، ودعا الى تنمية الزراعة والصناعة والى سياسة حماية الانتاج الوطني عن طريق التدابير الجمركية التي تحدثنا عنها ·

ب ـ انطوان دي مونكريتان Antoine de Montchrestien : الذي كان أول من أطلق على علم الاقتصاد تسميته بالاقتصاد السياسي · ومؤلفه في الاقتصاد السياسي الذي صدر في عام ١٦١٥ بسط بالتفصيل السياسة التي يدعو الدولة الى انتهاجها والتي تتلخص في تدخل الدولة في الحيـاة الاقتصادية وتوليها الادارة العامة للنشاط الاقتصادي وذلك بايجاد مجموعة من القواعد المنظمة لكل مهنة بصورة توفر العمل للجميع ، وانتهاج سياسة حماية جمركية بمنع استيراد كل ما لا يلزم للانتاج الوطني وبتشجيع التصدير · والمبدأ الذي يدعو اليه هو ان تسعى الدولة الى أن تكفي نفسها ، لانها تفقد ثروتها واستقلالها اذا ما عمدت الى اقتناء السلع التي تحتاج اليها من بلاد أخرى في الوقت الذي تستطيع فيه أن تحصل على هذه السلع بعمل أبنائها ، ويقول ان سعادة الناس تتمثل بصورة رئيسية في الثروة ، والثروة تتمثل في العمل ، وعلى البلد أن يكفي

نفسه • فيجب على الدولة ان تتدخل لتوفير كل ما من شانه تنشيط العمل في الداخل ، وان تسلك السياسة الجمركية التي توفر لهذا العمل امكانياته •

ج ـ الوزير الفرنسي كولبير Colbert : وهو أبرز المركانتيليين الفرنسيين لانه لم يكن فقط مفكرا نادى بآراء بل أصبح وزيرا وطبق الآراء التي يمتنقها • هو أحد المركنتيليين الذي طبق بالفعل آراءه في الواقع !!!

ففي الداخل طبق تدابير من شانها تقوية الاقتصاد الوطني وعلى الاخص الصناعة ، فاقيمت مصانع ملكية وشجعت اقامة المشاريع الصناعية الخاصة الجديدة • وذلك بمنحها مساعدات مالية أو اعفاءات ضريبية أو باقراضها الاموال اللازمة لاقامتها • وصدرت عن الدولة مجموعة من القواعد المتعلقة بتنظيم النشاط الاقتصادي في سبيل ضمان نوعية ممتازة للانتاج وجعل المصنوعات الفرنسية تتمتع بسمعة لا شائبة فيها في الاسواق الخارجية • والى جانب هذه القواعد المنظمة للانتاج في الداخل صدرت مجموعة من القواعد المنظمة للتجارة الخارجية على أساس حماية الانتاج الوطني بتشجيع استيراد المواد الاولية عن طريق اعفائها من الرسوم وبمنع تصديرها ، وعلى العكس بتشجيع تصدير المواد المصنوعة والحد من استيرادها •

وكل هذه التدابير التي تهدف الى تقوية الاقتصاد الوطني كانت تدابير سياسية غير مبنية على تفكير وتحليل علمي وعلى نظرية عامة للاقتصاد الوطني • ولذلك لم يكن غريبا أن تظهر التجربة آثارا سيئة ترتبت عليها • من ذلك مثلا انعدام التوازن الى حد كبير بين نمو الصناعة من جهة وضعف الانتاج الزراعي من جهة أخرى • ثم ان افتقار هذه السياسة الى نظرة عامة للميزان التجاري ، والدعوة الى تشجيع التصدير الى أبعد الحدود والحد من الاستيراد الى أبعد الحدود ، ان ذلك كله يؤدي الى اختلال الميزان التجاري بحيث تزيد البضائع المصدرة زيادة كبيرة على البضائع المستوردة فيؤدي هذا الاختلال الى دخول كميات كبيرة من الذهب لاعادة التوازن الى ميزان المدفوعات • الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار •

٣ ـ المركانتيلية التجارية في بريطانيا :

لم يظهر الازدهار الاقتصادي في بريطانيا الا بشكل متأخر • ولكن ما أن بدأ فيها حتى أخذ يتسارع ، وعلى الاخص ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر ، بعد أن كانت انكلترا تفتقر الى الصناعة والتجارة والاسطول البحري في القرن السادس عشر •

وكان الفضل في هذا النمو يعود الى التجارة الخارجية بصورة أساسية •

ولذلك فلا غرابة في أن يتأخر ظهور المفكرين الاقتصاديين في بريطانيا حتى القرن السابع عشر ولا غرابة في أن يرتكز مذهبهم على التجارة • ومن أبرز هؤلاء المفكرين توماس مان Thomas Mun وجوزيا شايلد Josias Child ووليم تمبل Willam Temple وجيمس ستيوارت James Stewart .

ولن يعمر المذهب المركانتيلي في بريطانيا طويلا فسيتخلى المفكرون الانكليز عنه في القرن الثامن عشر الى مذهب الحرية الاقتصادية •

على أن المذهب المركانتيلي عند الانكليز يشكل تقدما من الناحية العلمية على مركانتيلية الاسبان والفرنسيين ، لانه ينطوي على جهد ومحاولة لتحليل التجارة الدولية ولتحليل الميزان التجاري للدولة •

ولقد أشرنا في بحث سابق في هذا الفصل الى بعض آراء توماس مان وجوزيا شايلد حول النقد وسعر الفائدة وأثرهما على النشاط الاقتصادي •

ولكن المركانتيلية التجارية في انكلترا ركزت البحث على التجارة الدولية • فهي ترى ان التجارة هي في حد ذاتها مصدر للربح والثروة • والمقصود بالتجارة شراء السلعة وبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء لتحقيق ربح ، وكذلك فمن الخير للبلد تنمية الحركة التجارية بشراء السلع وتحويلها بالعمل التقني ثم بيعها •

وما دام هذا هو الهدف فليس من الضروري الحد من الاستيرادات ، بل على العكس فمن المفيد شراء الكثير من السلع اذا كان القصد من ذلك مضاعفة المبيعات •

وبناء على ذلك فعلى الدولة أن تهتم بصورة رئيسية بالتجارة والملاحة البحرية وبتنظيمها وبالسعي الى السيطرة البحرية والى ايجاد منافذ جديدة للتجارة بأحتلال البلاد التي يمكن ان تشكل مثل هذه المنافذ • ومن الامثلة على هذا التنظيم قوانين الملاحة التي أوجبت على التجارة البريطانية ان تقتصر على استخدام السفن البريطانية دون غيرها •

أما الصناعة فينظر اليها على أنها مجرد وسيلة من وسائل تغذية التجارة وذلك بتحويل المنتجات الوطنية أو المواد الاولية المستوردة الى سلع مصنوعة معدة للتصدير •

وفي هذا النطاق تركز الفكر الاقتصادي على تحليل التجارة الخارجية وعلى دراسة الميزان التجاري ، ولذلك أهملت المركانتيلية تحليل الظواهر الاقتصادية واكتفت بوصفها مطالبة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية •

وكانت الوقائع الاقتصادية أكثر سرعة من الفكر المركانتيلي ، حيث بدأ الرأسمالي التاجر عمدة الدولة المركانتيلية يتحول الى صناعي يتملك وسائل الانتاج ويشتري قوة العمل من السوق لينتج ويبيع ويربح ويزيد بالتالي من ثروته • ومع هذا التحول انعطف الفكر الاقتصادي ليبحث عن الوسائل التي تنمي ثروة الفرد بدلا من تنمية ثروة الدولة ، وقد وجد مفتاح ذلك في الحرية الاقتصادية ونبذ هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي •

وهكذا بدأ المذهب المركانتيلي الذي سيطر حتى منتصف القرن الثامن عشر ينحسر أمام الدعوة الى الحرية الاقتصادية ، خاصة وان هذه الدعوة ترافقت بتحول الفكر الاقتصادي نحو دراسة الظواهر الاقتصادية والسعي الى تحليلها بدلا من الاكتفاء بصياغة السياسة المثلى لتنمية ثروة الدولة •

وكان أول المفكرين الذين حملوا بذور هذا التحول :

ـ برنارد دوماندفيل Bernard de Mandeville : الذي أوضح أن المنفعة هي معيار النشاط الاقتصادي ، وان السعي وراء المصالح الفردية المختلفة يلقى الانسجام ضمن اطار تقسيم العمل الاجتماعي •

ـ دو بواغيلبير De Boiguilbert : الذي يرتبط الى حد ما بالمذهب المركانتيلي من حيث انطلق من اعتبارات هي السعي لزيادة الثروة ، لكنه يشدد على أهمية الزراعة لتنمية الثروة الفردية والثروة الوطنية معا ، وهو ما ستنادي به بشكل أوضح النظرية الفيزيوقراطية • كما يطالب بحرية المبادلات وحرية دوران الدخل ، وهذا أيضا ما سينادي به الفيزيوقراطيون عندما يتكلمون عن النظام الطبيعي الامثل •

وبذلك يعتبر فكر دوبواغيلبير بحق صلة الوصل بين التيار المركانتيلي والفكر الفيزيوقراطي •

المبحث الثاني

النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية

اعتبارا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أخذوا ينظرون الى الاقتصاد السياسي على أنه علم كسائر العلوم . فبعد أن كان الاقتصاد فنا وادارة لموارد الدولة أضحى علما قائما بذاته .

ولكن الطابع الاساسي الذي تتسم به الافكار الجديدة والذي يجعلها مناهضة ومناقضة للمركانتيلية هو طابعها الفردي . فهي تستند على المصلحة الشخصية كقاعدة لكل التصرفات الاقتصادية ، وهي قاعدة سليمة تخدم مصالح المجموع بحيث يجب حمايتها ، أي الدفاع عن الحرية الفردية والحيلولة دون تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي [1] .

وكان سند هذه الافكار ان الفعاليات البشرية انما تحكمها قوانين طبيعية هي التعبير الحي عن الارادة الالهية . ولذلك اصطلح على تسمية المدرسة التي تضمنت تلك الافكار بالمدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية .

يشترك في الفكر الفيزيوقراطي عدد من المفكرين على رأسهم مؤسس المدرسة الطبيب الفرنسي فرانسوا كنه F. Quesnay . الذي قضى شطرا طويلا من حياته كطبيب لملك فرنسا لويس الخامس عشر ولحاشيته اهتم بالاقتصاد وهو على اعتاب الشيخوخة ونشر في عام ١٧٥٨ مؤلفا بعنوان « اللوحة الاقتصادية Tableau Economique » اعتبر حجر الاساس للفكر الفيزيوقراطي .

فما هي أهم مبادىء ونظريات المدرسة الفيزيوقراطية ؟

أولا ـ مفهوم النظام الطبيعي :

على الرغم من أن الفيزيوقراطية هي علم النظام الطبيعي ، كما ابتدعها وعرفها أحد أتباع المذهب دوبون دي نيمور D. De Nemours عندما عنون بها كتابا أصدره عام ١٧٦١ ، الا أن انصرافهم الكلي نحو فكرة وجود « نظام طبيعي » و « قوانين طبيعية » تنظم العلاقات البشرية حولتهم من تعريف هذا « النظام » تعريفا جامعا وواضحا .

(١) الاقتصاد السياسي ، المعهد للدراسات الاقتصادية ، كميل ك وكمال ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٠٠ .

عليها وحدها تحمل عبء الضريبة عن المجتمع • وبما أن المنتج الصافي يذهب الى أيدي طبقة الملاك الزراعيين فهذه الطبقة وحدها ينبغي أن تدفع الضريبة ، ويحدد الفيزيوقراط هـذه الضريبة بنسبة ٣٠ ـ ٣٥٪ من دخل المـلاك العقاريين •

ولعل من المفيد أن نشير الى أن المدرسة الفيزيوقراطية هي أول من نادى بعدم عدالة نظام الضريبة غير المباشرة لان هذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في ظروف الافراد وخاصة في المداخيل • ولذلك فقد فضلوا الاتجاه رأسا الى الضريبة المباشرة واقتطاعها من الطبقة الغنية في المجتمع •

تلك كانت خلاصة موجزة للفكر الفيزيوقراطي الذي تتمثل أهميته وموقعه في الفكر الاقتصادي ليس بصحة الآراء التي طرحوها ، اذ يبدو لنا الآن أن كثيرا منها ناقصا أو غير صحيح ، ولكن من حيث أنهم أدركوا فكرة علم موحد ومترابط للمجتمع فتصوروا امكان بناء علم اقتصادي وحاولوا ايجاد تفسير عام للنشاط الاقتصادي •

المبحث الثالث

مذهب الحرية الاقتصادية
المدرسة الكلاسيكية

اذا كانت الصفة البارزة للمدرسة الفيزيوقراطية هي أنها استطاعت أن تحدد بعض المبادىء العامة والقوانين المطلقة في الشؤون الاقتصادية فتمكنت بذلك من وضع نواة علم جديد هو علم الاقتصاد ، الا أنها مع ذلك فشلت في تطبيق النظام الذي اقترحته • فالفيزيوقراطية ، كما رأينا ، لم تكن تعنى بغير القطاع الزراعي معتبرة اياه مصدر الثروة الوحيد والامل الوحيد في التقدم ، وأهملت القطاع الصناعي واعتبرت النشاط فيه نشاطا « عقيما »• لكن واقع الحال كان ينطق بعكس ذلك ، فنتائج الثورة الصناعية حركت « النشاط العقيم » فانطلق هذا جامحا يدفع الاقتصاد خطوات سريعة نحو الامام ، وكان لا بد من أن ينعكس هذا الواقع في البناء النظري والفكري ويتمخض بالنتيجة في نظرية أو مدرسة جديدة تساير روح عصر الصناعة وتعطيه أسسه الفكرية فكانت المدرسة الكلاسيكية فكيف نشأت هذه المدرسة ؟ وما هي أهم أفكارها ؟•

أولا ـ نشوء المدرسة الكلاسيكية :

ولدت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر في انكلترا ، واعتبرت أفكارها الوعاء العام للثورة الصناعية والمعبر عن الاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة التاريخية • ومؤسس هذه المدرسة هو آدم سميث ذلك الانكليزي الذي درس الفلسفة والمنطق في جامعة كلاسكو في اسكوتلندا ثم عمل استاذا لهذه المواد في نفس الجامعة وبعدها انتقل الى تدريس علم الاقتصاد • احتك آدم سميث بالفيزيوقراط خلال رحلته الطويلة الى باريس وناقشهم في أفكارهم ، كما اطلع على معالم الحضارة في البلدان الاوربية المختلفة فاكتسب من كل ذلك معرفة نظرية وخبرة عملية جسدهما أخيرا في كتاب كان له من الاهمية ما جعله المرجع الدائم لطلاب الاقتصاد وحتى لمنتقدي آدم سميث طيلة قرن من الزمن وهو « أبحاث في طبيعة وأسباب ثروة الامم » • وقد نشر هذا الكتاب في عام ١٧٧٦ م متضمنا أهم الاسس والمبادىء التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية أو ما يسمى « مدرسة الاقتصاد الحر » •

وكان من أهم المبادىء والمرتكزات التي صاغها آدم سميث وكونت الاساس الذي قامت عليه المدرسة الكلاسيكية (النظام الفكري الكلاسيكي) ، ما يمكن ايجازه في النقاط التالية :

ا ـ القوانين الاساسية :(١)

هناك قوانين أساسيـة هي قوانين الطبيعـة تلهم الافراد والمجتمعات في تصرفاتهم وتستند حسب سميث على معطيات نفسية تتلخص في تعلق الناس بصفة عفوية بمصالحهم الخاصة نتيجة لدافع الغريزة البشرية الصرفة ٠ ويرى أنه من الاصلح حماية هذه العفوية والحفاظ على الحرية الشخصية لان ذلك يؤدي الى مصلحة الجميع ٠

ب ـ العمل أساس القيمة :

في حين أن المركانتيليين اعتبروا أن مصدر الثروات هو تراكم المال ، وأن الفيزيوقراط اعتبروا أن الارض والطبيعة مصدر كل الثروات ، ذهب آدم سميث الى أن العمل البشري هو الذي يزيد في قيمة المنتوجات وان الطاقة البشرية هي الامكانية الاقتصادية الاولى التي قد تمتلكها الامم ٠

ثم ينتقل من هذه الفكرة ليلاحظ أن تقسيم العمل داخل المجتمعات أو داخل المعامل يؤدي الى زيادة الانتاجية لذلك نراه ينادي بضرورة تشجيع التخصص على الصعيد العام وعلى صعيد القطاعات ٠

طالما أن العمل ، لدى آدم سميث ، هو مصدر الثروة لذلك نراه يرفض فكرة الفيزيوقراط حول تقسيم المجتمع الى طبقات منتجة وأخرى غير منتجة ، بل كل طبقة في المجتمع هي منتجة بشكل ما ٠

على الرغم من أن آدم سميث اعتبر أن العمل مصدر الثروة الا أنه لم يكن منطقيا مع نفسه حتى النهاية ويعتبر أن قيمة السلعة محددة بما أنفق من أجلها من عمل ، بل اعتقد أن قيمة السلعة انما تتحدد بكلفة انتاجها والتي تتالف من مجموع العمل ورأس المال والريع ، أي أن قيمة السلعة تعادل مجموع العوائد التي حصل عليها الافراد خلال دورة الانتاج وهي عائد العمل (الاجر) وعائد رأس المال (الفائدة) وعائد الارض (الريع) ٠

جـ ـ التوازن العفوي والمزاحمة الحرة :

اعتقد آدم سميث بامكانية قيام التوازن العفوي في الحياة الاقتصادية اذا احترم مبدأ المزاحمة الحرة ٠ فآلية السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن بواسطة حركة العرض والطلب ٠

(١) الاقتصـاد السياسي . مدخـل للدراسات الاقتصادية . مصـدر سبق ذكره . ص ١٠٧ ـ ١٠٩ ٠

ويشرح آدم سميث آلية تشكل التوازن العفوي على أساس التفريق بين نوعين من السعر : السعر الطبيعي (وهو مساو لكلفة انتاج البضاعة أي مساو لقيمة البضاعة) والسعر الجاري (وهو السعر الذي يتكون بفعل العرض والطلب في السوق) • وبرأيه ان السعر الجاري يحوم دائما حول السعر الطبيعي ويقترب منه ليساويه في أغلب الاحيان عن طريق التوازن العفوي ، الذي يجري في السوق بين العرض والطلب ، واذا كان هناك من اختلال فانه زائل لا محالة وحالة التوازن عائدة ولا شك في ذلك •

وان هذا التوازن العفوي لا يمكن أن يختل الا بسبب واحد هو عدم تطبيق مبدأ المزاحمة الحرة •

غير أن آدم سميث لم يلتفت الى ناحية مهمة وهي أن بنية النظام الذي يدعو اليه ويحلل آلية النشاط الاقتصادي فيه ليست مستقرة • فحالة المزاحمة الحرة بين وحدات انتاجية صغيرة ، كما كان في عهده ، لا يمكن أن تدوم ، فالمزاحمة نفسها سوف تؤدي الى قيام وحدات انتاجية كبيرة تبتلع الوحدات الصغيرة وتفرض على السوق نوعا من الاحتكار يعطل تلك المزاحمة ويقضي على الآلية التي بذل سميث الكثير من أجل شرح دقائقها وتفاصيلها • وهذا بالفعل ما أثبته التطور اللاحق للرأسمالية التي وصلت الى أعلى مراحل الاحتكار فيها كما مر معنا سابقا •

د ـ السياسة الاقتصادية :

ان النتيجة المنطقية لمبدأ المزاحمة الحرة هي الدعوة الى الحرية الاقتصادية ، وخير ما تفعله الدولة هو أن لا تعترض سبيل الافراد في تصرفاتهم الاقتصادية ، طالما أن كلا منهم يسعى الى تحقيق مصلحته دون أن ينتهك قوانين العدالة ولا يتعدى على حريات الآخرين • والمهام التي على الدولة أن تؤديها هي تلك التي يعجز الافراد عن القيام بها مثل القضاء والدفاع عن الوطن وتنفيذ الاشغال العامة وتعميم التعليم •

من جهة أخرى فقد خالف آدم سميث مبدأ الضريبة الواحدة الذي دعا اليه الفيزيوقراط ، ونادى بفرض الضريبة على كل فئات الدخل سواء كان مصدره العمل أو رأس المال أو الا وهذا ينسجم أصلا مع فكرته بأن العمل الزراعي ليس وحده العمل المنـ بل ان كل عمل منتج •

كما يهاجم آدم سميث نظرة المركانتيليين الى التجارة الخارجية ويدعو الى حريتها على أساس أنها مفيدة اذا تمت بصورة عفوية ويرفض كل حماية لها من قبل الدولة • فمن الحمق بنظره أن تنتج دولة بنفسها وبمزيد

النفقات ما تستطيع أن تحصل عليه من البلاد الاخرى بأقل كلفة . حيث يعتقد آدم سميث أن ثمة توزيعا للانتاج بين مختلف الدول يحقق مصالحها جميعا وأن سياسة الحماية تمنع الدولة التي تنتهجها من الاستفادة من هذا التوزيع المبني أساسا على تقسيم العمل في المجتمع الدولي .

ثانيا ـ تبلور النظام الفكري الكلاسيكي

حقا لقد وضع آدم سميث الاساس الفكري للمدرسة الكلاسيكية ، غير أن أتباعه من بعده تمكنوا من استكمال البناء بعد أن شذبوا أفكار معلمهم وأوضحوها أو أضافوا اليها وفي بعض الاحيان عدلوها .

وكان من أهم رواد هذه المدرسة في انكلترا (دافيد ريكاردو ١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) ، و (روبرت مالتوس ١٧٧٦ ـ ١٨٣٦) و (جون ستيوارت ميل ١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) ، أما في فرنسا فكان (جان باتيست ساي ١٧٦٧ ـ ١٨٣٢) .

وان كان مفكروا هذه المدرسة قد اختلفوا في بعض الاحيان حول نقاط معينة ، الا أنهم جميعا التقوا في نقاط مشتركة كونت مضمون فلسفتهم وهيكل النظام الفكري الكلاسيكي الذي سيمتد فترة طويلة من الزمن .

ومن أهم النقاط المشتركة التي تعتبر الاسس العامة للنظام الفكري الكلاسيكي ما يمكن ايجازه فيما يلي :

١ ـ الاستقرار حول وجود القانون الاقتصادي :

لقد انتهت مرحلة تطور الفكر الاقتصادي عبر الفيزيوقراط وآدم سميث الى ابراز مفهوم وجود القانون الطبيعي ورسم حدود العلم الجديد الذي هو الاقتصاد السياسي ومن ثم اعطاء مضمون محدد لمفهوم القانون الاقتصادي ، لكن هذا المفهوم ما زال مرتبطا بفكرة أنه يعمل دائما في مصلحة المجتمع . وقد تم تجريد القانون الاقتصادي من حتمية هذه الصفة ، حيث أصبحت مهمة الاقتصاد السياسي تتلخص في عرض القوانين الاقتصادية عرضا علميا باللجوء الى الطريقة التجريدية دون الاكتراث بما اذا كانت هذه القوانين تترتب عليها نتائج في صالح المجتمع أو نتائج اجتماعية سيئة وضارة .

ان وصول الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الى هذه الصورة من الفهم للقانون الاقتصادي شكل ضربة قوية لمبدأ « حياد الدولة » ، فعندما لا تستطيع القوانين الاقتصادية ان تحقق بفعلها العفوي مصلحة المجتمع فلا بد من افساح المجال أمام السلطة لان تتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق مصلحة المجتمع . ولذلك نجد أتباع المدرسة الكلاسيكية (جون ستيوارت ميل) ينكر وجود قوانين

اقتصادية في ميدان توزيع الثروات ويؤيد تدخل الدولة في هذا الميدان ، في حين ينكر على الدولة تدخلها في ميدان الانتاج لاعتقاده بوجود القوانين الاقتصادية فيه وهي قوانين طبيعية لا بد وان تحترم كي تتحقق مصلحة المجتمع ·

٢ ـ انسجاما مع فكرة القانون الطبيعي فان المذهب يقوم على الاعتقاد بأن تقاطع وتداخل المصالح الفردية يؤدي الى انسجامها ، وان « اليد الخفية ـ آلية السوق » هي التي تؤدي الى الانسجام بين المصالح الفردية باتجاه تحقيق المصلحة الجماعية ·

٣ ـ الاهتمام بالتصرفات الجزئية ، المبنية على المصلحة الفردية · وقد تركز الاهتمام بشكل خاص على مشكلة القيمة والاسعار وما الى ذلك · وقد اعتقد الكلاسيك أن الكليات انما هي مجموع الجزئيات ·

٤ ـ التحليل الكلاسيكي هو تحليل سكوني ، أي أن دراسات الكلاسيك تنصب على واقع معين وفي فترة زمنية معينة · أي أنهم كانوا يجردون الظاهرة من أهم صفاتها وهي الحركية · ولكن ذلك لا يعني أنهم لم يهتموا بمشاكل التطور أو أنهم لم يأخذوا بالاعتبار بعض الظواهر الحركية ، انما اعتقدوا بامكانية وجود توازن مستقر ودائم بسبب تداخل المصالح الخاصة ·

تلك كانت أهم الاسس التي قام عليها النظام الفكري الكلاسيكي الذي سوف نتناول أهم نظرياته في الفصل اللاحق ·

الفصل الخامس

النظام الفكري الكلاسيكي

يتكون هذا النظام من مجموعة من النظريات المترابطة ، التي تشكل في مجموعها نظرية عامة للحياة الاقتصادية لتفسير مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ٠

وقد نعت هذا النظام الفكري بـ (الكلاسيكي) لان اتباعه انما قاموا بجمع نظريات من سبقهم من علماء الاقتصاد وحسنوها وأدخلوا عليها التصحيحات مع المحافظة على جوهرها ٠

وتبعا لتطور الاوضاع الاقتصادية وتطور النظام الاقتصادي نفسه اضافة الى الافكار المعارضة التي راحت تفند وتنتقد الفكر الاقتصادي المؤيد ، فقد مر النظام الفكري الكلاسيكي بثلاث مراحل أساسية متعاقبة وهي : الكلاسيكية ، الكلاسيكية الجديدة أو مدارس الاقتصاد الصرف ، الكينزية ٠

وسوف نحاول أن ندرس بايجاز تطورات هذا النظام وفق مراحل تطوره المتعاقبة ، حيث نفرد هذا الفصل لدراسة أفكار المدرسة الكلاسيكية الاصل ثم نفرد فصلين آخرين لدراسة تطوراتها ٠

الكلاسيكية الاصل

في اطار المبادىء والاسس العامة التي كونت الارضية الفكرية للنظام الفكري الكلاسيكي ـ والتي ذكرناها سابقا ـ صاغ رواد المدرسة عددا من النظريات شكلت في مجموعها بناء النظام ٠ وكان من أهم هذه النظريات : نظرية القيمة والاسعار ، نظرية الانتاج . نظرية التوزيع ، نظرية المبادلات الدولية ، نظرية السكان ، نظرية التطور الاقتصادي . وسوف نحاول أن نعرض بايجاز فحوى كل من تلك النظريات ٠

المبحث الأول

نظرية القيمة والاسعار

ولدت بوادر هذه النظرية عند آدم سميث ، وقد رأينا سابقا كيف انتهى آدم سميث الى أن قيمة السلعة انما تتحدد بكلفة انتاجها ، أي بمجموع عوائد عناصر الانتاج المستخدمة في انتاج السلعة . وعلى أساس التمييز بين نوعين من الاسعار (السعر الطبيعي ويتحدد بكلفة الانتاج . والسعر الجاري الذي ينكون بفعل العرض والطلب) ساوى آدم سميث بين السعر الطبيعي وكلفة الانتاج ورأى أن السعر الجاري لا بد وان يتساوى مع السعر الطبيعي بفعل التوازن العفوي ·

لكن تطوير هذه النظرية وبلورتها كان على يد ريكاردو أحد أبرز اتباع النظام الفكري الكلاسيكي · فقد ميز ريكاردو أولا بين نوعين من القيمة : القيمة الاستعمالية التي تتمثل في مقدرة السلعة على تلبية حاجة ما ، والقيمة التبادلية التي تتوقف على ندرة السلعة والعمل اللازم لاقتنائها · والقيمة الاستعمالية لا يمكن أن تقاس وفقا لاي معيار مألوف لان تقديرهـا يختـلف باختـلاف الاشخاص · أما القيمة التبادلية فتتوقف على تكلفة الانتاج · وخلافا لمعلمه سميث يرى ريكاردو أن ريع الارض ليس سببا في القيمة وانما هو نتيجة مشتقة من الاسعار ، كما أن رأس المال ليس الا عملا مختزنا ، أي عملا بذل في الماضي في انتاج الادوات والآلات والمواد التي تستخدم في العملية الانتاجية · وبذلك فان تكلفة الانتاج يرجعها ريكاردو الى عنصر العمل وحده · ومع ذلك يفرق ريكاردو بين نوعين من السلع ، تلك التي يمكن زيادة انتاجها عن طريق اعادة انتاجها وهذه تتوقف قيمتها على كمية العمل المبذول لانتاجها ، وسلع موجودة بكميات محدودة ولا يمكن اعادة انتاجها وهذه تتوقف قيمتها التبادلية على ندرتها مثل لوحة الفنان ·

ومهما يكن من أمر فان ريكاردو أرسى نظرية القيمة ـ العمل بعد أن تراجع عنها أستاذه آدم سميث ، وسوف يعتنق هذه النظرية فيما بعد كارل ماركس ويبني عليها نظريته الشهيرة حول فائض القيمة ·

أما بالنسبة للسعر فيفرق ريكاردو بين السعر الطبيعي الذي يمثل قيمة السلعة وبين سعر السوق الذي كثيرا ما ينحرف عن السعر الطبيعي تحت تاثير قانون العرض والطلب · غير أن هذه الانحرافات لا تبدو له طويلة الامد

وقد أرجع ظهورها الى حركة رؤوس الاموال الجديدة نحو الصناعات التي تكون مرغوبة بسبب ارتفاع أسعار سلعها ، غير ان استمرار تدفق رؤوس الاموال على هذه الصناعات يؤدي الى انخفاض الاسعار بحيث لا يلبث سعر السوق أن يقترب بصورة آلية وفي مدة قصيرة من مستوى السعر الطبيعي · ونلاحظ هنا أن أفكار ريكاردو حول الاسعار لا تختلف كثيرا عن أفكار أستاذه ·

ويكمل الدراسة جون ستيوارت ميل ، حيث يهتم بدراسة المؤثرات التي تجعل سعر السوق ينحرف عن القيمة (السعر الطبيعي) ·

ويبدأ بملاحظة ستصبح فيما بعد حقيقة مقبولة من الجميع ، وهي انه لا يمكن أن يكون سلعة من نوع معين أكثر من سعر واحد في سوق معينة وفي وقت معين ، لانه لو وجد سعران لمثل هذه السلعة فسرعان ما يعلم بذلك البائعون والمشترون ولا بد من أن يصبح بعد وقت قصير سعرها واحدا ·

ثم يدرس ستيوارت ميل قانون العرض والطلب مبينا أن السعر يرتفع تحت تأثير ارتفاع الطلب وينخفض تحت تأثير ارتفاع العرض ، ولكنه يستدرك ليؤكد فكرة أخرى وهي أنه اذا كان السعر يتأثر بحركات العرض والطلب فان السعر بدوره يؤثر على العرض والطلب · وعلى هذا يستقر رأي ستيوارت ميل عند فكرة أن السعر يستقر عند مستوى تكون معه الكميات المعروضة والكميات المطلوبة متعادلة ، وان تقلبات الاسعار يكون من شأنها تحقيق هذه المعادلة بفعل المزاحمة ·

المبحث الثاني

نظرية الانتاج

تعود اصول هذه النظرية الى آدم سميث الذي رأى أن كمية الانتاج انما تتوقف على انتاجية العمل (أي على تقسيم العمل) وعلى الكمية المتراكمة من رأس المال ووجهة استخدامه (أي على المدخر من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية) • ولكن آدم سميث لم يتمكن في حينه من الكشف عن الاساس الذي تتحدد بموجبه كمية السلع المنتجة •

ان استكمال بناء النظرية كان من قبل جان باتيست ساي • فقد أوضح ساي أن الانتاج لا يتمثل في خلق أو تحويل أشياء مادية انما يتمثل في خلق منافع أي في تقديم ما يشبع حاجات الناس وبذلك يكون قد قضى نهائيا على الرواسب الفيزيوقراطية التي كانت لا تزال عالقة في أفكار المدرسة الكلاسيكية •

برأي ساي ان الانتاج يتحقق بفضل مساهمة ثلاثة عناصر في العملية الانتاجية هي : العمل ، رأس المال ، الارض ، غير أن جمع المقادير المناسبة من هذه العناصر يتم من قبل شخص هو « المستحدث » • فهذا الشخص ، الذي يلعب دورا أساسيا في العملية الانتاجية ، يشتري الخدمات المنتجة (عناصر الانتاج) من أصحابها (العمال ، أصحاب رؤوس الاموال ، أصحاب الاراضي) ثم يستخدمها عن طريق مزج مقادير مناسبة للعملية الانتاجية وبالتالي يحصل المستحدث على كمية من السلع يعرضها للبيع في السوق • وعندما يقدم المستحدث على العملية الانتاجية يكون قد أخذ باعتباره حاجات المستهلكين مما يعني ان الكميات المنتجة والمعروضة لا بد وأن تنزع الى التعادل مع حاجات المستهلكين ، وبتعبير آخر فان العرض في السوق سوف يتجه نحو التساوي مع الطلب • وان ظهر عدم التوازن في السوق فانه لا بد وأن يزول بعد مدة من الزمن بحيث يستقر وضع التوازن •

ويخلص « ساي » الى نفي امكانية وجود فائض من السلع في السوق ، أي أنه ينفي وجود ما يسمى أزمات فيض الانتاج ويعلل نتيجته هذه بقانون سمي « قانون المنافذ » • وبمقتضى هذا القانون تعتبر المنتجات منافذ لبعضها البعض • فالسلع انما تنتج لتبادل بسلع أخرى ، فانتاج سلعة ما يشجع على رواج سلعة أخرى • ذلك لان المنتج عندما ينتج سلعة ما يكون همه الاسراع في بيعها ، وعندما يحصل على ثمنها يكون همه الاسراع في التخلص من النقد الذي حصل عليه وذلك لكي لا يبقى النقد دون فائدة لديه • والتخلص من

النقد لا يكون الا بشراء سلعة أخرى . وهكذا فان مجرد انتاج سلعة ينتهي في نفس اللحظة التي تم فيها هذا الانتاج منفذا لسلعة أخرى .

غير أن ساي أغفل حقيقة مهمة وهي اتجاه بعض الناس الى حبس جزء من النقود التي يحصلون عليها بنتيجة عمليات البيع أي يلجأون الى « الاكتناز » . وعليه فلا يصح اطلاق مقولة « ان كل انسان يسعى الى التخلص من كميات النقد الموجودة لديه بأسرع ما يمكن » . بالعكس . فكثيرا ما يحدث ان يحتفظ الناس باموالهم على شكل « مدخرات » بانتظار توافر ظروف ملائمة لاستخدامها، وهذا يحدث غالبا عندما تكون الاموال المدخرة معدة للاستثمار .

من جهة أخرى ، ان وقائع التطور الاقتصادي في النظام الرأسمالي أثبتت خطأ هذه النظرية وهذا ما تأكد في تواتر الازمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام مما حدا بالاقتصادي « كينز » لان يوجه نقدا شديدا لهذه النظرية في العقد الرابع من القرن العشرين .

ومهما يكن من أمر فان المدرسة الكلاسيكية قامت بمحاولة جادة في تفسير الانتاج ولكنها مع ذلك لم تتمكن من الاجابة على السؤال الاساسي وهو : كيف يمكن التوصل الى معرفة مقدار الكميات المنتجة من السلع ؟ وهذا ما يعلنه ريكاردو في رسالة وجهها الى مالتوس في ٩ تشرين الاول ١٨٢٠م حيث يقول : « لا يمكننا أن نرجع الى أي قانون يحدد كمية الثروات المنتجة ، ولكننا نستطيع التوصل الى قانون مقبول ينظم توزيعها . واني ازداد قناعة يوما بعد يوم أن الدراسة الاولى عقيمة وغير مشجعة وان الدراسة الثانية هي التي تؤلف الموضوع الحقيقي للعلم »[1] .

وهكذا نرى أن النظرية الكلاسيكية بعد أن سلكت طريقا وعرة في تفسيرها للانتاج ، حاولت التخلص منها بالانتقال الى تفسير التوزيع واستنباط قوانينه .

---

(١) تاريخ الفكر الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨ .

المبحث الثالث

نظريـة التوزيـع

تعتمد نظرية التوزيع في النظام الفكري الكلاسيكي على نظرة الكلاسيكيين للقيمة والاسعار وعلى نظريتهم في الانتاج • فقد تقدم معنا أن « المستحدث » عندما يقوم بشراء الخدمات المنتجة (العمل والارض ورأس المال) فانه يدفع لاصحابها قيمتها • والمستحدث بعد أن يحصل على السلعة نتيجة مزج عناصر الانتاج فانه يعمد الى بيعها ، والثمن الذي يحصل عليه المستحدث من بيع السلعة المنتجة هو الذي يدفع ثمنا للخدمات المنتجة • وهكذا اذ يدفع المستحدث تكاليف الخدمات المنتجة الى أصحابها يوزع الدخل عليهم ، أي أن هذا الثمن الذي يدفع لعناصر الانتاج يتكون من الريع وأجرة العمل والربح • وانطلاقا من ذلك تتفرع نظرية التوزيع الى ثلاث نظريات هي : نظرية الريع ونظرية الاجر ونظرية الربح •

١ ـ نظرية الريع :

على الرغم من أن مسالة الريع شغلت الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن وحاول كثير من المفكرين تفسيرها وخاصة الفيزيوقراط الذين فسروا الريع ، كما رأينا ، بالمنتج الصافي واعتبروه هبة من الطبيعة تعطيه الارض ، الا أن مسالة الريع ارتبطت ارتباطا وثيقا باسم ريكاردو •

ومع ذلك فان بوادر نظرية الريع ظهرت لدى مالتوس ، حيث بعد أن يقر هذا الفيزيوقراط على رأيهم من أن الريع أثر طبيعي لصفة وضعها الله في الارض ، فانه يضيف الى ذلك أن الارض تمتاز بصفة فريدة وهي ضمان استمرار قيمتها وزيادة هذه القيمة وبالتالي ضمان استمرار وزيادة دخل أصحابها بدون حدود وذلك بسبب تزايد اعداد السكان وبالتالي زيادة حاجاتهم الى منتجات الارض •

أما الاضافة الثانية ، وهي الاكثر أهمية وستكون منطلق نظرية ريكاردو في الريع ، فهي أن الاراضي متفاوتة في خصوبتها ولذلك فان رؤوس الاموال الموظفـة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة • ولذلك فان أصحاب الاراضي الاكثر خصوبة يحصلون على معدلات ربح أعلى من غيرهم ، وهذا ما سمي فيما بعد « بالريع التفاضلي أو الفرقي » •

يتبنى ريكاردو هذه الفكرة ويزيد في شرحها فيقرر أن الاراضي التي يباشر باستثمارها في بادىء الامر في بلد ما هي الاراضي الاكثر خصوبة ،

ولا يظهر الريع هنا طالما توافرت مساحات من هذه الاراضي تزيد عن حاجات السكان • ولكن مع زيادة السكان وتزايد حاجاتهم الى المنتجات الزراعية تظهر الحاجة الى استثمار المزيـــد من الاراضي الجديدة • وعندما تستنفذ الاراضي الاكثر خصوبة يلجأ الناس لزراعة الاراضي الاقل خصوبة ، وهنا يبذلون المزيد من العمل ورأس المال من أجل الحصول على نفس الكمية من الانتاج التي تعطيها الارض الاكثر خصوبة مما يعني زيادة تكاليف الانتاج • وعليه فكلما انخفضت خصوبة الارض كلما ارتفعت كلفة انتاج المحصول الذي تعطيه •

وطبقا لنظرية القيمة والاسعار التي تقول بأنه لا يمكن أن تباع السلعة الواحدة في السوق الواحدة وبوقت معين بأكثر من سعر واحد ، وأن سعر البيع يتحدد وفق أعلى كلفة للانتاج ، فان سعر بيع المحصول يتحدد تبعا لكلفة انتاجه في الاراضي الاقل خصوبة • وباعتبار أن الاراضي الاكثر خصوبة تكلفة الانتاج فيها أقل عندها يظهر الريع •

ومن هنا نلاحظ أن الريع لا يكوّن القيمة لدى ريكاردو ، كما اعتقد سميث ، وأنه ليس السبب في ارتفاع الاسعار وانما هو نتيجة لهذا الارتفاع •

من جهة أخرى فقد وجد ريكاردو أنه قد يظهر الريع دون اللجوء الى زراعة الاراضي الاقل خصوبة . بل عند محاولة زيادة الانتاج في نفس الارض عن طريق بذل المزيد من العمل وتخصيص المزيد من رأس المال • فعند زيادة هذه العناصر في نفس قطعة الارض فان محصولها سوف يزداد ولكن من غير المعقول ان نتصور امكانية زيادة محصول أرض معينة دونما حد . حتى أنه في مرحلة معينة يجد المستثمر أن زيادة المحصول لا تتناسب مع زيادة العمل ورأس المال ، وقد يجد نفسه مضطرا الى التوقف عن محاولة زيادة المحصول لانها تصبح غير مجدية • ومرد ذلك الى فعل قانون اقتصادي يسمى قانون المردود غير المتناسب أو قانون الغلة المتناقصة •

وهكذا يلاحظ ريكاردو أن نسبة المحصول الجديد أدنى من نسبة الجهد المتزايد المبذول لزيادة الانتاج الزراعي في أرض معينة ، مما يعني زيادة كلفة انتاج الكمية الاضافية التي حصلنا عليها . وتبعا لقانون وحدة السعر فان زيادة التكلفة تؤدي الى ارتفاع الاسعار • ومعنى ذلك ظهور حالة مماثلة لتلك الحالة التي صادفناها عند زراعة الاراضي الاقل خصوبة ، أي يظهر الريع ليس فقط عند زراعة الاراضي الاقل خصوبة وانما أيضا عند زيادة انتاج الاراضي المستثمرة عن طريق زيادة العمل ورأس المال •

ويضيف « ساي » الى ذلك أن الريع يظهر أيضا عندما تزرع الاراضي الاكثر بعدا عن السوق ، فالبعد بنظره يوازي انخفاض الخصوبة ٠

٢ ـ نظرية الاجر :

تتلخص نظرية الاجر في النظام الفكري الكلاسيكي بأن أجر العامل انما يتحدد بمقدار الحد الادنى من السلع اللازمة لاستمرار بقاء العامل ، أي بما يكفل تجديد قوة العمل ٠

وقد وجدت فكرة النظرية عند آدم سميث واعتنقها مالتوس الذي بررها بأن نمو عدد السكان سوف يجعل الاجور تستقر على مستوى لا يزيد كثيرا على المقدار الذي جعلته الطبيعة والعادات ضروريا لمعيشة العمال ٠

ولكن النظرية لم تأخذ أبعادها الواضحة الا عند ريكاردو ٠ فقد فرق ريكاردو بين صورتين للاجر : الاجر الطبيعي (أو السعر الطبيعي) وهو ما يكفل للعامل وأسرته مدخولا يسمح له ولهم بمتابعة الحياة لمتابعة العمل ومتابعة انجاب الاولاد ، والاجر الاسمي (أو السعر الدارج) وهو المبلغ من النقود الذي يحصل عليه العامل والذي لا يمكن أن يبقى ثابتا اذ لا بد له من أن يتزايد ، ولكن هذه الزيادة وهمية بسبب الزيادة الحتمية في أسعار المواد الغذائية (وفق نظرية الريع لدى ريكاردو بسبب اللجوء الى زراعة الاراضي الاقل خصوبة نتيجة تزايد السكان) مما يعني أن مستوى الاجر الفعلي سوف يبقى عند مستوى الكفاف ، وهذا ما يؤكده ريكاردو عندما يقول بأن أجرة العامل سوف تبقى مستقرة على حد الكفاف مهما بلغ التقدم الاقتصادي ٠

ويضيف جون ستيوارت ميل على ذلك بأن الاجر الاسمي (أو الاجر الدارج) انما يحدده العرض والطلب ٠ ويشرح ميل آلية العرض والطلب في هذا المجال على أساس أن الاجر الاسمي يحدده عاملان هما مقدار رأس المال المتداول المخصص لدفع الاجور ، وعدد العمال الذين يطلبون العمل ٠ فاذا كانت زيادة كمية رأس المال المخصص لدفع الاجور تخرج عن امكانية العمال ، فانهم بامكانهم التحكم بعددهم ٠

ولكن وجهة نظر ستيوارت ميل هذه لاقت نقدا شديدا من قبل العديد من الاقتصاديين مما دفعه للتراجع عنها كليا عام ١٨٦٩ م ، وقد انعكس هذا التراجع على النظام الفكري الكلاسيكي بمجمله ، حيث زعزع الثقة فيه ٠

٣ ـ نظرية الربح :

طبقا لنظرية القيمة والاسعار في المدرسة الكلاسيكية فان الربح هو حصة المستحدث من الدخل الناجم عن العملية الانتاجية . وتعود نظرية الربح في أصولها الى آدم سميث . حيث حدد قيمة السلعة بكلفة انتاجها المتمثلة بعوائد عوامل الانتاج المستخدمة من أجل انتاج السلعة ، وايضاح هذه النظرية في النظام الفكري الكلاسيكي وجد عند ريكاردو الذي بناها على نظريته في الريـــع .

فحسب ريكاردو ان المالك العقاري يستأثر بكامل الريع ، وما تبقى من دخل يتم اقتسامه بين العامل وصاحب العمل . وحصة العامل تحددت بمستوى الكفاف ، أي بمقدار ما يكفل تجديد قوة العمل . كما مر معنا ، اذن ما تبقى يشكل الربح . ويرى ريكاردو أن الربح ينزع دوما نحو الانخفاض . وسبب ذلك ارتفاع الاسعار المستمر الذي يتبعه تزايد الاجر الاسمي فانخفاض الربح الى أن يأتي الوقت الذي ينعدم فيه الربح وهو الوضع المستقر . ومع ذلك فان ريكاردو كان يعتقد بامكانية وجود عوامل من شأنها ان تحد من انخفاض الربح ومن ارتفاع الريع في نفس الوقت . ومن أهمها حرية التجارة الخارجية .

على الرغم من نواحي الضعف الكثيرة التي تتصف بها هذه النظرية الا أنها كشفت النقاب عن ظاهرة على غاية من الاهمية وهي التناقض بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح الطبقة الرأسمالية ، وسوف يتلقفها كارل ماركس فيما بعد ويدعمها بحجج وبراهين ولتشكل أحد أعمدة النظرية الماركسية .

لم يفرق ريكاردو كمن سبقه بين الفائدة والربح ذلك لان المنتج كان ، في الغالب ، يستخدم في انتاجه رأس ماله الخاص ، وقد رأينا في نظرية الانتاج أن جان باتيست ساي أبرز دور المستحدث وأوضح كيف يقوم بدور منظم الانتاج وتحمل مخاطرته . وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لم تلق صدى في بريطانيا الا أن جون ستيوارت فرق بين الفائدة والربح ومع ذلك فقد اعتبر الفائدة جزءا من الربح ، حيث ما زال يعتبر أن الحالة العادية هي حالة المستحدث الذي يستخدم رأسماله ولا يعتمد على رأس مال غيره . وفي نظر ستيوارت ميل ان الربح يتألف من ثلاثة عناصر : مكافأة الحرمان ومقابل المخاطرة وجزاء النشاط .

مركز العلوم للخدمات الجامعية
محاضرات - مخطوطات - فهارس
ت ٠٩٦٦٢٧٨٧٥٢

البحث الرابع

نظرية المبادلات الدولية

كان رأي آدم سميث في العملية التجارية الدولية على عكس رأي المركانتيليين فهي لا تغني دولة على حساب اقتار أخرى كما ادعى هؤلاء وانما يستفيد منها بنفس الوقت الطرفان المتبادلان . وتعتمد حجة آدم سميث في ذلك على المقارنة بين تكاليف انتاج السلعة في البلدين وعلى نظريته في تقسيم العمل .

ويأتي ريكاردو ليشرح مفهوم الكلف المقارنة ليس على أساس السلعة الواحدة وانما على أساس الميزة النسبية لكل بلد وقيام الانتاج على مبدأ تقسيم العمل . فليس المهم لدى ريكاردو مقارنة كلف انتاج السلعة الواحدة بين البلدين ، وانما المهم هو أن يقارن كل بلد نسب تفوقه في مختلف الصناعات ، بمعنى أن كل بلد يكون من المفيد له أن يتخصص ليس في الصناعات التي يكون تفوقه فيها مطلقا وانما في الصناعات التي يكون فيها تفوقه النسبي أكبر .

ويوضح ريكاردو فكرته بقوله : « لنفرض اننا أمام شخصين قادر كل منهما على صنع الاحذية والقبعات ، الا أن احدهما يتفوق على الآخر في كلتا الصناعتين . وهو اذا صنع القبعات يستطيع أن يتفوق على مزاحمة بنسبة الخمس ، أما اذا صنع الاحذية فيستطيع التفوق عليه بنسبة الثلث ، ففي هذه الحالة يكون من مصلحة الاثنين ان ينصرف الصانع المتفوق الى صناعة الاحذية والآخر الى صناعة القبعات » .

ولعل أفضل مثال لتوضيح نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية هو مثال الاقتصادي الامريكي « كندلبرجر Kindelbergei » اذ افترض الحالة التالية :[1]

انتاج عامل خلال فترة أسبوع

	الولايات المتحدة	انكلترا
حنطة	٦ أرطال	٢ رطلين
قماش	١٠ أمتار	٦ أمتار

يظهر لنا بوضوح بأن الولايات المتحدة تتفوق على انكلترا بانتاج الحنطة

[1] ذ. روس في الاقتصاد السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

والقماش بآن واحد • غير أن مصلحة الولايات المتحدة سوف تفرض عليها أن تتخصص بانتاج القمح وكذلك فان مصلحة انكلترا تفرض عليها أن تتخصص بانتاج القماش مهملة انتاج القمح • ما هو السبب في ذلك ؟

لنفرض الآن ان كلا البلدين يعيشان في اقتصاد مغلق لاصلات له بالعالم الخارجي ، وان مبدأ المزاحمة الحرة يهيمن على سوق كل منهما ، بمعنى أن كل بضاعة سوف تباع بسعر كلفتها (أي بما استغرقته من عمل حسب نظرية ريكاردو) ، عند ذاك فان التبادلسوف يجري في الولايات المتحدة على الشكل التالي : كل ٦ أرطال من الحنطة تبادل بـ ١٠ أمتار من القماش نظرا لوحدة القيمة والعمل بينهما • وفي انكلترا واتباعا لنفس الطريقة ، فان كل رطلين من الحنطة سيبادلان بـ ٦ أمتار من القماش •

ولنفرض الآن أن الحدود انفتحت بين البلدين وانهما اتبعا نظام الاقتصاد الحر في التعامل التجاري العالمي • فان مصلحة الولايات المتحدة تفرض عليها أن تبيع الـ ٦ أرطال من القمح لانكلترا فتحصل على ١٨ مترا من القماش عوضا عن ١٠ أمتار التي كانت تؤمنها باتباع سياسة الاقتصاد المغلق • وانكلترا من جهتها تفضل أن تبيع الـ ٦ أمتار من القماش المنتج لديها للولايات المتحدة فتحصل على كميات أكبر من القمح مما لو انغلقت على ذاتها ولم تتعامل مع الولايات المتحدة وذلك واضح تماما • فان انكلترا في اقتصادها الداخلي تحصل على ٢ رطلين من القمح مقابل ٦ أمتار من القماش أو بالتالي على ٦ أرطال من القمح مقابل ١٨ مترا من القماش • لذلك فانها لو تعاملت مع الولايات المتحدة وحصلت على ٦ أرطال من القمح دون أن تبيع غير ١٧ أو ١٦ أو ١٥ أو ١٤ مترا من القماش تكون حتما رابحة •

يستنتج من ذلك أن الشرط الاساسي اللازم والكافي لاجراء عملية تبادل مفيدة بين بلدين هو أن تكون علاقات التبادل الداخلية مختلفة من بلد لآخر •

ان نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية سوف تبقى ولفترة طويلة من الزمن مركز اهتمام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لكنها سوف تلاقي تحويرا وتبديلا متواصلين •

وكان ستيوارت ميل من أوائل من أجرى التعديلات فيقرر [illegible] ان القيم التي يبادل بلد ما بمقتضاها منتجاته مع البلاد الاجنبية تتوقف على أهمية طلب البلاد الاجنبية لسلعه وعلى قابلية هذا الطلب للزيادة بالمقارنة مع أهمية طلبه هو للسلع الاجنبية • فبقدر ما يكون الطلب الاجنبي لسلعه

زائدا على طلبه للسلع الاجنبية تكون المبادلة لصالحه ، لانه يحصل على كمية أكبر من السلع الاجنبية مقابل كمية معينة من سلعه » .(١)

ويستنتج ستيوارت ميل من نظريته هذه انه اذا تمت المبادلة بين بلدين احدهما أغنى من الآخر فان البلد الذي يستفيد أكثر من المبادلة الخارجية هو البلد الاقل غنى .

الجدير بالذكر أن التحريفات التي أدخلت على نظرية ريكاردو قد هدمت الاركان الاساسية التي قامت عليها النظرية وهي نظرية القيمة ـ العمل . ونظرية الكلف المقارنة . ولذلك توصلوا الى نتائج تكرس التقسيم العالمي الرأسمالي للعمل .

(١) تاريخ الفكر الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١١ ـ ٢١٢ .